



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميله
معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية والتجارية



المرجع :/2018

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
فرع: العلوم الاقتصادية
التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة بعنوان:

أثر الأزمة المالية العالمية على الأداء المالي للمصارف الإسلامية دراسة عينة من المصارف الإسلامية في الإمارات

مذكرة مكتملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية (ل.م.د) تخصص " إقتصاد نقدي وبنكي "

إشراف الأستاذ (ة):

◀ دوفي قرمية

إعداد الطلبة:

◀ بن كتفي إيمان

◀ فدسي يسمينة

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميله	كنيدة زليخة
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميله	إبراهيم سالم ياسمينة
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميله	دوفي قرمية

السنة الجامعية: 2017-2018

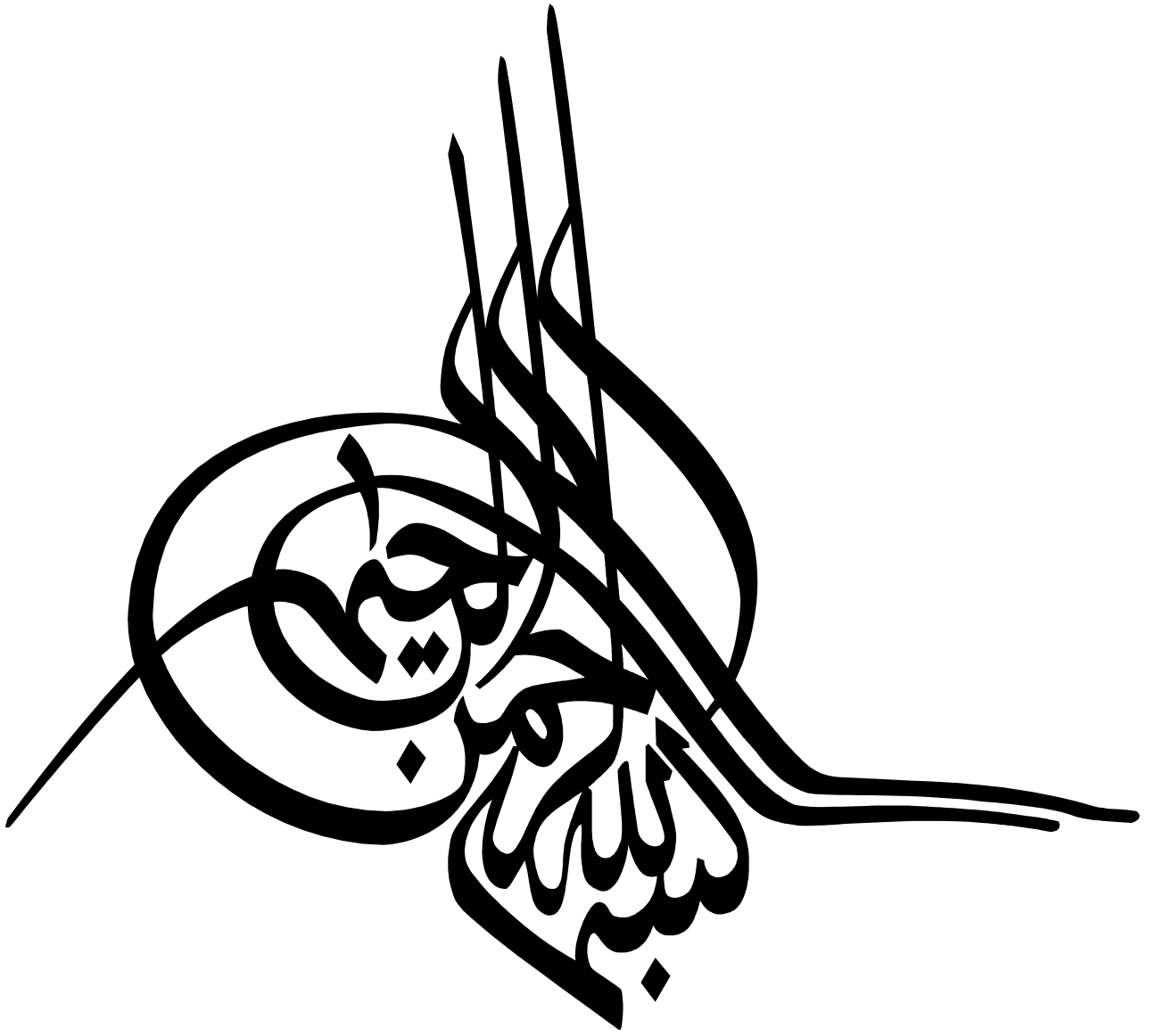


بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ



« اَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ »

سورة العلق الآية 01.



كلمة شكر وعرافان

الحمد والشكر لله الموفق الذي به تتم الأعمال الصالحات نشكره سبحانه وتعالى على عونه وحسن توفيقه
لنا في مسيرة إنجاز هذا العمل

نتقدم بالشكر الجزيل، والامتنان العظيم، الأستاذة المشرفة الدكتورة

دوفي قرمية

على قبولها الإشراف على هذا العمل، وعلى كل ما بذله معنا من وقت وجهد خلال إشرافها، وعلى
توجيهاتها ونصائحها القيمة.

كما نتوجه بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول
مناقشة هذا البحث وتقييمه.

ونشكر كل من أعاننا في إنجازها العمل العلمي من قريب، أو بعيد أساتذة وطلاب وكل الذين اهتموا
بهذا العمل ولم يبخلوا علينا بأرائهم ومساعداتهم.

الأمم
الأمم
الأمم

أهدي قطاف وثمره عملي هذا:

إلى الوالدين الكريمين راجية من الله عزوجل أن يطيل في عمرهما ويرزقهما العافية
إلى أحب الناس إلى قلبي: إخوتي وأخواتي حفظهم الله: شوقي، نور الدين، ليندا، دنيا
إلى رمز النقاء والبراءة: سراج الدين، بسمة وساجدة
إلى رفيقات دربي إيمان، كريمة، نور الهدى، وإلى كل من أعرفهم من قريب أو من بعيد
راجية من الله سبحانه وتعالى أن يتقبل منا ثمرة هذا الاجتهاد

بِسْمِيتَا



بسم اله الرحمان الرحيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة
إلا برويتك الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة وروح العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه
وسلم

إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار أرجو من الله أن يمد في عمرك
لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد
والدي العزيز نور الدين

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب وإلى نبع الحنان إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى كل من كان
دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أعلى الحبايب والدتي الغالية

إلى أخي وأخواتي في نهاية مشواري الدراسي أريد أن أشكركم على موافقتكم النبيلة وإلى تطلعاتكم لنجاحي
بنظرات الأمل شوقي، وسام، آية، أسماء، أميمة.

إلى الوجوه المفعمة بالبراءة قطر الندى، سجد، طه تاج الدين

إلى من تحلوا بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى من معهم سرت طريق النجاح والخير صديقاتي
بسمينة، كريمة، نور الهدى، هاجر، سهيلة، سعاد، كنزة، إلى من ساندني ودعمني في مشواري زوجي
محمد إقبال وكل عائلته إلى من تفضل بالإشراف على هذا البحث فجزاه الله عنا كل خير فله منا كل
التقدير والاحترام

إيمان

ملخص

شهد الاقتصاد العالمي في القرن الواحد والعشرين بروز أزمة مالية عالمية سنة 2008 وصفت بأنها ثاني أخطر أزمة مالية عالمية بعد أزمة الكساد العظيم لسنة 1929، ولقد أدت هذه الأزمة إلى إفلاس العديد من المصارف والمؤسسات المالية وأثرت على الأداء المالي للبعض الآخر.

وبما أن المصارف الإسلامية جزء من المنظومة المصرفية العالمية وقد تربطها أي تعاملات مالية مع المصارف التقليدية ولو بطريقة غير مباشرة، اخترنا عينة من المصارف الإسلامية بدولة الإمارات العربية المتحدة والمتمثلة في مصرف دبي الإسلامي، مصرف أبو ظبي الإسلامي، مصرف الإمارات الإسلامي، لتحديد أثر الأزمة المالية العالمية على أدائها المالي، ولقد أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الملاءة المالية، جودة الأصول، ربحية وسيولة المصارف الإسلامية محل الدراسة قبل وبعد الأزمة، أي أنه لا يوجد أثر لأزمة المالية العالمية على الأداء المالي لهذه المصارف، كما أضفت الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية المزيد من الاهتمام والقبول الواسع إقليمياً وعالمياً واعتراف المجتمع الدولي بها وإفساح المجال لعملها بل والإشادة الدولية بها.

الكلمات المفتاحية: أزمة مالية، أداء مالي، مصارف الإسلامية.

Abstract:

The International economy in the twenty first century saw the emergence of an international financial crisis in 2008, which was described as the second most serious international crises after the create depression of 1929. This crisis led to the bank reply of many banks and financial institutions, and affected the financial performance of others. As Islamic banks are part of the international banking system and may have any financial dealings with conventional banks and if indirectly.

We have selected a sample of Islamic banks in the united arab Emirates represented by: Dubai Islamic bank, Abu Dhabi Islamic bank and Emirates Islamic bank in order to determine the impact of the International financial crisis on its banking performance. The results showed that no statistically significant differences between the solvency, asset quality, profitability and liquidity of Islamic banks studied before and after the crisis. That is, there is no impact of financial crisis on the financial performance of these banks. The international financial crisis has also added to the Islamic banks more attention and wide acceptance regionally community and make room for its work and even international praise for them.

key words: The financial crisis, Financial performance, Islamic banks

مقدمة

شهد الربع الأخير من القرن الماضي انطلاقة مسيرة المصارف الإسلامية وانتشارها في مختلف أرجاء العالم، وقد باشرت هذه المصارف أعمالها في بيئة مصرفية تسيطر عليها الصيرفة التقليدية وعلى الرغم من ذلك استطاعت أن تثبت دعائمها وارتياح مختلف آفاق العمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، من خلال تقديم العمل المصرفي الإسلامي بصيغ بعيدة عن قاعدة الديون والربا التي تمارسها المصارف التقليدية، وتقوم الصيرفة الإسلامية على أسس ومبادئ مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية والتي شرعت بهدف تيسير التبادل وتشجيع الاستثمار الحقيقي، وضمان حسن إدارة رأس المال ومن ثم حماية الاقتصاد والعمل على استقراره وعدم تعرضه للأزمات.

شهد الاقتصاد العالمي في القرن الواحد والعشرين بروز أزمة مالية عالمية سنة 2008 وصفت بأنها ثاني أخطر أزمة مالية عالمية بعد أزمة الكساد العظيم لسنة 1929، والتي كانت بدايتها أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة مليارات الديون الهالكة في ذمة مواطنون استدانوا قروضا من المصارف ولم يستطيعوا تسديدها، بسبب التوسع في القروض العقارية وعدم الالتزام بمعايير الجودة الائتمانية، ولقد أدت هذه الأزمة إلى إفلاس العديد من المصارف والمؤسسات المالية وأثرت على الأداء المالي للبعض الآخر.

طرح الإشكالية:

تمثل المصارف الإسلامية جزء من المنظومة المصرفية العالمية ولها علاقات بالمؤسسات الإنتاجية والخدمية والمصارف المتأثرة بالأزمة، وتأثر هذه المؤسسات بأزمة الرهن العقاري قد يؤدي إلى تأثر المصارف الإسلامية بحكم أنها جزء من هذه المنظومة وأنها قد ترتبط بأي تعاملات مالية مع المصارف التقليدية ولو بطريقة غير مباشرة، وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

هل يوجد أثر للأزمة المالية العالمية على الأداء المالي للمصارف الإسلامية محل الدراسة؟

وسوف تتم معالجة هذه الإشكالية الرئيسية من خلال طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- هل يوجد أثر للأزمة المالية العالمية على الملاءة المالية للمصارف الإسلامية محل الدراسة؟
- هل يوجد أثر للأزمة المالية العالمية على جودة الأصول في المصارف الإسلامية محل الدراسة؟
- هل يوجد أثر للأزمة المالية العالمية على ربحية المصارف الإسلامية محل الدراسة؟
- هل يوجد أثر للأزمة المالية العالمية على سيولة المصارف الإسلامية محل الدراسة؟

فرضيات البحث:

للإجابة عن التساؤلات السابقة يمكن صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

" لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للأزمة المالية العالمية على الأداء المالي للمصارف الإسلامية "

وتتدرج تحت هذه الفرضية الرئيسية مجموعة من الفرضيات الفرعية:

- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الملاءة المالية في المصارف الإسلامية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.
- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين جودة أصول المصارف الإسلامية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.
- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين ربحية المصارف الإسلامية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.
- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين سيولة المصارف الإسلامية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في أنه يعالج موضوعا هاما أدى إلى حدوث انهيارات كبيرة في أكبر اقتصاديات العالم، والبحث عن تداعيات الأزمة على الاقتصاد العالمي والعربي، كما يساهم في إبراز خصائص المصارف الإسلامية والضوابط والقواعد التي تقوم عليها والتي تحصنها من الوقوع في الأزمات، ولتأكيد ذلك اخترنا عينة من المصارف الإسلامية لتحديد أثر الأزمة المالية العالمية على أدائها المالي.

أهداف البحث:

نهدف من خلال هذا البحث للتعرف على الآتي:

- بيان أسس وضوابط العمل المصرفي الإسلامي.
- تحديد أثر الأزمة المالية العالمية على الملاءة المالية للمصارف الإسلامية.
- تحديد أثر الأزمة المالية العالمية على جودة أصول المصارف الإسلامية.
- تحديد أثر الأزمة المالية العالمية على الملاءة المالية للمصارف الإسلامية.
- تحديد أثر الأزمة المالية العالمية على ربحية المصارف الإسلامية.

- تحديد أثر الأزمة المالية العالمية على سيولة المصارف الإسلامية.

- وفي الأخير تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية محل الدراسة خلال الأزمة المالية العالمية.

منهج البحث:

من أجل الإجابة على الإشكالية سابقة الذكر واختبار الفرضيات استخدمنا المنهج الوصفي من أجل التعرف على خصائص وأسس عمل المصارف الإسلامية من جهة، والتعريف بالأزمة المالية العالمية وتحديد أسبابها وانعكاساتها، ثم المنهج التحليلي بهدف تحليل البيانات الخاصة بمؤشرات الأداء المالي بالاعتماد وبشكل رئيسي على التقارير المالية السنوية للمصارف المختارة، وباستخدام أساليب الإحصاء الوصفي الذي يقوم على تحليل المعطيات وتصنيفها وتبويبها باستخدام الجداول للمساعدة في وصف التغيرات والقيام بالمقارنات، واختبار فرضيات البحث استخدمنا اختبار T للفرق بين متوسطين لعينتين غير مستقلتين، وذلك للتأكد من الدلالة الإحصائية للفرق بين المتوسط الحسابي لمؤشرات الأداء المالي قبل الأزمة ومتوسط نفس المؤشرات بعد الأزمة.

الدراسات السابقة:

من أهم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع نذكر:

- دراسة لمصطفى العرابي بعنوان " محاولة فحص مدى قدرة المصارف الإسلامية على الصمود أمام الأزمات المالية- أزمة الرهن العقاري نموذجاً "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2016، هدفت هذه الدراسة إلى اختبار السلامة المالية لعينة تتكون من 30 مصرف إسلامي باستعمال نموذج التمان للأسواق الناشئة، توصلت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية كانت سليمة من الناحية المالية خلال أزمة الرهن العقاري وبعيدة كل البعد عن التعثر المالي.

- دراسة لدبار حمزة بعنوان " انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الأمن الغذائي في الوطن العربي- دراسة تحليلية وفق نموذج (swot)"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الأزمة المالية العالمية وما نتج عنها من انعكاسات على المساعدات الغذائية وعلى القطاع الزراعي عموماً، من خلال نموذج التحليل الاستراتيجي الذي بدوره يقوم بتحديد مواطن القوة والضعف والفرص والتهديدات لجميع دول المنطقة العربية، وكيفية تأثير الأزمة على هذه المواطن وبالتالي امتداد آثارها على الأمن الغذائي، توصلت الدراسة إلى خطورة الأزمة المالية العالمية على الأمن الغذائي، الأمر

الذي جعله عرضة للصدمات الاقتصادية والتقلبات في أسعار الغذاء العالمية، ولقد أوصت الدراسة بضرورة تحقيق اكتفاء ذاتي على الأقل في السلع الواسعة الاستهلاك.

- دراسة لعبد الغاني بن علي بعنوان " أزمة الرهن العقاري وأثرها في الأزمة المالية العالمية "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة دالي إبراهيم، 2010، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهم الأزمات المالية التي مرت بها مختلف الاقتصاديات المتقدمة والناشئة والدروس المستفادة منها، توصلت الدراسة إلى أن سبب حدوث الأزمة الرهن العقاري توسع المؤسسات المالية الأمريكية في منح القروض السكنية بصورة لم يسبق لها مثيل واعتمدت على خطتين للعلاج، خطة إنقاذ والتي ركزت في جانب كبير على أدوات السياسة النقدية كضخ السيولة وخفض أسعار الفائدة، وخطة إنعاش الاقتصاد والتي ركزت في جانب كبير على السياسة المالية وتبعها في ذلك العديد من الدول المتأثرة.

تتميز الدراسة لدينا بالتركيز على أثر الأزمة المالية العالمية على الأداء المالي للمصارف الإسلامية، من خلال الاعتماد على معيار يعد من الاتجاهات الحديثة في تقييم الأداء المالي الذي يسمى بمعيار " camels "، باختيار عينه من المصارف الإسلامية في دولة الإمارات العربية التي تنتمي للمراكز الكبرى للعمل المصرفي الإسلامي.

حدود البحث:

حدود الدراسة الزمنية: 2004 – 2012.

حدود الدراسة المكانية: اخترنا بنك أبو ظبي الإسلامي وبنك دبي الإسلامي وبنك الإمارات من دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث قمنا بجمع التقارير السنوية لهذه المصارف خلال الفترة (2004 – 2012).

هيكل البحث:

من أجل دراسة الإشكالية المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات والتوصل إلى النتائج المرجوة قسمنا هذا البحث إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول بعنوان مؤشرات الأداء المالي في المصارف الإسلامية، تناولنا من خلاله نشأة وتطور المصارف الإسلامية وأهم الأهداف والأسس التي تبنى عليها، بالإضافة إلى مفهوم الأداء المالي في المصارف الإسلامية وأهم المؤشرات المستخدمة في قياسه.

أما الفصل الثاني الذي جاء تحت عنوان انعكاسات الأزمة المالية على الاقتصاد العالمي والمصارف الإسلامية، عرفنا من خلاله أزمة الرهن العقاري، أسبابها مراحلها، وانعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي والمصارف الإسلامية.

ثم الفصل الثالث الذي جاء تحت عنوان أثر الأزمة المالية العالمية على الأداء المالي لعينة من المصارف الإسلامية، عرفنا من خلاله بعينة الدراسة والمتمثلة في مصرف دبي الإسلامي، مصرف الإمارات الإسلامي وبنك أبو ظبي الإسلامي، بتتبع كفاية رأس مال هذه المصارف، جودة الأصول الربحية والسيولة قبل وبعد الأزمة المالية العالمية لتحديد آثار الأزمة المالية العالمية على هذه المؤشرات.

الفصل الأول:

مؤشرات الأداء المالي في المصارف الإسلامية

تمهيد:

إن تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية يعد أحد العناصر الأساسية للعملية الإدارية حيث يوفر لإدارة المصرف معلومات وبيانات تستخدم في قياس مدى تحقيق المصرف لأهدافه، والتعرف على اتجاهات الأداء فيه، مما يوفر أساساً في تحديد مسيرة المصرف ونجاحه ومستقبله. هذا وتعتبر المؤشرات المالية أحد الأدوات والوسائل الأكثر استخداماً والنموذج الأكثر أهمية في التحليل للوصول إلى تقييم دقيق لنجاح المصرف أو احتمالات الفشل فيه، وتحديد نقاط القوة والضعف فيه.

ولذلك قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية، تناولنا من خلال المبحث الأول أساسيات حول المصارف الإسلامية من خلال التعريف بالمصارف الإسلامية والخصائص التي تميزها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وجاء المبحث الثاني لنتناول مفهوم الأداء المالي وقواعد قياسه والعوامل المؤثرة فيه فيما تناول المبحث الثالث مؤشرات قياس الأداء المالي، هي مؤشرات مالية رئيسية مهمة ذات علاقة مباشرة بالأداء المصرفي، تتمثل في الربحية، السيولة، الملاءة المالية والنشاط المالي والتي تساهم في الكشف عن حقيقة الأداء المالي للمصارف الإسلامية.

المبحث الأول: أساسيات حول المصارف الإسلامية

تعتبر المصارف في إطار التشريع الإسلامي وفي متطلبات العصر ضرورة اقتصادية لكل مجتمع مسلم يرفض الربا والاستغلال، وبطبق شريعة الله ويحكم بها، وتسعى المصارف الإسلامية لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المجتمع في جميع الدول العربية والإسلامية، وحتى العالمية.

المطلب الأول: نشأة وتطور المصارف الإسلامية

إن المحاولات الجادة في العصر الحديث للتخلص من المعاملات المصرفية الربوية وإقامة مصارف تقوم بالخدمات والأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية، بدأت عندما أنشئت مصارف الادخار المحلية بإقليم الدقهلية في مصر على يد الدكتور أحمد عبد العزيز المجر، حيث كانت بمثابة صناديق ادخار توفير لصغار الفلاحين.¹

وكان أول من ابتكر طريقة للإيداع تمنع الاكتمال المحرم في الإسلام ويتيح للمودع حرية التصرف بالأموال المودعة، وهي الطريقة المعمول بها حالياً في جميع المصارف هو الزبير بن العوام رضي الله عنه، فكان لا يقبل أن يودع لديه مالا إلا على سبيل القرض، وعندما انتشر استعمال الفائدة الربوية بشكل سريع في جميع النواحي المصرفية التي يقوم بها المصرف الحديث، كان من الطبيعي البحث عن بديل للبنك التجاري القائم على الفائدة الربوية بإيجاد مصرف يقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية، ولذا فقد شهد بداية النصف الثاني من القرن الحالي الكثير من الأبحاث والمناقشات المتعلقة بإمكانية إنشاء مصرف إسلامي، يقوم بما يقوم به المصرف التجاري لكن بعيدا عن استخدام الفائدة الربوية، وبقي الأمر كذلك حتى مطلع الستينات حيث² بدأت المحاولات العملية إلى الظهور وكان أولها مصارف الادخار المحلية في مصر عام 1963، ثم مصرف ناصر الاجتماعي سنة 1971، كما أنشئت في الأردن مؤسسة تنمية وإدارة أموال الأيتام سنة 1972، ثم ظهر مصرف دبي الإسلامي سنة 1975، وبنك فيصل الإسلامي سنة 1976، و المصرف الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار سنة 1978، وبيت التمويل الكويتي سنة 1979، وقد تأسست في بلدان كثيرة عدة مصارف وشركات استثمارية تقوم على تعاطي الأعمال المصرفية وأعمال الاستثمار والتمويل على أساس الشريعة الإسلامية، وهكذا انتشرت المصارف الإسلامية في العديد من الدول.

¹ محمود حسين الوادي وآخرون، الإقتصاد الإسلامي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، 2010، ص: 192.

² فؤاد توفيق ياسين، أحمد عبد الله درويش، المحاسبة المصرفية في المصارف التجارية والإسلامية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2013، ص- ص: 3، 4.

المطلب الثاني: مفهوم المصارف الإسلامية

1. تعريف المصارف الإسلامية:

لقد تعددت تعريف المصارف الإسلامية ومن بينها نذكر ما يلي:

"المصرف الإسلامي مؤسسة مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية اقتصادياتها".¹

"المصرف الإسلامي مؤسسة مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع بأحكام التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية".²

وهي "المصارف التي تقدم الخدمات المصرفية وممارسة أعمال التمويل والاستثمار القائمة على غير أساس الفائدة أخذاً وعطاءً في جميع الصور والأحوال. وتقوم باجتذاب أموال المدخرات وتوجيهها نحو المشاركة في الاستثمار بالأسلوب المصرفي القائم على غير أساس الفائدة، وتقديم التمويل اللازم للعمليات القابلة للتصفية الذاتية في مختلف المجالات، بما في ذلك صيغ التمويل بالمضاربة والمشاركة المتناقصة وغيرها من صيغ التمويل التي توافق عليها هيئة الرقابة الشرعية".³

وهي "مؤسسة مصرفية هدفها تجميع الأموال والمدخرات من كل من لا يرغب في التعامل بالربا (الفائدة) ثم العمل على توظيفها في مجالات النشاط الاقتصادي وتوفير الخدمات بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية".⁴

على ضوء ما سبق من تعريف للمصرف الإسلامي، يمكننا تلخيص تعريفا للمصرف الإسلامي بأنه "مؤسسة مالية تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في كل أنشطتها الاستثمارية والخدمية، من خلال دورها كوسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين، وتقدم الخدمات المصرفية في إطار العقود الشرعية".

¹ خبايا عبد الله، الإقتصاد المصرفي، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية-مصر-، 2008، ص: 145.

² شهاب أحمد سعيد العززي، إدارة المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2012، ص: 11.

³ خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، 2006، ص: 23.

⁴ أنس البكري، وليد الصافي، النقود بين النظرية والتطبيق، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2010، ص: 131.

2. خصائص المصارف الإسلامية:

- تتميز المصارف الإسلامية بخصائص وسمات معينة وتمارس أعمالها المصرفية بأسلوب مختلف عن أعمال المصارف التجارية التقليدية ونذكر منها:
- يتميز المصرف الإسلامي باستبعاد الفائدة المصرفية عن أعماله، فهو يقبل الأموال طبقاً لمبدأ المضاربة الشرعية، ويقدم التمويل حسب الصيغ المعتمدة شرعاً؛¹
 - إن المصارف الإسلامية تتجه في جهودها إلى توفير التمويل اللازم للنشاطات الأكثر نفعاً وأكثر أهمية؛
 - إن الربح لا يعتبر الهدف الأساسي الوحيد الذي تسعى له المصارف الإسلامية بل هو أحد الأهداف الأساسية لها؛²
 - تعمل المصارف الإسلامية جاهدة في تقديم أقصى المنافع للمجتمع، من خلال قيامها بالأعمال والنشاطات والخدمات التي من شأنها إفادة المتعاملين معها والمساهمين فيها، فضلاً عن إفادة المجتمع من خلال تطبيق روح الشريعة الإسلامية وأهدافها السامية مما يضيف على هذه المصارف الطابع الاجتماعي؛
 - تتجه المصارف الإسلامية نحو توفير التمويل اللازم للنشاطات الاقتصادية الأكثر أهمية للمجتمع بصورة عامة وانعكاس ذلك على تنمية القطاعات الاقتصادية وتطويرها؛³
 - إحياء نظام الزكاة من خلال إقامة صندوق خاص لجمع الزكاة تتولى هي إدارته وإيصال هذه الأموال.⁴

¹ سامر جلدة، المصارف التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2009، ص: 222.

² بهاء الدين بسام مشتفي، دور المصارف الإسلامية في دفع عجلة الاستثمارات المحلية في فلسطين، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر، غزة-فلسطين، 2011، ص: 19.

³ حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية، أداؤها المالي وأثارها على سوق الأوراق المالية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2011، ص: 36.

⁴ حسين سعيد سعيان، العمليات المصرفية الإسلامية-الطرق المحاسبية الحديثة-، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2011، ص: 35.

المطلب الثالث: أهداف وأسس المصارف الإسلامية

أولاً: أهداف المصارف الإسلامية

تقوم المصارف الإسلامية كغيرها من المؤسسات بتحقيق أهداف معينة والتي يمكن حصرها في ما يأتي:¹

1- الأهداف الشرعية: تتمثل في تطبيق منهج الله في مجال المال والاقتصاد وتصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع وإبراز العمل الإنساني والجهد البشري، باعتباره عنصراً هاماً من عناصر الإنتاج وتحقيق النمو الشامل والالتزام في كل ذلك بتعاليم الإسلام وتوجيهاته، وذلك بإتباع أوامره واجتنب نواهيه، والتمسك بكل القيم الروحية والأخلاقية التي دعت إليها الشرائع السماوية.

2- الأهداف الاقتصادية: وتتمثل في:

- توظيف أموال الأفراد ومؤسسات ودول العالم الإسلامي داخلياً؛
- تسيير انتقال رؤوس الأموال الإسلامية بين العالم الإسلامي ومن دول الفائض إلى دول النقص دون توسط العالم الخارجي؛
- إعادة تدوير هذه الأموال داخل العالم الإسلامي بما يحقق نفعه ومصالحته ويحقق له التنمية المنشودة.

3- الأهداف الاجتماعية: إن الهدف الاجتماعي للمصرف الإسلامي يعني توجيهه للمساهمة في تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية، والتوزيع المنصف للدخل والثروة في المجتمع الإسلامي، وإن تحقيق هذا الهدف يتم من خلال ما يأتي:²

- إحياء فريضة الزكاة لتحقيق التكامل بين أفراد المجتمع التزاماً بمراعاة حق الله في المال الذي نحن مستخلفون فيه؛
- إن الهدف الاجتماعي للمصرف الإسلامي يفرض عليه أن يدخل المكاسب الاجتماعية في حسابه عندما يدرس جدوى المشروعات، فيجب أن يكون هدف المصرف هو تعظيم العائد الاجتماعي للاستثمار.

¹ محمود حسين الوادي، سهيل أحمد سمحان، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، 2010، ص: 19.

² نوري عبد الرسول الحاقاني، المصرفية الإسلامية-الأسس النظرية وإشكالية التطبيق، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2010، ص-ص: 181-182.

- على المصارف الإسلامية، من أجل المساهمة في تقليل التفاوت وعدم تركيز الثروة، أن يمتد تمويلها ليشمل صغار المنتجين كالمزارع، أصحاب الورش، الحرفيين والمقاولين والفقراء، التي قد لا تجد المصارف التقليدية مصلحة في تمويلها.

✓ الأهداف الاستثمارية: وتتمثل في:¹

- تحقيق زيادة متناسبة في معدل النمو الاقتصادي بهدف القضاء على التخلف وتحقيق التقدم للأمة الإسلامية؛
- تنشيط الاستثمار في مختلف الأنشطة الاقتصادية عن طريق الاستثمار المباشر الصريح، الذي يقوم على تأسيس الشركات الجديدة بمختلف أنواعها أو المساهمة في الشركات القائمة؛
- توفير الخدمات الاستثمارية الاقتصادية والفنية والمالية والإدارية المختلفة وتقديم خدمات دراسات الجدوى الاقتصادية بجوانبها المختلفة لترشيد القرارات الاستثمارية للمستثمرين؛
- تطبيق الأسعار التوازنية العادلة للقضاء على الاحتكار والاستغلال.

ثانياً: أسس عمل المصارف الإسلامية

يقوم عمل المصارف الإسلامية على الأسس التي تحكم عملها وتميزها عن غيرها نذكر منها ما يلي:

1- الالتزام بقاعدة الغنم بالغرم: أي لا ينبغي أن يقوم المصرف الإسلامي بدور الوسيط المالي كما هو الحال في المصرف التجاري (الدائن والمدين، الاقتراض والإقراض بالفائدة)، بل يقوم المصرف الإسلامي على قاعدة المشاركة بالغرم والغنم والمكسب والخسارة وتقسيم الأرباح بين الأطراف بالنسب التي يتفق عليها من صافي الأرباح.²

2- الالتزام بقاعدة الحلال والحرام: فالبنوك الإسلامية ملزمة أن تعمل على استخدام المال وتنميته وفقاً لما يرضي الله، سواء من حيث الطرق أو الوسائل تطبيقاً لقوله تعالى: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ (168) إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ (169)» {سورة البقرة الآية: 168-169}.

¹ خلوفي عبد الكريم، محددات تمويل الاستثمار في المصارف الإسلامية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015، ص: 08.

² أمال لعش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع دراسات مالية محاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012، ص: 50.

3- عدم التعامل بالربا (الفائدة): فالمؤسسات المالية الإسلامية قد تبنت المنهج الشرعي الإسلامي في معاملاتها فلا تتعامل بالربا، أو الفائدة أخذاً ولا عطاءً.

4- الالتزام بالأخلاق الإسلامية في المعاملات: والتي تشير إلى:

- عدم التعامل بالاحتكار وحبس السلع عن المستهلك عند احتياجه إليها ثم يقوم ببيعها بسعر أعلى وقت ندرتها؛
- عدم الغش والترويج المزيف في المعاملات؛
- عدم التعامل بالرشوة والخبوض في المنافسة غير المشروعة؛¹
- استخدام الأساليب الاستثمارية كالمضاربة والمشاركة، وتوجيه الاستثمار وتركيزه في دائرة إنتاج السلع والخدمات التي تشبع الحاجات السوية للإنسان المسلم.²

¹ عبد الناصر البراني أبو شهد، إدارة المخاطر والمصارف الإسلامية، دار النفائس، عمان-الأردن، ص- ص: 116-121.

² إسماعيل يونس يامن، حسين سمحان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2016، ص: 170.

المبحث الثاني: الإطار النظري للأداء المالي في المصارف الإسلامية

إن تقييم الأداء هو عملية منظمة ومستمرة لقياس وإصدار الأحكام على النتائج المتحققة مقارنة مع ما تم تحقيقه في الماضي وما هو مطلوب تحقيقه مستقبلاً.

إن التطرق إلى الأداء المالي بدراسة نظرية يعد مطلباً ضرورياً للإحاطة بجميع جوانبه وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى ثلاث عناصر أساسية هي: مفهوم الأداء وتقييم الأداء المالي أين يتم عرض مجموعة من التعاريف التي تسمح بتوضيح المعاني، ثم عرض القواعد الأساسية لتقييم الأداء المالي في المصارف وأخيراً العوامل المؤثرة على الأداء المالي في المصارف الإسلامية.

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي في المصارف الإسلامية

أولاً: تعريف الأداء المالي

قبل التطرق إلى قياس الأداء المالي وأهم مؤشراتته نرى من الضروري تحديد مفهوم الأداء وتقييم الأداء المالي.

يمكن القول أن الأداء هو مدى بلوغ الأهداف المرجوة بالاستخدام الأمثل للموارد، باعتباره نظاماً شاملاً ومتكاملاً وديناميكياً.¹

ويعرف الأداء المالي على أنه مدى نجاح المؤسسة في استغلال كل الموارد المتاحة لديها من موارد مادية ومعنوية أفضل استغلالاً، وتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة، ويمكن القول بأن الأداء المالي لا يتحقق إلا من خلال استغلال المصرف لموارده بصورة مثلى، وهذا يؤدي إلى تحقيق أهدافه المسطر لها من قبل الإدارة.²

ويتمثل كذلك في قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية وبأقل تكلفة ممكنة، أي تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة لتسديد ما عليها من التزامات وتحقيق معدل مردودية جيد بأقل تكلفة، وهنا نلاحظ

¹ معطا الله مبروكة، تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة شركة البناء للجنوب والجنوب الكبير BATISUD بورقلة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013، ص: 03.

² عباسي عصام، تأثير جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص: 61.

أن الأداء المالي يتمثل في قدرة المصرف على تخفيض تكاليفه، وزيادة الإيرادات من أجل الوفاء بالتزاماته.¹

أما فيما يخص تقييم الأداء المالي فيعرف على أنه نظام متكامل يعمل على مقارنة النتائج الفعلية للمؤشرات المختارة أو المنتخبة بما يقابلها من مؤشرات مستهدفة، أو بتلك التي تعكس نتائج الأداء من خلال مدد سابقة، أو نتائج الأداء في الوحدات الاقتصادية المماثلة مع مراعاة الظروف التاريخية والهيكلية.²

ويعرف أيضا على أنه عملية لاحقة لعملية اتخاذ القرار، والغرض منها هو فحص المركز المالي والاقتصادي للمؤسسة في تاريخ معين والذي يشمل استخدام أسلوب التحليل المالي والمراجعة الداخلية.³

هو عملية تأكد وتحقق من أن الموارد المتاحة للبنك قد استخدمت بشكل كفي.⁴

مما سبق ذكره يمكن أن نستنتج أن عملية تقييم الأداء هي جزء من الرقابة، فهي تعمل على قياس نتائج المؤسسة باستخدام مجموعة من المؤشرات ومقارنتها بالمعايير المحددة سلفا في عملية التخطيط ومن ثمة إصدار أحكام تقييمية تساعد على اتخاذ القرار.

ثانيا: أهمية تقييم الأداء المالي

إن التوسع في حجم أنشطة المصارف الإسلامية واستقطابها للعديد من المتعاملين واستخدامها للعديد من وسائل الاستثمار، يستوجب تحليل وتقييم أداء تلك الوسائل، فالقوائم المالية وحدها لا تمكن إدارة المصرف من رقابة الأداء، إلا بعد صياغتها على شكل مؤشرات ذات مغزى محدد، ودلالة معينة في تشخيص سمات وتغيرات الأداء دوريا، كما أن هناك جهات عديدة أخرى تحتاج إلى التحليل المالي وتطلبه، وبشكل خاص إدارة المصرف والمصرف المركزي والمودعون والمالكون والسوق المالي والسلطة الضريبية والجمهور بوجه عام، وقد تم ترتيب عناصر الأهمية على النحو التالي:

1. معرفة مدى تلبية وسائل الاستثمار لاحتياجات العملاء:

من المهم معرفة مدى تلبية صيغة الاستثمار لاحتياجات العملاء، فإذا كانت الصيغة تلبية تلك الاحتياجات فعلى المصرف التوسع في تقديمها والعكس صحيح.

¹ تالي رزقة، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، المركز الجامعي أكفي محمد أوالحاج، البويرة، 2011، ص: 08.

² فهد نصر حمود، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2009، ص: 27.

³ توفيق محمد عبد المحسن، تقييم الأداء مدخل جديد لعالم جديد، دار الفكر العربي، مصر، 2004، ص: 03.

⁴ أبو الفتوح علي الفضانة، التحليل المالي وإدارة الأموال، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة-مصر، 1999، ص: 23.

2. معرفة مدى تلبيتها لاحتياجات المصرف:

إن من أهمية تقييم الأداء الصيغة معرفة مدى تلبيتها لاحتياجات المصرف وهل تحقق هذه الصيغة عائد مناسب أم لا في ضوء مخاطر التطبيق.

3. معرفة مشكلة ومعوقات تطبيقها:

فالمصرف يريد التعرف على المشكلات والمعوقات التي تصادف عند تطبيق هذه الصيغة.

4. معرفة مخاطر هذه الصيغة:

لابد قبل تقديم هذه الصيغة للعملاء من التعرف على مخاطرها، وهل هي مخاطر عالية أو متوسطة أو منخفضة.

5. معرفة مدى منافستها للصيغ التقليدية:

حيث يهدف المصرف من تقييم أداء وسائل الاستثمار إلى التعرف على مدى إمكانية منافسة هذه الصيغة للصيغ التقليدية المقدمة.

وتكمن أهمية تقييم الأداء بالنسبة للمصارف فيما يلي:¹

- يوفر تقييم الأداء معلومات هامة لمختلف المستويات الإدارية في المصرف؛
- يظهر مدى إسهام المصرف في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام الإدارية والبنوك المختلفة؛
- يؤدي إلى الكشف عن العناصر الكفوة ووضعها في المواقع الأكثر إنتاجية؛
- يسهم في ترشيد الإنفاق عن طريق متابعة كيفية استخدام المصرف لموارده المتاحة؛
- يساعد في اكتشاف الانحرافات ومعرفة أسبابها لاتخاذ الإجراءات التصحيحية منعا لتكرارها؛
- يؤدي إلى التأكد من تحقيق التنسيق بين مختلف أوجه نشاط المصرف في الإنتاج والتسويق والتمويل؛
- يعمل على تحقيق الرقابة المالية بأشكالها المختلفة؛

¹ مجيد الكرخي، تقويم الأداء في استخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2007، ص: 32.

- يساعد في التحقق من سلامة المركز المالي للبنك وبيان مدى تناسق توزيع الأموال المتاحة على أوجه الاستثمار المختلفة ومدى كفاءة استغلالها لتلك الأموال؛
- يسهم في تحقيق المتابعة للأهداف الموضوعة بالموازنة التخطيطية عن طريق مقارنة نتائج التنفيذ الفعلي بالتقديرات الموضوعة.

ثالثاً: أهداف تقييم الأداء المالي

تستهدف عملية تقييم الداء المالي إلى تحقيق ما يلي:¹

1. الوقوف على مستوى إنجاز المصرف مقارنة بالأهداف المدرجة في خطته المرسومة والمحددة لها؛
2. الكشف عن مواصلة الخلل والضعف في نشاط المصرف وإجراء تحليل شامل لها، وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها وإرشاد المنفذين إلى وسائل تلافيها مستقبلاً؛
3. تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في الوحدة الاقتصادية عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي يضطلع به وذلك من خلال قياس إنتاجية كل قسم من أقسام العملية الإنتاجية وتحديد إنجازاته سلباً أو إيجاباً، الأمر الذي من شأنه خلق منافسة بين الأقسام باتجاه رفع مستوى أداء الوحدة؛
4. قياس مدى نجاح المصرف من خلال سعيه لمواصلة نشاطه بغية تحقيق أهدافه، وتوفير المعلومات لمختلف المستويات وللجهات الأخرى خارج المصرف؛²
5. توفير البيانات والمعلومات الإحصائية عن نتائج الأداء في المصارف إلى الأجهزة الرقابية مما يسهل عملها ويمكنه من إجراء المتابعة الشاملة المستمرة لنشاط المصرف لضمان تحقيق الأداء الأفضل والمتناسق؛
6. تقديم قاعدة بيانات ومعلومات عن أداء المصرف، تسهم في وضع السياسات والدراسات والبحوث المستقبلية التي تعمل على تحسين أنماط الأداء ورفع كفاءته.

¹ محمد قذري حسن، إدارة الأداء المتميز-قياس الأداء-تحسين الأداء مؤسسياً فردياً، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية-مصر، 2015، ص: 185.

² علاء فرحان طالب، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2011، ص: 77.

رابعاً: المتطلبات الأساسية لنجاح عملية تقييم الأداء المالي

تتطلب عملية تقييم الأداء بعض المتطلبات الأساسية التي من شأنها الارتقاء بدرجة التقييم إلى مستوى من الدقة والموثوقية، الذي يساعد على اتخاذ القرارات السليمة في تصحيح الإنحرافات وتحديد المسؤوليات والارتقاء بالنتائج إلى المستويات المرغوبة ومن هذه المتطلبات نذكر ما يلي:¹

1. أن يكون الهيكل التنظيمي للمصرف واضحاً تتحدد فيه المسؤوليات والصلاحيات لكل مدير ومشرف بدون أي تداخل بينها.

2. أن تكون أهداف الخطة الإنتاجية واضحة وواقعية قابلة للتنفيذ، وهذا لا يتم دون دراسة هذه الأهداف دراسة مستفيضة ومناقشتها مع كل المستويات داخل الوحدة الاقتصادية، لكي تأتي الأهداف متوازنة تجمع بين الطموح المطلوب والإمكانات المتاحة للتنفيذ.

3. أن يتوفر لدى المصرف مالكا متمرسا في عملية تقييم الأداء متفهما لدوره عارفا بطبيعة نشاط الوحدة الاقتصادية، قادرا على تطبيق المعايير والنسب والمؤشرات التقويمية بشكل صحيح.

4. أن يتوفر في المصرف نظاما متكاملا وفعالاً للمعلومات والبيانات والتقارير اللازمة لتقييم الأداء بحيث تكون انسيابية المعلومات سريعة ومنظمة تساعد المسؤولين في الإدارات على اختلاف مستوياتها من اتخاذ القرار السليم والسريع وفي الوقت المناسب لتصحيح الأخطاء وتفادي الخسائر في العملية الإنتاجية.

5. وجود نظام حوافز فعال سواء كانت هذه الحوافز مادية أو معنوية أو كانت إيجابية أو سلبية بحيث يحقق هذا النظام رابطاً متباين الأهداف المنجزة فعلاً أو بين المخطط منها، لأن غياب مثل هذا النظام يضعف من قوة وجدية القرارات المتخذة بشأن تصحيح المسار في العملية الإنتاجية والارتقاء بها إلى المستوى المرسوم.

المطلب الثاني: القواعد الأساسية لتقييم الأداء المالي

وتتمثل فيما يلي:²

أولاً: تحديد الأهداف: هي الخطوة الأولى في عملية تقييم الأداء لذا يجب على المصرف تحديد أهدافها ودراستها قصد التعرف على مدى دقتها وواقعيتها، ولا يقتصر الأمر على الهدف العام للبنك إنما تتوسع

¹ مجيد الكرفي، تقييم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2007، ص-ص: 42-43.

² عمر تيمجدين، دور إستراتيجية التنوع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، ص: 62.

لتشمل جميع الأهداف التفصيلية له، والتي تصنف إلى أهداف قصيرة المدى وبعيدة المدى وأهداف رئيسية وأخرى فرعية.

ثانياً: وضع الخطط التفصيلية لإنجاز العمل: يعد تحديد الأهداف الواجب تحقيقها مستقبلاً، يتم وضع الخطط التفصيلية للعمل لكل مجال من مجالات النشاط، بحيث تعكس السياسات الخاصة بالموارد اللازمة وكيفية الحصول عليها من ناحية أخرى يتم تحديد الكيفية التي تستخدم بها تلك الموارد بشكل يحقق أقصى عوائد ممكنة.

ثالثاً: تحديد مراكز المسؤولية: حيث يتم وضع لكل قسم من أقسام المصرف مسؤول خاص من أجل الرقابة والإشراف في عملية تقييم الأداء، وكذلك تبيان العلاقات التنظيمية التي تربط هذه المراكز ببعضها البعض، ومدى تأثير نشاط كل مركز على أنشطة المراكز الأخرى، كما يسهل ركن تحديد مراكز المسؤولية في عملية الكشف عن الانحرافات وتفسيرها بغرض التعرف على أسبابها والمراكز المسؤولة عنها.

رابعاً: تحديد معايير ومؤشرات واضحة للأداء: وتتمثل في تحديد المعايير التي يتم على أساسها تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية بأكملها أو على مستوى مراكز المسؤولية فيها، وهي أكثر صعوبة في الوقت نفسه وهذا في ظل وجود عدة معايير تأخذ بعين الاعتبار عند المفاضلة بينهما، مثل وجوب تحديد ماهية المعايير المختارة، كذلك اختيار المعايير المناسبة لدراسة مستوى الأداء، كما تختلف هذه المعايير من وحدة لأخرى وهذا حسب طبيعة نشاط كل وحدة.¹

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الأداء المالي للمصارف

يتأثر الأداء المصرفي بعوامل داخلية (العوامل التنظيمية)، وعوامل خارجية (العوامل البيئية) وفيما يلي أهم هذه العوامل:

أولاً: العوامل التنظيمية

يقصد بالعوامل التنظيمية العوامل الداخلية والخاصة بالمصرف ذاته، كحجم الأعمال أو الأنشطة في المصرف، وكفاءة الإدارة وتتمثل في:²

¹ سناء مسعودي، تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية، دراسة حالة وكالتي BNA و CPA بالوادي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مصارف، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي-الجزائر، 2015، ص: 30.

² زاهر صبحي بوشناق، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية والتقليدية، باستخدام المؤشرات المالية-دراسة مقارنة للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة-فلسطين، 2011-2012، ص: 29.

1. حجم الأعمال:

إن حجم الموارد التي يمتلكها المصرف وطبيعة تراكيبها وحركتها تمثل عوامل هامة وذات تأثير كبير في تحديد كفاءة وإنتاجية الأنشطة المصرفية، فكلما ازداد حجم هذه الموارد وانخفضت التكاليف الإجمالية لها وقلت كمية المسحوبات منها، ساعد ذلك على رفع الطاقة التشغيلية المتاحة في المصرف الأمر الذي يسهم في تحسين إنتاجية المصرف وربحيته.

2. الكفاءة الإدارية:

وتعبر عن فكرة الإدارة على تحقيق الأهداف المحددة من خلال حشد الطاقات والمهارات الشخصية والإمكانات المتاحة، وترشيد استغلالها بما يضمن الاستخدام الأمثل لكفاءة الموارد المتاحة وما يعكسه ذلك من جودة في الخدمات وسمعة حسنة للبنك.

ثانياً: العوامل البيئية

وهي العوامل التي تكون خارج نطاق السيطرة، ويمكن تقسيم تلك العوامل البيئية التي تؤثر في الأداء المصرفي إلى:¹

1. الظروف الاقتصادية:

وتتمثل في العولمة ورفع القيود عن الأسعار والخصوصية والتقلبات الكبيرة التي تحدث في أوقات غير متوقعة، والتضخم وأسعار الفائدة، ومن الجدير بالذكر بأن مثل هذه الظروف الاقتصادية تضغط على المصارف لتحسين الأداء فيها.

2. الابتكارات التكنولوجية:

لقد ساهمت الابتكارات في مجال التكنولوجيا إلى حد كبير في التوسع في الصناعة المصرفية، حيث أنها تلعب دوراً محورياً في أداء المصارف وتتيح الفرصة لها لتحسين الخدمة، بالإضافة إلى توفير مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية.

¹ رقية غزال، أثر السياسات الاقتصادية على تقييم أداء المالي للمصارف التجارية-دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة الوادي-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص مصارف، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي-الجزائر، 2015، ص: 15.

المبحث الثالث: قياس الأداء المالي في المصارف الإسلامية

إن عملية قياس الأداء المالي تستند على جملة من المؤشرات التي توضح مدى نجاح المصرف الإسلامي في تحقيق الأهداف المرجوة من ممارسة هذه الوظيفة أو ذلك النشاط.

إن الاعتماد على قياس الأداء المالي من قبل إدارة المصرف الإسلامي، تتيح لها إمكانية تحديد الانحرافات وتحديد أسبابها وكيفية معالجتها، ورسم السياسات المناسبة للارتقاء وتحسين مستوى الأداء واتخاذ القرارات السليمة والصائبة التي تضمن نجاح المصرف في ممارسته لنشاطه، وفيما يلي مؤشرات قياس الأداء المالي في المصارف الإسلامية.

المطلب الأول: نسب الربحية والسيولة في المصارف الإسلامية

أولاً: نسب الربحية في المصارف الإسلامية

تقيس هذه النسب مدى نجاح إدارة المصرف الإسلامي في تشغيل الموجودات المتاحة، والموارد الذاتية في تحقيق الأرباح، ونسب الأرباح من العمليتين المحلية والأجنبية للودائع الاستثمارية.

ومن المعروف أن المصارف الإسلامية تحقق أرباحاً من توظيف مواردها المالية والمتكونة من ودائع جارية (تحت الطلب)، والودائع الاستثمارية التي تأخذها المصارف الإسلامية بصفة العامل المضارب والذي يستحق الربح بجهد وحقوق المساهمين.¹ وفيما يلي نقوم بتوضيح أهم هذه النسب:

1. معدل العائد على الأصول: وتقيس هذه النسبة مدى نجاح إدارة المصرف في تشغيل الموجودات المتاحة تشغيلاً يحقق أقصى ربح ممكن، وكلما كانت هذه النسبة أعلى كان الوضع أفضل من حيث إمكانية النمو والاستثمار.²

وتقاس من خلال العلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

¹ وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، إثراء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2009، ص: 109.

² رانية زيدان شحادة العالونة، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مؤسسة الوارث للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2015، ص-ص: 188-190.

2. **معدل العائد على حقوق الملكية:** تقيس هذه النسبة مدى نجاح إدارة المصرف في تشغيل الموارد الذاتية أفضل تشغيل ممكن لتوليد الأرباح للمساهمين، وكلما كانت هذه النسبة عالية كانت الأوضاع أفضل، وتتأثر هذه النسبة بتفعيل قرارات التمويل في المصرف.¹

وتقاس من خلال العلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}}$$

3. **معدل هامش الربح الصافي:** تقيس هذه النسبة معدل صافي العائد المتحقق للمصرف من الربح الصافي والإيرادات إذ يتكون بسطها من صافي الربح بعد الضريبة أما المقام فهو عبارة عن إجمالي الإيرادات التي يحققها المصرف والتي تتكون من الفوائد والعمولات المصرفية والتسهيلات الإئتمانية الممنوحة، إيرادات أوراق مالية، عمولات الاعتمادات النسبية، إصدار خطابات الضمان، من مجموع الإيرادات التشغيلية المختلفة²، وتقاس من خلال العلاقة التالية:

ثانياً: نسب السيولة في المصارف الإسلامية

تقيس هذه المجموعة من النسب مدى قدرة المصرف الإسلامي على مواجهة طلبات العملاء للسحب من الودائع، وعداد المستحقات الدورية وغير الدورية على المصرف، بالإضافة إلى إتمام عمليات السيولة والاستثمار الواجب على المصرف ممارستها.³

كما تعرف على أنها قياس مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها، دون خسائر⁴. وتنقسم إلى مجموعتين⁵:

– **نسب السيولة النقدية:** تتكون هذه المجموعة من الأصول السائلة بشكل كامل والتي تتميز بسيطرة المصرف الإسلامي عليها وإمكانيته من التحكم فيها بصورة مباشرة، وتشتمل على النقدية بخزينة

¹ عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2008، ص: 103.

² منير إبراهيم الهندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الخامسة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2003، ص: 96.

³ بوضياف جهاد، إدارة مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نفود ومالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، ص: 47.

⁴ عبد القادر الدويك، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر الخامس للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في سوريا، ص: 05، على الموقع التالي: www.iefpedia.com تم الإطلاع يوم 30-01-2018 على الساعة: 12.57.

⁵ حكيم براضية، جعفر هني محمد، دور التصكك الإسلامي في إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2005، ص- ص: 90-91.

المصرف والودائع التي لدى المصارف الأخرى، والودائع التي لدى المصارف الإسلامية ويضيف البعض إلى ذلك الشيكات تحت التحصيل.

– **نسب السيولة شبه النقدية:** وتتكون هذه المجموعة من مجموعة الأصول التي يمكن للبنك الإسلامي التصرف فيها وتحويلها إلى سيولة كاملة دون أو بأقل الخسائر، وبطبيعة الحال فإن سيطرة المصرف عليها لا تصل سيطرته على مكونات المجموعة الأولى، وتشتمل هذه المجموعة على الأسهم والمستحقات المضمونة لدى العملاء خلال 3 أشهر، والشهادات القابلة للتداول التي يصدرها المصرف الإسلامي، والأوراق الحكومية وغيرها مما يقبله المصرف المركزي. وفيما يلي نقوم بتوضيح أهم هذه النسب:¹

1. نسب سيولة الأصول: وتشتمل على:

أ- **نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول:** تقيس هذه النسبة حجم الأموال السائلة لدى المصرف إلى إجمالي موجودات المصرف.

وتقاس من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي والبنوك الأخرى}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

ب- نسبة الأوراق المالية المتاحة للبيع إلى إجمالي الأصول:

تشير هذه النسبة إلى احتياطات المصرف من الأصول غير السائلة، ولكنها الأكثر قابلية للتحويل إلى نقد لمواجهة التزامات طارئة أو سحبات غير عادية أو فرص استثمارية سانحة. ويفضل أن تكون هذه النسبة أكبر من النسبة الأولى الواردة أعلاه، وذلك لسهولة تحويلها إلى نقد من جهة وإمكانية تحقيق عوائد منها من جهة ثانية.

وتقاس من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة الأوراق المالية المتاحة للبيع إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{الأوراق المالية المتاحة للبيع + استثمارات المصرف الذاتية في الأوراق المالية المتاحة للبيع}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

¹ محمد محمود العجلوني، **المصارف الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، 2008، ص- ص: 400-405.

ج- نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل إلى إجمالي الاستثمارات:

تقيس هذه النسبة مدى أهمية مكونات المحفظة الاستثمارية الكلية للمصرف، من حيث آجال استحقاقها، أي استردادها. فالنسبة المرتفعة للاستثمارات قصيرة الأجل إلى إجمالي استثمارات المصرف تعني زيادة معدل دوران الأموال في المصرف. وذلك أن النسبة المرتفعة تعني أن جزءا كبيرا من توظيفات المصرف سوف تسترد خلال فترة قصيرة (أقل من سنة). وتقاس من خلال العلاقة التالية¹:

$$\text{نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل إلى إجمالي الاستثمارات} = \frac{\text{مجموع الاستثمارات قصيرة الأجل ماعدى الاستثمار بالأوراق المالية المتاحة للبيع}}{\text{مجموع الاستثمارات قصيرة وطويلة الأجل ماعدى الأوراق المالية}}$$

2. نسب سيولة المطلوبات: تشمل هذه النسب كل من نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي المطلوبات ونسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الأصول.

أ- نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي المطلوبات: وتشير هذه النسبة إلى أمرين:

- نسبة المصادر الخارجية المجانية من إجمالي المصادر الخارجية للبنك.

- مدى سيولة مطلوبات المصرف أي مدى استحقاق هذه المطلوبات.

وتقاس من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي المطلوبات} = \frac{\text{حسابات العملاء الجارية وتحت الطلب الأمانة} + \text{حسابات المصارف والمؤسسات المصرفية}}{\text{مجموع المطلوبات ماعدى حسابات الاستثمار المطلقة للعملاء}}$$

ب- نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الأصول: وتدل هذه النسبة إلى أمرين:

- نسبة المصادر الخارجية المجانية من إجمالي استثمارات المصرف.

- مدى سيولة هذه الاستثمارات، أي مدى استحقاق هذه المصادر.

وتقاس من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{حسابات العملاء الجارية وتحت الطلب الأمانة} + \text{حسابات المصارف والمؤسسات المصرفية}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

¹ محمد محمود العجلوني - : 405-400.

3. سيولة المصرف: تشمل هذه النسب كل من:¹

أ- نسبة السيولة المتداولة: تقيس هذه النسبة قدرة المصرف على مواجهة التزاماته قصيرة الأجل ويجب أن تكون هذه النسبة أكثر من 100%، ولهذا فهي تقاس بعدد المرات، وتقاس من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة المتداولة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

ب- نسبة السيولة السريعة: تقيس هذه النسبة قدرة موجودات المصرف السائلة، أي النقد وما في حكمه، على مقابلة التزاماته قصيرة الأجل، ويجب أن تكون هذه النسبة أكثر من 100% أيضا ولهذا فهي تقاس بعدد المرات، ويجب أن يكون ناتج هذه النسبة أقل من نسبة السيولة المتداولة وذلك لانخفاض قيمة البسط في هذه المعادلة عنه في المعادلة السابقة، وتقاس من خلال العلاقة التالية:²

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الموجودات السائلة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

المطلب الثاني: نسبة الملاءة المالية والنشاط المالي

أولاً: نسب الملاءة المالية

تقيس هذه النسب مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته طويلة الأجل وتختلف النسب المعيارية للملاءة المالية باختلاف طبيعة نشاط المصرف، وتستخدم نسب الملاءة بشكل عام لتقييم ما إذا كانت الأموال المستثمرة في الأصول الثابتة متناسبة مع مستوى وطبيعة نشاط المصرف أم لا، لما توضح أيضا الوزن النسبي لمصادر تمويل هذه الأصول، وهل أن إدارة الشركة تعتمد في تمويلها بدرجة أكبر على الديون الخارجية أم على حقوق المساهمين.³ وفيما يلي توضيح لأهم هذه النسب:⁴

1. نسبة صافي الأصول الثابتة الملموسة إلى الديون طويلة الأجل: وتخدم هذه النسبة بدرجة أساسية أغراض المقرضين في الأجل الطويل، وذلك على أساس أن الضمانات التي يحصلون عليها من

¹ محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي-شركات وأسواق مالية، ط2، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2009، ص: 131.

² محمد قاسم خصاونة، أساسيات الإدارة المالية، دار الفكر الناشر والموزعون، عمان-الأردن، 2010، ص: 45.

³ عبد الكريم أحمد قندوز، هامش الملاءة في شركات التأمين وشركات إعادة التأمين بالسعودية، مقال منشور في مجلة العلوم الاقتصادية، العدد الثامن والثلاثون، المجلد العاشر، المملكة العربية السعودية، 2015، ص: 36.

⁴ محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والانتمائي، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2010، ص-ص: 57-59.

الشركة المقترضة لضمان قروضهم غالباً ما تكون من الأصول الثابتة. وتتمثل الاستفادة منها في تقييم مدى كفاءة إدارة الشركة في تشغيل الأصول المملوكة للشركة من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة صافي الأصول الثابتة الملموسة إلى الديون طويلة الأجل} = \frac{\text{صافي الأصول الثابتة الملموسة}}{\text{الديون طويلة الأجل}}$$

2. نسبة تغطية الفوائد: تخدم النسبة هذه أيضاً أغراض المقرضين في الأجل الطويل سواء كانوا مقرضين مباشريين أم حملة سندات. إذ تعطي مؤشراً لمدى الأمان الموفر لهذه الفئة في الحصول على فوائد قروضهم للشركة.

وتقاس من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة تغطية الفوائد} = \frac{\text{صافي الربح قبل الفوائد الضريبية}}{\text{مصروف الفائدة}}$$

ثانياً: نسب النشاط المالي

هي النسب التي تقيس مدى كفاءة المصرف في استخدام موارده، وتستخدم لتقييم مدى نجاح إدارة المصرف في إدارة الموجودات والمطلوبات وقدرتها على الاستخدام الأمثل، وهي مقياس مهم لمدى كفاءة المصرف في استخدام المصادر المالية المتاحة، وتدرس هذه النسب معدل استثمار الودائع ومعدل توظيف الموارد ونسبة التمويل إلى الودائع.¹

وفيما يلي نقوم بشرح هذه النسب:²

1. معدل توظيف الأموال المتاحة: هذا المعدل قياس لمدى توظيف المصرف للودائع وحقوق الملكية في القروض والاستثمارات:

$$\text{معدل توظيف الأموال المتاحة} = \frac{\text{القروض+الإستثمارات}}{\text{الودائع+حقوق الملكية}}$$

حيث تشمل الاستثمارات محفظة الأوراق المالية وأذونات الخزينة والأوراق التجارية المخصومة.

2. نسبة الاستثمارات إلى الودائع: تعتبر هذه النسبة قياساً لمدى ما استخدم من الودائع بجميع أنواعها في الاستثمارات:

$$\text{نسبة الاستثمارات إلى الودائع} = \frac{\text{الإستثمارات}}{\text{الودائع}}$$

¹ محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2009، ص: 64.

² سامر جلدة، مرجع سبق ذكره، ص: 175.

3. نسبة التمويل إلى الودائع: تقيس جميع توظيفات المصرف بالنسبة للودائع، ولذلك يضاف إلى القروض كافة أوجه الاستثمارات الأخرى لأموال المصرف، وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة تشغيل الاستثمارات، وتحسب بالعلاقة التالية:¹

$$\text{نسبة التمويل إلى الودائع} = \frac{\text{الإستثمارات+القروض}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة في تقييم الأداء المالي

تتبع أهمية المؤشرات المالية الرائدة ونظم الإنذار المبكر من قيمتها بأنها أداة دائمة ومستمرة للتوجيه والإنذار والتحذير لمتخذي القرار ووضعي السياسات باحتمال تعرض الاقتصاد لأزمة مالية أو أزمة عملة، وتقوم بتعريفهم باحتمالات الحدوث في وقت مبكر قبل وقوع الحدث لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية أو مانعة من وقوع الأزمات.

أولاً: نشأة وتطور طريقة CAMELS

بدأ استخدام طريقة CAMELS في بداية 1980 من طرف المصرف الفدرالي الأمريكي، حيث تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي استخدمت معايير الإنذار المبكر، وذلك بسبب الانهيارات المصرفية التي تعرضت لها منذ 1929، ولقد أثارت نتائج التحليل الذي أجراه المصرف الاحتياطي الفدرالي الأمريكي العديد من الأسئلة حول مصداقية هذه الطريقة من قياس سلامة الأوضاع المالية للمصارف، وقد توصل المحللون الاقتصاديون إلى أن النتائج التي أهرها استخدام هذه الطريقة في كشف أوجه الخلل بالمصارف ومدى تحديد سلامتها المصرفية كانت أفضل من النتائج التي استخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي، ولذلك فقد طالب الكثير من الباحثين والمحللين بضرورة نشر هذه النتائج للجمهور بغرض تمليكهم الحقائق وبالتالي تحسين مقدرتهم في التقييم واختيار التعامل مع المصارف ذات المخاطر الأقل والأداء الأفضل، ورأى هؤلاء الباحثون ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار CAMELS ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها المصرف للجمهور، وبالتالي تحقيق قدر عالي من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق وهو إحدى الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية.²

¹ طالب ومشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2011، ص: 85.
² تميسة سهام، تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نموذج CAMELS، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، علوم اقتصادية، تخصص مالية وبنوك جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014، ص: 09.

ثانياً: تعريف نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS

تتمثل طريقة CAMELS في مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي مصرف، ومعرفة درجة تصنيفه، تعتبر هذه الطريقة أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، حيث عملت السلطات الرقابية في أمريكا على الأخذ بنتائج معيار CAMELS والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، وذلك من خلال ستة مؤشرات تتمثل أساساً في العناصر التالية:¹

- كفاية رأس المال (C)
- جودة الأصول (A)
- جودة الإدارة (M)
- إدارة الربحية (E)
- درجة السيولة (L)
- الحساسية اتجاه مخاطر السوق (S)

وتتراوح درجة التصنيف ما بين 1 وهو الأفضل إلى التصنيف 5 وهو الأسوأ والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (01): تصنيف المصارف حسب طريقة CAMELS

قوي	التصنيف رقم 01
مرضي	التصنيف رقم 02
معقول	التصنيف رقم 03
هامشي (خطر)	التصنيف رقم 04
غير مرضي	التصنيف رقم 05

المصدر: شاكراً فؤاد، الصيرفة الإلكترونية، القضايا المتعلقة بإدارة المخاطر بالنسبة للسلطات المصرفية الرقابية، إتحاد المصارف العربية، بيروت، 2001، ص: 62.

¹ جلاوي رشيدة، الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء المصارف، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أكلي محمد أولحاج البويرة، 2014، ص: 73.

ويمكن تلخيص أهم مميزات معيار CAMELS فيما يلي:¹

- تصنيف المصارف وفق معيار موحد؛
- توحيد أسلوب كتابة تقارير التفتيش؛
- الاعتماد على الأسلوب الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير؛
- اختصار زمن التفتيش بالتركيز على ستة بنود رئيسية وعدم تشتيت الجهود في تقييم بنود غير ضرورية.

ثالثاً: مكونات معيار (CAMELS)

وتتمثل فيما يلي:²

1. كفاية رأس المال: (Capital Adequacy) تحدد مؤشرات كفاية رأس المال صلابة المؤسسات المالية في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية، وتكمن أهمية المؤشرات كفاية رأس المال في أنها تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجه المؤسسات المالية مثل مخاطر أسعار الصرف ومخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة ومن المؤشرات المستخدمة في هذا المجال:

- نسب رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر.
- التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال.

2. جودة الأصول (Asset Quality) تقصد بجودة الأصول نوعيتها والمخاطر التي تواجهها وقدرتها على تحقيق عوائد والقدرة على استردادها في إجمالي المتفق عليها وكفاية الضمانات المعطاة لخصومها وعدم وجود أصول جامدة أو غير منتجة.

يعطي تصنيف نوعية الأصول مستوى المخاطر المالية والمستقبلية المرتبطة بالافتراض وكذا مخاطر محفظة الاستثمارات والعقارات العمليات خارج الميزانية، كما يبين تصنيف قدرة الإدارة على تحديد وقياس ومراقبة المخاطر، حيث أنه لتقييم الأصول لابد من الأخذ في الاعتبار كفاية

¹ شوقي بورية، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص: 75.

² يوسف بوخلخال، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي CAMELS على فعالية نظام الرقابة على المصارف التجارية، دراسة حالة مصرف الفلاحة والتنمية الريفية، مجلة الباحث، عدد 10، جامعة عمار تليجي، الأغواط-الجزائر، 2012، ص: 208.

مخصصات الديون والمخاطر المؤثرة على قيمة الاستثمارات كالمخاطر التشغيلية، سمعة المؤسسة الإستراتيجية المتبعة، التقيد بالأنظمة.

3. **جودة الإدارة (Management Quality):** وهي قدرة الإدارة على ضبط وتسيير السياسة المصرفية والائتمانية على أساس سليم حيث يتم قياسها بعدة مؤشرات كاتجاهات الأرباح المتحققة عبر فترات مالية ومدى اهتمام وتقيد المؤسسة المالية بأنظمة الرقابة الداخلية مما يحد من الوقوع في الأخطاء والمخالفات والقدرة على جذب الودائع بالإضافة إلى مدى كفاءة المصرف في توظيف أمواله وكذا إتباع المصرف القرارات والضوابط المنظمة للعمل المصرفي والصادرة عن السلطة النقدية كما هناك بعض المؤشرات الكمية التي يمكن الاعتماد عليها وهي:

- معدلات الإنفاق؛
- نسبة إيرادات كل موظف؛
- التوسع في إعداد المؤسسات المالية.

4. **إدارة الربحية: (Earning Management)** تمثل الفرق بين الإيرادات والتكاليف ويقصد بالربحية قدرة المصرف على تحقيق إيرادات وأرباح بشكل مستمر ونموها بشكل متوازن بالإضافة إلى تطبيق سياسات تقلل من النفقات العامة ومتابعة الديون المشكوك في تحصيلها كي لا تتعثر لا يعكس تصنيف الإيرادات (الربحية) حجم الإيرادات فقط وإنما كذلك العوامل المؤثرة على تحقيق الربحية والمتمثلة في مخاطر الإقراض والتي تدفع للبنك لتكوين مخصصات ومخاطر السوق المالي التي تحدث تغيرات في أرباح المصرف نتيجة تأثره بأسعار الفائدة وتتأثر الربحية باعتمادها على أرباح غير مذكورة أو ميزة ضرورية، كما يؤثر العجز في التحكم بالنفقات وكذا استخدام استراتيجيات ضعيفة.

5. **إدارة السيولة (Liquidity Position):** وتعرف بأنها الملاءة بين تحصيل السيولة بأقصر وقت ممكن وأفضل سعر، وبين استثمارها وتوظيفها بصورة مجدية وتهدف إدارة السيولة في المصارف إلى تحقيق ما يلي:

- الإبقاء على نسب كافية من السيولة للاحتياجات الطارئة.
- احترام نسب السيولة المحددة من قبل السلطة النقدية بالإضافة إلى وضع حد أدنى لحجم السيولة بما يتماشى مع نشاطات المصرف.

6. درجة الحساسية لمؤشرات المخاطر السوقية (Sensitivity To Market Risk): هذا يتعلق بالدرجة الأولى بالمحفظة الاستثمارية بالنسبة للمؤسسات المصرفية، حيث أن هذه المحافظ تحتوي على عدد كبير من الأدوات المالية من الأسهم والسندات الحكومية والأجنبية وسندات المؤسسات والمشتقات المالية مثل الخيارات والمستقبليات التي يتنوع فيها الأصل المالي، وهذه الأدوات تخضع لمخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر أسعار الصرف، ومخاطر أسعار الفائدة وكل منها له مقاييس مختلفة، إلا أن هناك مقياس إحصائي موحد يقيس جميع هذه المخاطر وهو مقياس VAR والذي يقيس أقصى خسارة متوقعة في المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية معينة، وعادة ما يتصاحب هذا المقياس مع مقياس آخر لقياس الضغط الذي يقيس أقصى خسارة يمكن أن تمنى بها المحافظ الاستثمارية في المصارف تحت ظروف استثنائية في السوق كما في الانهيارات وبشكل عام فإن لكل من هذه المخاطر مقاييسها المعروفة والمستخدم في العديد من المجالات.

خلاصة:

تهدف عملية تقييم الأداء المالي إلى الوصول إلى التفوق والتميز، فهو يعتبر من العمليات التي تمكننا من معرفة واقع الأداء داخل المصرف ووظيفة من أهم الوظائف التي تقوم بها إدارة المصرف حيث يعتبر مقياس يتيح للمصرف إمكانية تحديد الأخطاء والإختلالات وكذلك أسبابها والبحث عن كيفية معالجتها، بالإضافة إلى رسم سياسات مناسبة لرفع وتحسين مستوى الأداء، هذا ويعتبر تقييم الأداء بمثابة سياسة للتحوط من الوقوع في الأخطاء التي قد تؤدي إلى إفلاس المصارف.

إن عملية تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية يمكن أن تتم من خلال جملة من المؤشرات وذلك لقياس الأداء، وإظهار العلاقات القائمة بين الأرقام التي تتضمنها الميزانيات وقوائم نتائج الأعمال والحكم على كفاءة إدارة المصرف في تنفيذ أعمالها وقدرتها على تحقيق الأرباح ومواجهة الالتزامات ومستوى النشاط فيها، وتتمثل هذه المؤشرات في كفاية رأس المال والتي تحدد قدرة المؤسسات المالية في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية، وجودة الأصول والتي تعتبر الجزء الحاسم في النشاط المصرفي الذي يقود عمليات نحو تحقيق الإيرادات، لأن حيابة المصرف على أصول جيدة يعني توليد دخل أكثر، ونسب الربحية والتي تقيس مدى كفاءة الإدارة في استخدام الأصول الاستخدام الأمثل، في تحقيق الأرباح من خلال الإستثمار في الأصول المختلفة، ونسب السيولة والتي تختص بقياس مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها دون أي تأخير قد يعرض المصرف للخطر.

الفصل الثاني:

انعكاسات الأزمة المالية على الاقتصاد العالمي والمصارف الإسلامية

تمهيد:

تعتبر الأزمة المالية العالمية التي شهدها الاقتصاد العالمي سنة 2008، من أسوأ الأزمات التي مر بها الاقتصاد العالمي وأخطرها في تاريخ الأزمات المالية، خاصة بعد ما ثبت عجز النظام المالي الدولي عن احتوائها والتخفيف من آثارها بشكل سريع وفعال، وكانت أزمة الرهن العقاري كنقطة انطلاق لأزمة 2008 حيث خلقت اختلالات سلبية أعاقت أكبر المؤسسات المالية الاقتصادية العالمية الكبيرة منها والصغيرة، وبدأت بوادرها تلوح في الأفق واتسع نطاقها تدريجياً لتتحول إلى بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، لتشمل بقية دول العالم بفعل العولمة والانفتاح الاقتصادي، وفي ظل الهشاشة المالية التي ميزت النظام المالي في الولايات المتحدة الأمريكية، خلقت هذه الأزمة نتائج وخيمة بداية في الولايات المتحدة، ثم تلتها الدول المتقدمة وحتى الدول النامية التي ترتبط اقتصادياتها بالاقتصاد الأمريكي.

ولذلك قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية، تناولنا من خلال المبحث الأول أسباب ومراحل أزمة الرهن العقاري من خلال التعريف بأزمة الرهن العقاري، أسبابها ومراحلها، وجاء المبحث الثاني لتناول انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي، فيما تناول المبحث الثالث انعكاسات الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية.

المبحث الأول: أسباب ومراحل أزمة الرهن العقاري

بدأت الأزمة المالية العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية واندلعت من القطاع العقاري نتيجة الغموض وانعدام الشفافية الذي يلف عمل النظام المصرفي عموماً في الولايات المتحدة، فضلاً عن غياب الرقابة الحكومية الفدرالية على عملية منح القروض العقارية، وسنخصص في هذا المبحث بالحديث عن أزمة الرهن العقاري وبيان مسبباتها وأهم المراحل التي مرت بها.

المطلب الأول: مفهوم أزمة الرهن العقاري

قبل التطرق إلى مفهوم أزمة الرهن العقاري لابد من تقديم تعريف بالأزمة المالية.

أولاً: الأزمة المالية

يمكن تعريف الأزمة المالية بأنها وقوع خلل خطير ومفاجئ نسبياً يضرب السلوك المعتاد للمنظومة المالية، ويتضمن أخطاراً وتهديدات مباشرة وكبيرة للدولة والمنظمات والأفراد وجميع أصحاب المصالح ويتطلب هذا الخلل تدخلات سريعة وفاعلة من جميع الأطراف ذات العلاقة، وتؤدي الأزمة المالية إلى نتائج سلبية واضحة على مستوى الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي وخسائر في الموارد المالية والمادية وتؤدي إلى اضطرابات حادة في التوازنات الاقتصادية قد يعقبها انهيارات حادة لمؤسسات مالية ومؤسسات أخرى.¹

كما تعرف على أنها انهيار في النظام المالي برمته مصحوباً بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي.²

وتعرف الأزمة المالية على أنها انخفاض حاد في أسعار الأصول المالية ينجم عن عدم التفاعل بين السياستين المالية والنقدية وسياسات الاستثمار، يؤدي إلى فوضى اقتصادية وإفلاس العديد من المصارف ما يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.³

¹ يوسف أبو فارة، قراءة في الأزمة المالية العالمية 2008، كلية العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، مقال منشور في iefpedia.com/arab/WP على الساعة 17:00 في 2018/03/14.

² حمادي محمد، التأسيس النظري للأزمة المالية العالمية، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، 21/20 أكتوبر 2009، ص: 94.

³ عيسى بن صابر، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، 21/20 أكتوبر 2009، ص: 112.

ثانياً: أزمة الرهن العقاري

لدراسة الأزمة المالية العالمية ومعرفة أبعادها المختلفة، لابد أولاً من معرفة التمويل أو الرهن العقاري الذي منح للمستهلكين أو الأفراد الذين لم يستطيعوا سدادهم، لذا نجد أنه من الضروري إعطاء صورة مبسطة عن التمويل العقاري وأهم الخصائص الرئيسية لأسواق الرهن العقاري.

1- التمويل العقاري:

هو قرض طويل المدى، موجه لتمويل، لشراء أو بناء سكن أو تمويل أعمال التهيئة الكبرى أو توسيع السكن.¹

حيث طالب التمويل لا يقتصر على المؤسسات المالية فقط بل كذلك على الأفراد والأسر والدول سواء كان هذا التمويل خاص بمشروع كبير أو تملك أحد العقارات، وتكمن مسؤولية الممول في التأكد من حسن تدبير المتحصلات والمدفوعات بحيث يتيسر المال دائماً للوفاء بالمدفوعات اللازمة كلما ظهرت.²

2- الخصائص الرئيسية لأسواق الرهن العقاري

نشير فيما يلي إلى بعض الخصائص الرئيسية في أسواق الرهن العقاري:³

أ- نسبة القرض إلى القيمة (أي نسبة القرض العقاري إلى قيمة المساكن) ومدة القرض المعتادة: فارتفاع نسبة القرض إلى القيمة يفسح المجال أمام المقترضين، لاقتراض المزيد، بينما تسمح فترات السداد الأصول بالمحافظة على نسبة خدمة الدين (المقصود بخدمة الدين سداد القسط مضاف إليه الفائدة المستحقة) إلى الدخل في حدود يمكن استيعابها.

ب- إمكانية تكرار الاقتراض بضمان قيمة المسكن والسداد المبكر للقرض بدون رسوم: فإمكانية الاقتراض بضمان القيمة المتراكمة للمساكن تسمح للمستهلكين بالاستفادة المباشرة من ثروتهم السكنية، والحصول على المزيد من القروض عن ارتفاع أسعار المساكن، وتسبب رسوم السداد المبكر في تقليل قدرة المستهلكين على إعادة تمويل قروضهم العقارية في حالة انخفاض أسعار الفائدة.

¹ محمد الأمين خلفاوي، التمويل العقاري في المصارف التجارية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017، ص: 03.

² طارق الحاج، مبادئ التمويل، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2010، ص: 21.

³ مصطفى العمواصي وآخرون، الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها على الشرق الأوسط، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2009، ص- ص: 14-15.

ج- إنشاء أسواق ثانوية للقروض العقارية: فكلما ازداد تطور أسواق القروض العقارية الثانوية سيجد المقرضون سهولة أكبر في الحصول على التمويل عبر أسواق رأس المال وتقديم القروض للمستهلكين، إذ ما تساوت الشروط الأخرى.

3- أزمة الرهن العقاري:

الأزمة المالية العالمية هي التداعيات الناجمة عن أزمة الرهون العقارية التي ظهرت على السطح في العام 2007، بسبب فشل ملايين المقترضين لشراء مساكن وعقارات في الولايات المتحدة الأمريكية في تسديد ديونهم للمصارف، وأدى ذلك إلى حدوث أزمة قوية بالاقتصاد الأمريكي، ووصلت تبعيتها إلى اقتصاديات أوروبا وآسيا لتشمل في طريقها عدد كبير من كباريات المصارف والمؤسسات المالية العالمية¹.

وتعتبر أزمة الرهن العقاري من أسوأ الأزمات التي مر بها الاقتصاد العالمي منذ عقد الثلاثينيات بل وتعتبر الأخطر في تاريخ الأزمات المالية، وتأتي خطورة هذه الأزمة من كون انطلاقها كان من اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية الذي يشكل قاطرة النمو في الاقتصاد العالمي، فاقتصادها هو الأكبر في العالم بحجم يبلغ حوالي 14 تريليون دولار، وتشكل التجارة الخارجية لها أكثر من 10% إجمالي التجارة العالمية، ومن ناحية أخرى تحتل السوق المالية الأمريكية موقع القيادة للأسواق المالية العالمية، لذا فإن أية مخاطر تتعرض لها هذه السوق تنتشر آثارها إلى باقي الأسواق المالية الأخرى بسرعة كبيرة.

وقد وصل عدد المصارف التي انهارت في الولايات المتحدة خلال العام 2008 إلى 19 مصرف كما توقع آنذاك المزيد من الانهيارات الجديدة بين المصارف الأمريكية البالغ عددها 8400 مصرف.

المطلب الثاني: أسباب الأزمة المالية العالمية

يمكن القول أن من بين الأسباب التي حفزت على تشكيل الفقاعة العقارية ونشوب الأزمة المالية العالمية هي:

أولاً: الإفراط في حجم الإقراض العقاري

كان مبرر التوسع في الإقراض هو أن أسعار العقار كانت قد طفت ترتفع سريعاً ولم تتخفف على النطاق القومي في الولايات المتحدة من جهة، من جهة أخرى انخفاض أسعار الفائدة ومن ثم كان يمكن تخفيف أي مشاكل محتملة في السداد بصورة كبيرة أو القضاء عليها بزيادة أسعار السوق الخاصة

¹ حامدي محمد، التأسيس النظري للأزمة المالية العالمية، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة، المنعقد 20-21 أكتوبر، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009، ص: 97.

بالضمانات المعنية. وإذا فشل المقترض في السداد حسب الجدول الزمني المحدد، فإن الزيادة في قيمة البيت تسير إعادة التمويل، أو تغطي القرض والفائدة المستحقة والغرامات، في حالة حبس الرهن. وفي ظل افتراض أن أسعار المنازل ستواصل الزيادة، نسبة القرض إلى القيمة ستتهبط دوماً، فليس هناك مجال كبير للخطأ.

ونتيجة للضغوط التضخمية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال عامي 2005-2006، حيث وصل معدل التضخم في هذين العامين إلى حوالي 04 و 03% و 3,2% على التوالي، اتجه الاحتياطي الفدرالي إلى رفع أسعار الفائدة، فارتفعت أسعار الفائدة فتضاعفت مشكلة القروض العقارية وبدأت تظهر وبشكل جلي حالات التخلف عن السداد والحجز على الرهن، فقد بدأت حالات التأخر عن السداد بالارتفاع الملحوظ عام 2001 لمختلف أنواع القروض العقارية دون تمييز حيث وصلت إلى ما نسبته 16-20% لكافة أنواع القروض باستثناء القروض ذات أسعار الفائدة الثابتة، والتي سجلت نسبة أقل من 12% خلال الفترة 2001-2006. وقد صاحب ذلك ارتفاع حالات العجز على الرهونات في السنوات 2007-2008 وخاصة في القروض ذات أسعار الفائدة المتغيرة.¹

ثانياً: التسديد (التوريق)

اندلعت الأزمة المالية العالمية بعد انهيار مصرف الاستثمار الأمريكي ليمان براذرز في يوم 15 سبتمبر 2008، بعد الخسائر الفادحة من جراء تراجع قيمة الأوراق المالية المدعومة برهن عقارية نتيجة فقاعة الإسكان الأمريكية خلال 2006، ولقد أدت هذه الأزمة إلى تداعيات خطيرة على دول العالم.

والتوريق هو ببساطة شديدة قيام المصارف بتحويل ضمانات القروض التي تقدمها إلى أوراق مالية تحصل بها على قروض جديدة، وهذه القروض الجديدة تقوم مصارف أو مؤسسات مالية أخرى بتحويل جانب منها إلى أوراق مالية تحصل بها على قروض جديدة، وهكذا نجد أننا أصبحنا أمام بناء مالي من عدة طوابق يمكن أن ينهار إذا انهار أي طابق منه، وقد عززت هذه العملية بصورة كبيرة السوق الثانوية للقروض، مما منح المصارف مرونة أكبر في الميزانية ومنح المستثمرين قدرة أكبر على الوصول إلى المحافظ الائتمانية، والأهم من هذا السياسة قد فتحت الطريق أمام المصارف فلم تعد هذه المصارف تعتمد على عمليات جذب الودائع بل توسعت في عمليات التوريق، وبحلول عام 2006 بلغ حجم

¹ عبد الغاني بن علي، أزمة الرهن العقاري وأثرها في الأزمة المالية العالمية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010، ص: 92.

القروض المحولة إلى أوراق مالية غير مدفوعة نحو 28 تريليون دولار، وفي عام 2007 تم تجميع ثلاثة أخماس القروض العقارية في الولايات المتحدة وربع الديون الاستهلاكية وبيعها.¹

ثالثاً: التوسع في التعامل في المشتقات المالية

لعل الكثير من المشتقات المالية أسهمت في تشكيل فقاعة سندات الرهن العقاري وانتشار الأزمة المالية خارج حدود السيطرة، إلا أن أبرز هذه المشتقات وأكثرها خطورة هي أدوات تبادل القروض غير القابلة للسداد التي أصبحت تعرف اليوم بأسلحة الدمار الشامل المالية أو الأصول المالية السامة، وتتسم هذه الأدوات بأنها غير منظمة بشكل كامل، وكان يتم التعاقد على كثير منها من خلال الهاتف ودون طلب لمستندات تثبت ملاءة المدينين أو تاريخهم الائتماني أو حتى مصادر دخلهم. إن عقود أو أدوات تبادل القروض الغير قابلة للسداد ما هي إلا عقود مغامرة وليست عقود تأمين.²

رابعاً: السياسات المالية

إن سبب الانهيار المالي يكون في السياسات المالية التي صممت ونفذت كما يمكن في سلوك المنظمين، فقد اتبع صانعو القرار في الولايات المتحدة الأمريكية سياسات أوجدت لدى المؤسسات المالية حوافز لتعاطي مخاطر زائدة، وجعلت الأسواق غير شفافة بدرجة أكبر، وأضافت إلى المصاعب التي تواجه المستثمرين في إرشاد والتأثير على المؤسسات المالية.³

خامساً: ضعف الرقابة على المؤسسات المالية

يقصد بالمؤسسات المالية المصارف وشركات التأمين وشركات التمويل العقاري وسوق رأس المال وشركات التوريق وشركات التخصيم، ولا شك أن هذه المؤسسات المالية تلعب دوراً هاماً وخطيراً في اقتصاد أي دولة، حيث تتلقى الأموال وتعيد توظيفها وعلى الرغم من ذلك فإن هذه المؤسسات لم تكن تخضع في الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية لرقابة كافية من الجهات الرقابية، وليس أدل على ذلك من أن الأزمة المالية الحالية قد بدأت من القطاع المالي.⁴

¹ يوسفات علي، بوزيان رحمانى، التوريق والأزمة المالية العالمية، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، جامعة أحمد دراية أدرار، 05-06 ماي 2009، ص - ص: 12-13.

² نبال محمود قصبه، تحليل الأزمة المالية العالمية الراهنة الأسباب والتداعيات والعلاج، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، 2012، ص - ص: 549-551.

³ نجاح عبد العليم، عبد الوهاب أبو الفتوح، أصول المصرفية والأسواق المالية الإسلامية، جدارة للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2014، ص: 260.

⁴ محمد عبد الوهاب الغراوي، عبد السلام محمد خميس، الأزمات المالية-أسبابها ونتائجها، إثراء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2010، ص: 41.

سادسا: الحروب وتكاليفها

وأبرزها حرب العراق وأفغانستان في نهاية عامي 2001 و2003، بما أدت إليه من تفاقم الدين الحكومي الأمريكي، وتحول الميزانية العامة للولايات المتحدة الأمريكية من تحقيق فائض في عهد الرئيس كلينتون إلى عجز كبير في إدارة جورج بوش، وأثر ذلك على هيكل الإنفاق العام، قيمة العملة، الأسعار وتكاليف المعيشة وغير ذلك.¹

المطلب الثالث: مراحل أزمة الرهن العقاري

نوجز المراحل الكبرى في الأزمة المالية التي اندلعت في بداية العام 2007 في الولايات المتحدة الأمريكية والتي انتشرت إلى بقية دول العالم فيما يلي:

المرحلة الأولى: انفجار الأزمة

- **2001-2006:** اندلعت أزمة القروض العالية المخاطر بسبب إقدام العديد من المصارف المختصة في قطاع العقار خلال 2001-2005 على منح قروض لمئات الآلاف من المواطنين ذوي الدخل المحدود، متجاهلة بذلك قاعدة الحذر وتقييم المخاطر- وبعد الإرتفاع المفاجئ لنسب الفوائد في الأسواق المصرفية الأمريكية خلال (2005-2006)، وجد عدد كبير من الأمريكيين أنفسهم عاجزين عن تسديد قروضهم، وازداد عددهم مع مرور الأشهر ليخلق جواً من الذعر والهلع في أسواق المال وفي أوساط المستثمرين في قطاع العقار، وبمجرد ظهور الاضطرابات الأولى، تسارعت المصارف إلى مصادرة سكنات العاجزين عن تسديد القروض وبيعها على خلفية أزمة مفاجئة وحادة لقطاع العقار نتيجة تراجع الأسعار بنسب كبيرة نتيجة زيادة عرض هذه السكنات.

انخفضت قيمة العقارات ولم يعد الأفراد قادرين على سداد ديونهم حتى بعد بيع عقاراتهم المرهونة وفقد أكثر من مليوني أمريكي ملكيتهم العقارية وأصبحوا مكبلين بالالتزامات المالية طيلة حياتهم ونتيجة لتضرر المصارف الدائنة نتيجة عدم سداد المقترضين لقروضهم انخفضت قيم أسهمها في البورصة وأعلنت شركات عقارية عديدة عن إفلاسها.²

¹ إبراهيم بن حبيب الكروان السعدي، قراءة في الأزمة المالية المعاصرة، الطبعة الثانية، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2009، ص:

.47

² خطورة الأزمة المالية الأمريكية على الاق

انعكاسات الأزمة المالية على الاقتصاد العالمي والمصارف الإسلامية :

- **فيفري 2007**: عدم تسديد تسليفات الرهن العقاري (الممنوحة لمدينين لا يتمتعون بقدرة كافية عن التسديد)، فأصبح يتراكم في الولايات المتحدة ويسبب أولى عمليات في بورصة وول ستريت هو مصرف "ميريل لينش".
- عشرة مصارف دولية تتفق على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال 70 مليون دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحاً، في حين توافق المصارف المركزية على فتح مجالات التسليف. إلا أن ذلك لم يمنع تراجع البورصات العالمية.
- **16 سبتمبر 2008**: الإحتياطي الإتحادي والحكومة الأمريكية تؤممان أكبر مجموعة تأمين في العالم AIG المهتدة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 9,79% من رأسمالها.
- **17 سبتمبر 2008**: البورصات العالمية تواصل تدهورها والتسليف يضعف في النظام المالي وتكثف المصارف المركزية العمليات الرامية إلى تقديم السيولة للمؤسسات المالية.
- **18 سبتمبر 2008**: المصرف البريطاني "لويدتي أس بي" يشتري منافسه "أتش بي أو أس" المهتد بالإفلاس.

المرحلة الثانية: محاولة احتواء الأزمة

- وذلك من خلال إعادة تمويل المصارف وشراء الحكومة لأصولها الفاسدة، إعادة التمويل مع توفير ضمانات حكومية للأصول الفاسدة بعد أول خسائر تتعرض لها المصارف، شراء القطاع الخاص للأصول الفاسدة مع توفير الضمانات الحكومية، وتضمنت المراحل التالية¹:
- **17 فيفري 2008**: الحكومة البريطانية تؤم مصرف "نورذرن روك"
 - **مارس 2008**: تضافر جهود المصارف المركزية مجدداً لمعالجة سوق التسليفات
 - **مارس 2008**: "جي بي مورغان تشيز" يعلن شراء مصرف الأعمال الأمريكي "بير ستيرنز" بسعر متدني ومع المساعدة المالية للإحتياطي الإتحادي.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية-أزمة الرهن العقاري الأمريكية-، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص: 270.

- **07 سبتمبر 2008:** وزارة الخزانة الأمريكية تضع المجموعتين العملاقتين في مجال تسليفات الرهن العقاري "فريدي ماك" و"فاني ماي" تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجانها لإعادة هيكلة ماليتهما مع كفالة ديونهما حتى حدود 200 مليار دولار.
- **15 سبتمبر 2008:** اعتراف مصرف الأعمال "ليمان براذرز" إفلاسه، بينما يعلن أحد أبرز المصارف الأمريكية وهو مصرف "أوف أمريكا" شراء مصرف آخر للأعمال "فور تيس" في البورصة بسبب شكوك بشأن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وفي الولايات المتحدة يشتري مصرف "جي بي مورغان" منافسه "واشنطن ميوتشوال" بمساعدة السلطات الفدرالية.
- **28 سبتمبر 2008:** خطة الإنقاذ الأمريكية موضع اتفاق في الكونغرس، وفي أوروبا يجري تقييم "فورتيس" من قبل سلطات بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ، وفي بريطانيا جرى تأميم مصرف "براد فورد وبينغلي".
- **29 سبتمبر 2008:** مجلس النواب الأمريكي يرفض خطة الإنقاذ وبورصة وول ستريت ينهار بعد ساعات قليلة من تراجع البورصات الأوروبية بشدة، في حين واصلت معدلات الفائدة ارتفاعها مانعة المصارف من إعادة تمويل ذاتها.
- أعلن مصرف "سيتي غروب" الأمريكي أنه يشتري منافسه مصرف "واكوفيا" بمساعدة السلطات الفدرالية.
- **01 نوفمبر 2008:** مجلس الشيوخ الأمريكي يقر خطة الإنقاذ المالي المعدلة.
- السلطات الأمريكية في الآخر تعلن أنها تعد خطة إنقاذ بقيمة 700 مليار دولار لتخليص المصارف من أصولها غير القابلة للبيع.

المرحلة الثالثة: خطط الإنقاذ

خطة الإنقاذ هي الخطة التي صاغها وزير الخزانة الأمريكية هنري بولسون لإنقاذ النظام المالي الأمريكي، بعد أزمة الرهون العقارية، التي ظهرت على السطح عام 2007، واستمرت تداعياتها إلى عدة سنوات، حيث أثرت على قطاع المصارف والأسواق المالية الأمريكية مهددة بانهايار الاقتصاد الأمريكي وصولاً للاقتصاد العالمي.

- **19 سبتمبر 2008:** الرئيس الأمريكي جورج بوش يوجه نداء إلى التحرك فوراً بشأن خطة إنقاذ المصارف لتفادي تفاقم الأزمة في الولايات المتحدة.

انعكاسات الأزمة المالية على الاقتصاد العالمي والمصارف الإسلامية :

- **23 سبتمبر 2008**: الأزمة المالية تطغى على المناقشات في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.
 - **26 سبتمبر 2008**: انهيار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية، الإفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة.¹
 - **أوت 2007**: البورصات تتدهور أمام مخاطر اتساع الأزمة، والمصارف المركزية تتدخل لدعم سوق السيولة.
 - **أكتوبر 2007 إلى ديسمبر 2007**: عدة مصارف كبرى تعلن انخفاضاً كبيراً في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري.
 - **جانفي 2008**: الاحتياطي الإتحادي الأمريكي (المصرف المركزي) يخفض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة إلى 3,50%، وهو إجراء ذو حجم استثنائي. ثم جرى التخفيض تدريجياً إلى 02% بين شهري جانفي ونهاية أفريل.
- بالإضافة إلى العديد من خطط الإنقاذ التي تبنتها الدول الأخرى خاصة الأوروبية

¹ نورييل روبيني، تأميم المصارف المفلسة حول العالم، مقال منشور على الموقع التالي:

<http://www.aleqt.com,le:10/08/2018,HTm:13:06>

المبحث الثاني: انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي

تأثرت اقتصاديات الكثير من الدول سلباً من الأزمة المالية العالمية، حيث دخل العديد منها دائرة الركود، وفيما يلي عرض لأهم تأثيرات الأزمة على الاقتصاد الأمريكي العالمي ككل والدول العربية.

المطلب الأول: انعكاسات الأزمة المالية العالمية على أمريكا

تسببت الأزمة المالية في تدهور الاقتصاد الأمريكي منذ سبتمبر وتوقع مسؤولو الاحتياطي الفدرالي الأمريكي (المصرف المركزي) انكماش اقتصاد بلادهم وتراوحت التوقعات لعام 2009 بين انكماش بواقع 0,2% إلى نمو بواقع 1,1% بتراجع يتراوح بين 2% و 2,8%. وتوقعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن يشهد اقتصاد الولايات المتحدة انكماشاً يصل إلى 2,8% في الربع الأخير من 2008 وبنسبة 0,9% في 2009.

من جهتها أعلنت وزارة التجارة الأمريكية انكماش الاقتصاد بمعدل سنوي بلغ 0,3% في الربع الثالث من عام 2009 مسجلاً أقوى انخفاض في سبع سنوات. كما كشف تقرير الناتج المحلي الإجمالي انخفاض الدخل الشخصي المتوفر للإنفاق بمعدل 8,7% في الربع الثالث، مسجلاً أشد هبوط منذ بدء انطلاق البيانات الفصلية لهذا البند عام 1947. وفي مؤشر آخر سجل الناتج الصناعي الأمريكي في سبتمبر 2008 أكبر تراجع له منذ العام 1974، كما خفضت الشركات استثماراتها بنسبة 01% في الربع الثالث من عام 2008.¹

كما تقام العجز في الميزانية الفدرالية الأمريكية كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي خلال عام 2008 ليصل 4,5% بالإضافة إلى تراجع تحويل رؤوس الأموال إلى الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة انخفاض تقدر بحوالي 50%.²

وقد ظهرت آثار هذه الأزمة على اقتصاديات أمريكا على شكل انكماش ملحوظ على مدار العام 2008 ظهر جلياً في معدلات البطالة، حيث وصلت معدلات البطالة إلى 6,1%، وهو المعدل الأعلى في خمس سنوات، وقد قام أصحاب العمل بالاستغناء عن ما يقرب من (605000) وظيفة من بداية الشهر الأول من عام 2009، وارتفع معدل البطالة إلى 6,5% وهو الأعلى في 14 عاماً، وتوقع

¹ مصطفى العموراسي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 274-275.

² علي فلاح المناصير، وصفي عبد الكريم الكساسبة، الأزمة المالية العالمية- حقيقتها... أسبابها... تداعياتها... وسبل العلاج، المؤتمر العلمي الدولي حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال "التحديات - الفرص - الآفاق"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، عمان، يومي 10-11 نوفمبر 2009، ص: 37.

مصرف (جولد ساكس) ارتفاع معدل البطالة بالولايات المتحدة إلى 9% في نهاية 2009، وقد انعكست هذه الصورة السلبية على سوق الأوراق المالية في صورة انخفاضات حادة في أسعار الأسهم والسندات.¹

المطلب الثاني: آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي ككل

إن الأزمة المالية العالمية وما ترتب عنها من تقلص الطلب ونقص سيولة، كان لها انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على اقتصاديات العالم المختلفة تفاوتت في حدتها من بلد لآخر، وهذا تبعاً لطبيعة الروابط التي تقوم بين الولايات المتحدة الأمريكية وبقية اقتصاديات العالم، وتتمثل هذه الآثار فيما يلي:

أولاً: انهيار المصارف والمؤسسات المالية الكبرى

بفعل النقص الحاد في السيولة الذي أصاب القطاع المالي، حدثت سلسلة انهيارات متتالية للعديد من المصارف والمؤسسات المالية الكبرى على المستويين الأمريكي والعالمي، حيث شهدت عدة مصارف كبرى انخفاضاً كبيراً في أسعار أسهمها نهاية 2007، بالإضافة إلى تعرض أكثر من 50 مصرفاً وشركة تأمين أمريكية وأوروبية للإفلاس خلال عام 2008، كما وأعلنت أكثر من 927 شركة إفلاسها.

ثانياً: تولد حالة من الركود الاقتصادي

لم تقتصر تداعيات الأزمة المالية التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية على القطاع المالي بل تجاوزته لتشمل الاقتصاد الحقيقي برمته، فقد أسفرت ضائقة الائتمان العالمية عن أعمق ركود يمر به الاقتصاد العالمي بواقع 1,3% في عام 2009 وواصل ها الركود بالتأثير ليشمل جميع أنحاء العالم ونتج عن هذا الركود انخفاض في القوة الاستهلاكية وإنفاق الشركات والنشاط الإسكاني إلى تنفي الاستهلاك الذي يعد القوة الدافعة للاقتصاد بنسبة 31% إلى انخفاض الإنفاق على السلع المعمرة بنسبة 14%.²

ثالثاً: انخفاض حجم المبادلات التجارية الدولية:

أشارت تقارير المنظمة العالمية للتجارة أن سنوات 2008-2009 عرفت تراجعاً كبيراً ومهماً في المبادلات الدولية مرجعها انخفاض الطلب في الدول الصناعية الكبرى بما فيها منطقة الأورو والولايات المتحدة، وانخفاض أسعار المواد الأولية صعب من مهمة الدول التي تعتمد على مداخل الصادرات من هذه المواد في تمويل برامجها التنموية.

¹ ديار حمزة، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الأمن الغذائي في الوطن العربي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، 2012، ص - ص: 34-35.

² - : 35-34.

رابعاً: انخفاض رؤوس الأموال الخاصة المتدفقة إلى الدول النامية

انخفضت بنسبة 50% مع نهاية 2008 فانقلت من حوالي 1000 مليار دولار سنة 2007 إلى 500 مليار دولار سنة 2008 وانخفاض ثاني في نهاية 2009، وهذا ما رده للقلق والتخوف الذي تبع الإعلان عن أزمة مالية عالمية في أوساط المستثمرين.

خامساً: تفاقم مشكلات الدول الفقيرة

وذلك بسبب الإجراءات التي فرضتها الدول المتقدمة للخروج من الأزمة وخاصة التعديل في حجم المساعدات المالية أو الطلب على العمالة وتخفيض فاتورة استيراد المواد الأولية.¹

هذا وبالإضافة على الآثار السابقة نذكر ما يلي:²

- تدهور حاد في نشاط الأسواق المالية العالمية جراء تأثيره بالقطاع المصرفي والمالي، وهو ما يفسر تقلب مستوى التداولات ترتب عنها اضطراباً وخلا في مؤشرات البورصة تتراجع القيمة السوقية لثمان مؤسسات مالية عالمية بحوالي 574 مليار دولار؛
- تراجع كبير في نسب نمو الدول الصناعية من 1,4% سنة 2008 إلى حدود 0,3% سنة 2009؛
- تراجع أسعار النفط بدول منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC) إلى ما دون 55 دولار للبرميل؛
- إعلان رسمي بدخول إيطاليا وألمانيا لأول وثالث اقتصاد أوروبي في مرحلة الركود الاقتصادي؛
- التعثر والوقوف والتصفية وإفلاس العديد من المصارف.

المطلب الثالث: آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاديات العربية

طالت آثار الأزمة المالية الحالية الاقتصاد العالمي ومن ضمنها اقتصاديات الدول العربية، ويعتمد شدة تأثير أي دولة بالأزمة على درجة انفتاحها على العالم الخارجي، وعليه يمكننا القول أن مدى تأثير الدول العربية بالأزمة يعتمد على حجم العلاقات الاقتصادية المالية بين الدول العربية والعالم الخارجي.

وفي هذا الإطار يمكننا تقسيم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات وهي:³

¹ علوني عمار، آثار الأزمة المالية على التشغيل، مداخلة في إطار أعمال الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 أكتوبر 2009، ص: 470.

² خبايا عبد الله، اقتصاد المشاركة آلية لحماية الاقتصاد الوطني من الأزمة المالية، مداخلة في إطار أعمال الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 أكتوبر 2009، ص: 850.

³ علي عبد الفتاح أبو شرار، الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة، دار البازوري للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2011، ص: 145.

انعكاسات الأزمة المالية على الاقتصاد العالمي والمصارف الإسلامية :

- مجموعة الدول العربية التي لها انفتاح اقتصادي مرتفع مع العالم الخارجي وتشمل دول مجلس التعاون الخليجي؛
- مجموعة الدول العربية ذات الانفتاح المتوسط (ماليا واقتصاديا) مع العالم الخارجي مثل مصر الأردن، تونس، المغرب؛
- مجموعة الدول ذات الانفتاح المالي والاقتصادي المنخفض مع العالم الخارجي مثل السودان وليبيا الجزائر، العراق.

وفيما يلي نستعرض آثار الأزمة المالية العالمية على المجموعات الثلاثة:

أولاً: آثار الأزمة المالية على الدول ذات الانفتاح المرتفع:¹

- تأثرت المؤسسات المالية التي تملك حيازات في سندات الرهن العقاري أو تستثمر في عقود التزامات الدين المهيكلة S'CDO المرتبطة بتلك السندات، أو في عقود مبادلة الديون S'CDS ومثال ذلك خسائر مصرف الخليج الدولي GIB بما يقارب 750 مليون دولار من جراء استثماراته في سندات الرهن العقاري ما استدعى رفع رأسماله بتمويل في مؤسسة الناقد السعودي، وكذلك خسائر المؤسسة العربية المصرفية ABC بمقدار 500 مليون دولار.
- الخسائر الناتجة عن إدارة الاستثمارات بواسطة المصارف الاستثمارية الأمريكية المتأثرة من الأزمة خاصة مع ارتباط المصارف الخليجية بالمصارف العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية، مما أثر على استثمارات المصارف الخليجية، فلقد باشر مصرف أبوظبي التجاري باتخاذ إجراءات قانونية في نيويورك لاسترداد بعض خسائر استثماراته في الصناديق الاستثمارية في الولايات المتحدة، مما يعطي فكرة عن ضبابية الصورة المتعلقة بتلك الاستثمارات لدى الاقتصاديين المختصين.
- تأثر الوضع الائتماني من خلال نقص السيولة وارتفاع تكلفة الاقتراض، وقد ظهرت بوادر أزمة الائتمان في دبي مع تراجع مستوى السيولة في السوق لتمويل المشاريع الجديدة، حيث أعلن المصرف المركزي الإماراتي عن تمويل يقدر بـ 50 مليار درهم إماراتي متاح للمصارف الإماراتية للاستفادة منها.

¹ فريد كورنل، كمال رزيق، الأزمة المالية: مفهومها، أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 20، 2009، ص: 19.

- أعلنت مصارف ومؤسسات مالية خليجية عن خسائر كبيرة تكبدتها جراء الأزمة، منها خسائر بقيمة 800 مليون دولار أعلن عنها مصرف الخليج الدولي الذي تملكه دول مجلس التعاون الخليجي وخسائر اعترفت بها مؤسسة الخليج للاستثمار وقيمتها 246 مليون دولار، وخسائر المؤسسة العربية المصرفية وتبلغ قيمتها نحو 750 مليون دولار، وخسائر شركة شعاع كابيتال وتبلغ نحو 78 مليون درهم، وخسائر مصرف الخليج الكويتي في مجال المشتقات المالية وتقدر بنحو مليار دولار وخسائر شركات الاستثمار الكويتية المتعثرة وتقدر بنحو 27 مليار دولار، كما تقدر خسائر المصارف الإماراتية بنحو 5 مليار دولار، يضاف أيضاً الأضرار والخسائر التي لحقت بمجموعي السعد والقصيبي في السعودية وديونها المتعثرة التي تبلغ نحو 15 مليار دولار تتشابه فيها مجموعة من المصارف السعودية والعربية.¹

ثانياً: أثر الأزمة المالية على الدول ذات الانفتاح المتوسط

إن تأثر دول هذه المجموعة بالأزمة المالية العالمية سيكون أقل من دول المجموعة الأولى باستثناء تأثر البورصات فسيكون في مستوى تأثر بورصات دول المجموعة الأولى، والضرر الذي لحق بدول هذه المجموعة يتمثل في:²

- اختلال موازين المدفوعات لعدة أسباب، منها تناقض تدفق تحويلات العمال المغتربين نتيجة انخفاض مداخلم وفقدان البعض منهم لوظائفهم؛
- انخفاض الطلب على الصادرات الغير بترولية على قلة مردودها وحجمها؛
- توقف أو تقلص معونات المانحين من الدول الغنية، ودول مجلس التعاون الخليجي لدول هذه المجموعة وبخاصة مصر والأردن؛
- تباطؤ تدفق رأس المال والاستثمارات الأجنبية؛
- انخفاض المداخيل السياحية وبخاصة في دولتي مصر وتونس بفعل تقلص عدد السياح الغربيين نتيجة الأزمة المالية العالمية ومرض انفلونزا الخنازير.

¹ سميح مسعود، الأزمة المالية العالمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2010، ص-ص: 95-96.

² صحراوي بن شيخة، بن حبيب عبد الرزاق، تأثير نتائج الأزمة المالية العالمية على التنمية الاقتصادية في الجزائر، مداخلة في إطار أعمال الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 أكتوبر 2009.

ثالثاً: أثر الأزمة المالية على الدول ذات الانفتاح المنخفض

أما بالنسبة للمجموعة الأخيرة والتي تضم الجزائر، السودان، ليبيا، العراق، فيكون التأثير عليها محدوداً، إذ لا تبلغ إذا قلنا إن القطاع المالي بهذه الدول لن تتأثر بهذه الأزمة باعتبار أن التدابير الاحترازية التي اتخذتها المصارف والهيئات الرقابية والسياسية الحكيمة للحكومات بالرغم من كل الأزمات الداخلية الحادة التي تمر بها هذه الدول من حروب، إرهاب، اختلاسات، تفجيرات، اغتيالات.

المبحث الثالث: انعكاسات الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية

على صعيد القطاع المالي، فقد كانت المصارف الإسلامية معرضة أيضاً لتأثيرات هذه الأزمة المالية العالمية منها تعود بالإيجاب على هذه المصارف وأخرى بالسلب، إلا أنها أقل تأثر بالأزمة المالية العالمية مقارنة بالمصارف التقليدية، وهذا ما أكد عليه من خلال جملة من الدلائل وأقوال الغربيين على مدى اعتمادهم على المصارف الإسلامية لامتلاكها أكثر قدرة على التصدي وامتصاص آثار الأزمة.

المطلب الأول: الآثار الإيجابية للأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية

وتتمثل فيما يلي:

أولاً: إن أول أثر إيجابي في جانب المصارف الإسلامية هو إقرار العالم بصلاصة الأسس التي تقوم عليها الصيرفة الإسلامية وصحة القوانين التي تحكمها، بل تعدي الأمر بالإقرار بصحة هذه المبادئ والدعوة إلى الأخذ بها وقد لاقت المصارف الإسلامية اعتراف المجتمع الدولي بها، وإفراح المجال لعملها بل والإشادة الدولية بها، كما أن هذه الأزمة عجلت بفتح الكثير من الأسواق الأوروبية التي كانت مغلقة أمام صناعة الصيرفة الإسلامية، ومن أهمها السوق الفرنسية حيث دعى مجلس الشيوخ الفرنسي إلى ضم النظام المصرفي الإسلامي للنظام المصرفي في فرنسا¹، وقال المجلس في تقرير أعدته لجنة تعني بالشؤون المالية في المجلس إن النظام المصرفي الذي يعتمد على قواعد مستمدة من الشريعة الإسلامية مريح للجميع مسلمين وغير مسلمين.²

ثانياً: أصبح ينظر إلى المصارف الإسلامية على أنها جزء من الحل للأزمة المالية العالمية الحالية فبالرغم من أن الصيرفة الإسلامية لا يزال حجمها على المستوى العالمي ضئيلاً إذ لا يمثل سوى 3-4% فقط من حجم الصيرفة العالمية، إلا أن معدلات نموها متسارعة حيث بلغ معدل نمو أصولها في نهاية عام 2008 (24%) واستثماراتها بنسبة (23%) وودائعها (26%)، وتعتبر الأقل تأثراً بالأزمة العالمية وأصبحت موضع ترحيب في الغرب بفعل الأزمة المالية، ذلك أن طبيعة الاستثمارات في المصارف الإسلامية لا تؤدي إلى مثل هذه الأزمات، ومن ثم فإن دخول المصارف الإسلامية على الساحة المصرفية العالمية يشكل جزءاً من حل هذه المشكلة، كما يشكل صمام أمان في المستقبل لعدم تكرار مثل هذه الأزمة أو على الأقل التخفيف من حدتها.

¹ حسن ثابت فرحان، أثر الأزمة المالية العالمية الحالية على أداء المصارف الإسلامية والتنمية، مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع وتحديات المستقبل، صنعاء الجمهورية العربية اليمنية، 20-21 مارس 2010، ص: 20.

² فؤاد محمد محيسن، الأزمة المالية العالمية وآثارها على المؤسسات المالية الإسلامية، المؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دمشق، سوريا، 01 جوان 2009، ص-ص: 59-61.

ثالثاً: تزايد نشاط المؤتمرات والندوات ومراكز البحوث التي تتناول الاقتصاد الإسلامي بشكل عام والعمل المصرفي الإسلامي بشكل خاص، وتظهر البيانات المنشورة أنه لا يكاد يمر شهر من الأشهر الماضية إلا وفيه مؤتمر أو ندوة أو ملتقى أو ورشة عمل تبحث في العمل المصرفي الإسلامي، وهذا الأمر يعطي زخماً للاقتصاد الإسلامي لم يشهده من قبل، والغريب في الأمر أن الاهتمام بالعمل المصرفي الإسلامي في الدول الغير إسلامية أكثر منه في الدول العربية الإسلامية.

وضحت الأزمة، أن للصيرفة الإسلامية فرصة ذهبية لتقدم للعالم نموذج أعمالها بديلاً عن المصرفية التقليدية، وهي مطالبة بتوضيح هذا النموذج عن طريق عقد المؤتمرات والندوات وورش العمل التي تشرح أسس ومبادئ هذه الصناعة، مع تشخيص الأزمة المالية العالمية في ضوء هذه الأسس والمبادئ.

رابعاً: ازدياد ودائع المصارف الإسلامية عقب الأزمة متأثرة بعدة عوامل أهمها

- تحول كثير من العملاء من الإيداع لدى المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية، هرباً من مسألة الربا التي اتضحت أبعادها عقب الأزمة وخوفاً من إفلاس المصارف التقليدية؛
- افتتاح كثير من المصارف الإسلامية خاصة في دول الخليج العربي وبقية دول العالم؛
- اتجاه الحكومات في العالم للاستفادة من معطيات العمل المصرفي الإسلامي مثل فرنسا وبريطانيا؛¹

خامساً: تزايد استخدام صكوك التمويل الإسلامية سواءً على مستوى القطاع الخاص أو على مستوى الحكومات والمؤسسات العامة والمجالس المحلية، وهذا يشير بوضوح إلى مدى إمكانية أن تكون الصيرفة الإسلامية بديلاً كاملاً للمصرفية التقليدية وذلك بتطوير الأدوات المالية الإسلامية²، وتظهر بعض البيانات أن حجم الصكوك المالية الإسلامية قد وصل في نهاية 2008 إلى 60 مليار دولار وتعد ماليزيا من الدول التي تصدر الصكوك الإسلامية بكثرة، وكذلك دول الخليج وتدرس كل من بريطانيا واليابان وتايلندا إمكانية إصدار سندات مالية إسلامية خاصة بها.

¹ عبدوس عبد العزيز، العرابي مصطفى، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية، الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي الواقع والرهانات، جامعة غرداية - الجزائر، 23-24 فيفري 2011، ص-ص: 5-6.

² مصطفى العرابي، محاولة فحص مدى قدرة المصارف الإسلامية على الصمود أمام الأزمات المالية - أزمة الرهن العقاري نموذجاً -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف 2016، ص-ص: 212-213.

وكخلاصة لما سبق، لم تتأثر المؤسسات المالية الإسلامية كما تأثرت نظيرتها التقليدية حول العالم إذ لم تشر أية أخبار إلى انهيار أي شركة أو مصرف يعمل وفق الشريعة الإسلامية، في حين دوت أصداء انهيارات المؤسسات المالية الأمريكية والأوروبية التقليدية في العالم أجمع.

المطلب الثاني: الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية

وتتمثل فيما يلي:¹

أولاً: انخفاض مؤشرات البورصات العالمية مما يؤثر على استثمارات هذه المصارف في هذه البورصات سواءً استثماراً مباشراً أو عن طريق صناديقها الاستثمارية؛

ثانياً: أن الأزمة تحد من قدرة المصارف الإسلامية على منح الائتمان نتيجة أزمة ثقة التي يعاني منها القطاع المصرفي في العالم، مما يضعف من قدرتها على إدارة السيولة المتوفرة لديها مما يؤثر سلباً في نمو أرباحها؛

ثالثاً: تضخم المحافظ التمويلية الخاصة بالتمويل العقاري وهذا ما هدد المصارف الإسلامية بسبب ركود العالم الذي انعكس بدوره على نتائج المصارف؛

رابعاً: تراجع سوق الصكوك الإسلامية التي تعتبر من أنشط وسائل الدين في الصناعة المالية الإسلامية وإن تمثل ذلك في شكل تراجع في الأرباح والنمو وليس في قيمة الأصول كما حدث في المصارف التقليدية؛

خامساً: تحتفظ المصارف الإسلامية بالأصول العينية أكثر من المصارف التقليدية خاصة الأصول العقارية، وقد أدى اندلاع الأزمة إلى انخفاض الأصول العقارية على مستوى العالم ومن ثمة تأثرت أصول بعض المصارف الإسلامية. وفي ظل انخفاض حجم الأصول وزيادة المخاطر المحتملة اضطرت المصارف الإسلامية إلى اقتطاع مخصصات كبيرة لمواجهة انخفاض قيمة الأصول مما أثر على أرباحها وعلى احتياطياتها؛

سادساً: أدى انخفاض دخول المصارف الإسلامية إلى انخفاض العائد على الموجودات كنتيجة طبيعية لانخفاض الدخل تأثر بالأزمة، وارتفاع تكاليف التشغيل نتيجة لإعادة هيكلة الأنشطة ومن ثم هيكلة الإيرادات والمصروفات، وبالذات ارتفاع تكاليف تأهيل اليد العاملة التي تحتاج إلى تأهيل في الجانب المصرفي والشرعي.

¹ دوفي قرمية، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على مستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017، ص-ص: 141-142.

سابعاً: تأثرت المصارف الإسلامية بالركود الاقتصادي الذي حدث جراء الأزمة، فقد أهرت الإحصائيات التي ظهرت في عام 2009 أن جميع الدول التي تأثرت بالأزمة تباطأ النمو الاقتصادي فيها دون استثناء ولكن بدرجات متفاوتة.

ثامناً: انخفاض العائد على حقوق الملكية نتيجة لانخفاض صافي الأرباح للأسباب المذكورة سابقاً.

المطلب الثالث: الطرح الإسلامي حول الأزمة المالية العالمية

إن الطرح الإسلامي حول الأزمة المالية يحضى بصدى واسع، ففي وقت تتوالى فيه ضربات الأزمة المالية على الكثير من المصارف التقليدية فإن تأثيرات هذه الأزمة على المصارف الإسلامية كانت ضئيلة مقارنة بالمصارف الأخرى، حيث يضبط النظام الاقتصادي الإسلامي الحرية الرأسمالية المنفلتة ويطرح علاجاً يخرج به الاقتصاد العالمي من أزمتة¹، وذلك بإنشاء فروع إسلامية وتقديم خدمات مصرفية ومالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، فلقد أصبحت لندن المركز الأوروبي الرئيسي للتمويل الإسلامي والتي أنشأت أول مصرف يقدم خدمات مالية إسلامية في أوروبا عام 2004، وهو مصرف بريطانيا الإسلامي، واتخذت وزارة المال البريطانية إدراج إجراءات تؤسس نظام قانوني للخدمات المالية الإسلامية في ميزانية عام 2007، كما أعلن مصرف "لوديز تي إسبي" عن بدء تقديم أكبر خدمة مصرفية في أوروبا تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وفتح مصرف "أوف إستكلاند" نوافذ إسلامية للخدمات المصرفية الإسلامية، من خلال أول فروع في الشرق الأوسط في البحرين، وافتتح أول مصرف إسلامي في إيطاليا سنة 2008.²

ومن الدلائل الأخرى وعن تصدي المصارف الإسلامية للأزمة المالية العالمية قول " Linda Eagle" مؤسسة "أكاديمية إيدكوم للمصارف" أن السبب الرئيسي لنجاح المصارف الإسلامية تضع إقراض أموال وهمية، بمعنى أن المصارف الإسلامية لا تعطي إلا ما تملكه فعلاً من الأموال المادية.³

وقالت وزيرة المالية الفرنسية كريستان لاغارد: «سأكافح لإصدار قوانين تجعل المصرفية الإسلامية تعمل بجانب المصرفية التقليدية في فرنسا»، وقال وزير المالية البريطاني في مؤتمر المصرفية الإسلامية الذي عقد في لندن سنة 2009: «إن المصرفية الإسلامية تعلمنا كيف يجب أن تكون عليه المصرفية

¹ فوزي عبد الرزاق، كاتبة بوروية، الأزمة المالية والبدائل المطروحة في ظل النظام الرأسمالي، الملتقى الاقتصادي الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل المصارف الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية يومي 6-7 أبريل 2009، قسنطينة، ص: 365-366.

² دوفي قرمية، مرجع سبق ذكره، ص: 133.

³ زكريا شعباتي، المصارف الإسلامية: الحل الأمثل لمشاكل الأزمات المالية (الأزمة المالية العالمية 2008)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 2، جوان 2015، ص: 74.

العالمية»، ومن جهة أخرى ذهب بعض خبراء الاقتصاد الغربيين إلى أبعد من ذلك ونادوا بتطبيق تعاليم الإسلام الاقتصادية واحترام ما ورد في القرآن، خاصة تحريم الربا، فلقد ذكر رئيس تحرير "مجلة تشالينجر"، بوفيس فانسون في مقال له بعنوان "ألبابا أم القرآن"، تساؤل فيه عن أخلاقية الرأسمالية وقال: "أظن أننا بحاجة أكثر في هذه الأزمة إلى قراءة القرآن بدلا من الإنجيل لفهم ما يحدث بنا وبمصارفنا ولو حاول القائمون على مصارفنا احترام ما ورد في القرآن من تعاليم وأحكام وطبقوها لما حل بنا ما حل من كوارث وأزمات مالية".¹

وفي كتاب صدر للباحثة الإيطالية لوريتانا بليونى بعنوان «اقتصاد إين آوى»، أشارت إلى أهمية التمويل الإسلامي ودوره في إنقاذ الاقتصاد الغربي أوضحت أن المصارف الإسلامية يمكن أن تصبح البديل المناسب للمصارف الغربية، كما أشارت دراسة أعدها مركز أبحاث الكونجرس الأمريكي عن التمويل الإسلامي بالبنوك الإسلامية لكونها "أكثر صلابة في مواجهة التراجع الاقتصادي العالمي والأزمة المالية الدولية مقارنة بالبنوك التقليدية"، وأشارت الدراسة إلى اعتقاد كثير من المراقبين بأن "التمويل الإسلامي يمثل عجلة للتعافي من الأزمة المالية الدولية"، لما توقعت الدراسة بأن تعزز صناعة المصارف الإسلامية مكانتها في السوق الدولي في ظل بحث المستثمرين والشركات عن مصادر بديلة للتمويل "خلال الأزمة وفي المستقبل".²

كما وقد أصدرت الهيئة الفرنسية العليا للرقابة المالية وهي أعلى هيئة رسمية تعني بمراقبة نشاطات المصارف في وقت سابق، قرار يقضي بمنع تداول الصفقات الوهمية والبيوع الرمزية التي يتميز بها النظام الرأسمالي، واشتراط التقابض في أجل محدد بثلاثة أيام لا أكثر من إبرام العقد، وهو ما يتطابق مع أحكام الفقه الإسلامي، كما أصدرت نفس الهيئة قرار يسمح للمؤسسات والمتعاملين في الأسواق المالية بالتعامل مع نظام الصكوك الإسلامية في السوق المنظمة الفرنسية.³ كما أكد تقرير صادر عن مجلس الشيوخ الفرنسي أن النظام المصرفي الإسلامي مريح للجميع مسلمين وغير مسلمين ويمكن تطبيقه في جميع البلاد، فضلا عن كونه يلبي رغبات كونية.⁴

¹ سالم محمد عبد العزيز سالم، المعالجة الإسلامية للأزمة المالية العالمية الحالية ودور المصارف الإسلامية في إيجاد حل لها، بحث قدم لمؤتمر الأزمة الاقتصادية المعاصرة أسبابها وتداعياتها، وعلاجها، جامعة جرش، الأردن، 14-16 ديسمبر 2010، ص: 11.

² محمد بن ناصر بن محمد القرني، الربا وأثره على الأزمة الاقتصادية العالمية، رؤية إسلامية للحل، منشور في الموقع الإلكتروني: www.iefpedia.com le: 20/02/2018 htm: 15:00

³ دعوات في الغرب لتطبيق الشريعة الإسلامية كحل للأزمة المالية، مقال منشور في موقع: www.alukal.net le: 28/02/2018 htm: 15:00.

⁴ الأزمة المالية العالمية، صيد الفوائد، مقال منشور في موقع إلكتروني: <http://www.saaaid.net/arabic/index.htm> le: 28/02/2018 htm: 15:00.

ويرى البعض أن اعتماد الرأسمالية على بعض السياسات أو مبادئ الفكر الاقتصادي الإسلامي في إدارة الأزمة المالية، كتخفيض سعر الفائدة إلى الصفر، أو اعتماد المشاركة في تمويل المصارف التجارية لإنقاذها من حافة الانهيار يعد نصراً بدرجة الارتياح، فهو انتصار للاقتصاد الإسلامي ولكنه ليس انتصار بعد في ميدان العمل والتطبيق والإبداع الإنساني، حيث أن فرصة الاقتصاد الإسلامي مضاعفة الصعوبة مقارنة بالرأسمالية عندما استوعبت الاشتراكية، فهناك اعترافين أمام الرأسمالية الأول هو الإعتراف بالفشل، الثاني الإعتراف بالآخر، كما أن هناك عقبة أمام الاقتصاد الإسلامي، وهي عدم اكتمال مؤسساته الاقتصادية على أرض الواقع وحاجته الماسة إلى الكثير من المبدعين المتخصصين في الفقه والاقتصاد في آن واحد، ولا يمكن تجاوز هذه العقبات إلا بمشروع حضاري متكامل أصيل في فكرته مبدع في مؤسساته قائم على الأرض كما هو على الورق.¹

¹ تركستاني، عبد الله القرين، هل يمكن للاقتصاد الإسلامي أن يحل محل الرأسمالية؟ الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من المنظور الإسلامي (مجموعة باحثين)، مركز أبحاث الاقتصادي الإسلامي، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2014، ص: 275.

خلاصة:

تمثلت نقطة الإنذار لأزمة الرهن العقاري في التغيرات التي حدثت في كل من أسعار الفائدة وأسعار العقارات، وبالتحديد لحظة رفع معدلات الفائدة وانخفاض أسعار العقارات، واللذان كانا السبب في وقوع الأزمة، ثم انتقلت عداوتها من الاقتصاد الأمريكي إلى الاقتصاد العالمي ككل، حيث خلفت الأزمة تأثيراً واضحاً على مختلف اقتصاديات العالم ومنها الدول العربية، مما جعلها تتعرض بشكل مباشر وغير مباشر إلى خسائر مالية كبرى ومقارنة أثر الأزمة المالية العالمية بين المصارف التقليدية والإسلامية وأحدثت جملة من الآثار، نقول أن المصارف الإسلامية تأخذ درجة ضئيلة من التأثير، لكونها أكثر صلابة في التصدي لهذه الأزمة، فقد انطلقت أصوات كثيرة تدعو إلى الأخذ ببعض التطبيقات الاقتصادية الإسلامية كطول ومخارج من الأزمة المالية العالمية، وتبني المبادئ والقواعد والأسس التي تعتمد عليها المصارف الإسلامي خصوصاً في مجال التعاملات والمعاملات المالية.

كما وقد قدم بعض الباحثين الرؤى والأدلة التي تبرز جوانب القوة في الاقتصاد الإسلامي التي تكفل عدم حدوث مثل هكذا أزمات مالية كبرى، كما وتبرز دور النظام الاقتصادي الإسلامي وقدرته على مواجهة هذه الأزمة، والتخلص من آثارها وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي.

ولتأكيد ذلك اخترنا عينة من المصارف الإسلامية لدراسة أثر الأزمة المالية العالمية على أداء هذه المصارف. وهذا ما سنوضحه من خلال الفصل الثالث.

الفصل الثالث:

أثر الأزمة المالية العالمية على الأداء المالي

لعينة من المصارف الإسلامية

تمهيد:

تعتبر أزمة الرهن العقاري ثاني أخطر أزمة مالية يتعرض لها الاقتصاد العالمي بعد أزمة الكساد العظيم، لذلك فإنها تعتبر الاختبار الأول لمدى قدرة التمويل المصرفي الإسلامي على مواجهة الاضطرابات المالية والاقتصادية العنيفة، ففي حالة ثبوت سلامة وصمود التمويل المصرفي الإسلامي فإن هذه الأزمة ستمنحه فرصة ذهبية ليقدم للعالم نموذج أعماله بديلا عن الصيغة التقليدية.

إن البنوك الإسلامية باعتبارها مؤسسة مالية قائمة على مبادئ الشريعة الإسلامية واقتسام الأرباح والخسائر فإنها تبدو أكثر ربحية وأقل انكشافا على المخاطر من البنوك التقليدية، لذا سنحاول من خلال هذا الفصل تحديد أثر الأزمة المالية العالمية على البنوك الإسلامية باختبار بعض المؤشرات باستخدام معيار CAMELS لتحديد هذا الأثر والتمثلة في معدل كفاية رأس المال، جودة الأصول، الربحية السيولة، ولتحقيق هذا الهدف انتقينا عينة من البنوك الإسلامية المتمثلة في بنك دبي الإسلامي، بنك الإمارات الإسلامي، بنك أبو ظبي الإسلامي ولذلك قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية تناولنا من خلال المبحث الأول التعريف بالبنوك الإسلامية محل الدراسة وجاء المبحث الثاني لتحليل مؤشرات الأداء المالي في البنوك الإسلامية محل الدراسة، فيما تناول المبحث الثالث المعالجة الإحصائية واختبار فرضيات البحث، وذلك بالإعتماد على اختبار (T) لعينة واحدة، ويفيد هذا الاختبار في اكتشاف وجود اختلاف معنوي لمتوسط المجتمع الذي سحبت منه العينة عن قيمة ثابتة، إضافة إلى إمكانية تقدير فترة ثقة لمتوسط مجتمع ويستعمل هذا الاختبار للعينات الصغيرة.

المبحث الأول: التعريف بالبنوك الإسلامية محل الدراسة

لقد شهد الربع الأخير من القرن العشرين تزايد العديد من البنوك الإسلامية في الإمارات، مما أدى إلى اتساع ونمو حجم السوق البنكي الإسلامي وتزايد الطلب على الخدمات البنكية الإسلامية بشكل كبير نظراً لأهمية ونجاح العمل البنكي الإسلامي في إدارة الاقتصاد في البلاد، سنحاول من خلال هذا المبحث التعريف بالبنوك الإسلامية محل الدراسة ومنه، بنك دبي الإسلامي، بنك أبو ظبي الإسلامي، بنك الإمارات الإسلامي.

المطلب الأول: نظرة عامة عن النظام البنكي الإماراتي

أولاً: النشأة والتطور

بدأت الأعمال البنكية بدولة الإمارات العربية المتحدة رسمياً عند فتح " البنك البريطاني للشرق الأوسط"، وكان يدعى "بنك إيران الإمبراطوري"، والذي فتح أول فروع في دبي عام 1946، بعد فتح فروع في الكويت عام 1942.¹

وكان للتطور الاقتصادي في الإمارات أثراً واضحاً على تطور الجهاز البنكي خلال العقدين الماضيين، حيث كان لكل مرحلة من مراحل ظروف ومناخ أثر على انجاز الجهاز البنكي.

ويتكون الجهاز البنكي في الدولة إلى جانب السلطة النقدية، من مجموعة مصارف تجارية والبنوك محدودة التراخيص ومصارف الأعمال الاستثمارية وعدد من المؤسسات المالية والوسطاء الماليين والنقديين، بالإضافة إلى مكاتب التمثيل ويمكن إجمال مراحل تطور الجهاز البنكي بدولة الإمارات فيما يلي:

1- مرحلة ما قبل الإتحاد: ترجع بداية النشاط البنكي في دولة الإمارات بإنشاء أول فرع له في دبي " البنك البريطاني"، ثم أنشأ فرعاً آخر في أبو ظبي، ليتم بعدها تأسيس "بنك دبي أبو ظبي" كأول بنك ينشأ محلياً، ثم "بنك أبو ظبي الوطني" في عام 1968.

2- مرحلة النمو والتوسع 1972-1979: فبعد قيام الإتحاد والطفرة النفطية ارتفع عدد البنوك العاملة في دولة الإمارات من 20 بنكا، منها ستة مصارف وطنية، في عام 1979 إلى 74 بنكا يتبعها

¹ نيفين حسين-خبير اقتصادي، المصارف التقليدية والإسلامية في الإمارات إدارة التخطيط ودعم القرار، الربع الثالث لعام 2017، الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، ص: 34.

592 فرعاً، وتميزت هذه الفترة بقيام "مجلس النقد" في ماي 1973 الذي أصبحت له سلطة منح تراخيص البنوك، بعد أن كانت تصدر من الحكومات المحلية في الإمارات.¹

3- مرحلة الإشراف والرقابة على القطاع البنكي: وذلك بين العامين 1981-1983 فمع نهاية عقد السبعينات ولمواجهة التطورات الكبيرة التي شهدتها النظام البنكي على المستوى المحلي والدولي رأت الدولة ضرورة تطوير القطاع البنكي ليقوم بدوراً رائد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية فقررت تحويل "مجلس النقد" في ديسمبر للعام 1980 إلى بنك الإمارات المركزي، ومنحه سلطات واسعة في وضع السياسة النقدية للدولة وفي الإشراف والرقابة على القطاع البنكي، حيث وصل عدد البنوك في الدولة إلى 94 بنكا لها 743 فرعاً منها 82 بنكاً أجنبياً بعدد 422 فرعاً و 12 بنكا وطنياً.

وفي عام 1981، اتخذ البنك المركزي قراراً بتحديد عدد الفروع لكل بنك أجنبي بـ 8 فروع فقط وجرى تقييد شديد على فتح فروع جديدة بالنسبة للمصارف العاملة ووقف منح تراخيص للمصارف الجديدة، كما تولى البنك المركزي الإشراف على نظام أسعار الصرف، والعمل على الحفاظ على استقرار قيمة الدرهم أمام العملات الأجنبية بإتباع سياسة ثابتة لسعر صرف الدرهم، بالإضافة إلى الإشراف على نظام وسطاء بيع وشراء الأسهم والسندات، والرقابة على وحدات الصرافة وشركات الاستثمار العاملة بالدولة.

4- مرحلة التطوير والنضج: من العام 1984 وحتى الآن، حيث تأثر اقتصاد الإمارات خلال هذه الفترة نتيجة تقليص الإنفاق الحكومي بسبب تدهور أسعار النفط، مما أدى إلى انكماش عدد البنوك ودمج بعضها، حيث تم دمج ثلاثة مصارف في دبي في بنك واحد هو "بنك الإتحاد للشرق الأوسط" وكذلك ثلاثة مصارف في أبو ظبي في بنك واحد هو "بنك أبو ظبي التجاري".²

ثانياً: هيكلية القطاع الإماراتي

تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة اليوم المرتبة الأولى عربياً والثالثة والثلاثين عالمياً في مؤشر البنك الدولي للشمول المالي، وكان للقطاع البنكي دور كبير في وصولها إلى هذا المستوى، لما قدمه من إسهامات في نمو الاقتصاد الوطني والنتائج المحلي، ما جعله شريكاً رئيسياً في التنمية الاقتصادية والمالية.

وبالاعتماد على دراسة أعدتها إدارة الدراسات والبحوث في الأمانة العامة لإتحاد البنك العربية حول تطور القطاع البنكي الإماراتي الذي يعد أكبر قطاع بنكي عربي، فقد بلغ عدد البنوك التجارية العاملة في

¹ <http://www.aliqtisad.com> le 04/03/2018, htm : 13.00:
² <http://www.aliqtisad.com> le 04/03/2018, htm : 13.40 :

الإمارات العربية المتحدة 49 بنكا تدير شبكة واسعة من الفروع تضم 959 فرعا، وتشمل هذه البنوك 23 بنكا محليا و6 مصارف خليجية و20 بنكا أجنبية وعربيا، بالإضافة إلى بنكين للاستثمار و7 مصارف أعمال، وارتفع عدد فروع البنوك المحلية الـ 23 من 869 فرعا بنهاية عام 2014 إلى 874 فرعا بنهاية الفصل الأول من العام 2016، وتدير البنوك الخليجية السنة العاملة في الإمارات العربية المتحدة أربعة فروع، وقد انخفض عدد البنوك الأجنبية من 22 بنك إلى 20 بنكا تدير 81 فرعا بنهاية الفصل الأول 2016، نتيجة لتحويل بنك "باركيلز" إلى بنك أعمال، واستحوذ فرع بنك HSBC على بنك "لويدز"، وفيما يتعلق بأجهزة الصراف الآلي للمصارف العاملة في الإمارات فقد بلغ عددها 5144 جهازا في نهاية الفصل الأول من العام 2016.

وللقطاع البنكي الإماراتي إسهامات كبيرة في الاقتصاد الوطني، حيث قدمت البنوك الإماراتية على مر السنوات قيمة مضافة كبيرة للاقتصاد، وساهمت على نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، حيث كما يعتبر القطاع البنكي الإماراتي الشريك الرئيسي في التنمية الاقتصادية والمالية لما له من تأثير من حركة رأس المال والاستثمارات الداخلية والخارجية وعلى الرغم من أن تراجع أسعار النفط يضغط على سيولة وأرباح البنوك المحلية، فإن الإمارات تتمتع بمرونة جيدة لاعتمادها على منهج الاقتصاد المتنوع من استمرار معدلات الإنفاق الحكومي عند مستويات جيدة.¹

ثالثا: الصيرفة الإسلامية في الإمارات العربية المتحدة

تلعب الإمارات العربية المتحدة دورا رياديا في مجال الصيرفة الإسلامية على المستوى العربي والإسلامي العالمي، حيث بلغت حصة البنوك الإسلامية حوالي 19% من موجودات القطاع البنكي المجمعة في نهاية العام 2015. وتعود تجربة البنوك الإسلامية في الإمارات العربية المتحدة إلى العام 1975، عندما تأسس بنك دبي الإسلامي كأول بنك إسلامي في البلاد، ويبلغ عدد البنوك الإسلامية العاملة في الإمارات حاليا ثمانية، وهي: بنك دبي الإسلامي، بنك الإمارات الإسلامي، بنك الشارقة الإسلامي، بنك أبو ظبي الإسلامي، بنك نور الإسلامي، بنك الهلال، وبنك عجمان، بالإضافة إلى فرع لبنك النيلين السوداني.

وواصلت البنوك الإسلامية نموها القوي خلال العام 2015 حيث ارتفعت أصولها بنسبة 14.6% مقابل نمو بلغ 7.4% لإجمالي الأصول البنكية، كما ارتفع نصيب البنوك الإسلامية من إجمالي الموجودات البنكية من 17.4% عام 2013 و 17.6% عام 2014 إلى أكثر من 19.0% عام 2015، وارتفع التمويل الإسلامي بنسبة 15.4% مقابل ارتفاع 8.0% من إجمالي القروض والسلف

البنكية، ليرتفع بذلك نصيبها من 20.8% عام 2014 إلى 22.2% عام 2015،¹ والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (02): موجودات وتمويل البنوك الإسلامية

2015	2014	
126.4	110.4	الموجودات
19.0	17.6	النسبة المئوية من إجمالي الأصول البنكية (%)
83.7	72.5	التمويل الإسلامي (%)
22.5	20.8	النسبة المئوية من إجمالي القروض البنكية (%)

المصدر: بنك الإمارات العربية المتحدة المركزي <https://www.centralbank.ae: le 02/03/2018 htm: 13:00>

المطلب الثاني: نبذة تعريفية عن بنك دبي الإسلامي وأبو ظبي الإسلامي

أولاً: نبذة تعريفية عن بنك دبي الإسلامي

1- نشأة البنك وتعريفه

تأسس بنك دبي الإسلامي في العام 1975. كشركة عامة بموجب المرسوم الأميري الصادر من حاكم إمارة دبي، كأول بنك إسلامي متكامل الخدمات بغرض تقديم الخدمات البنكية وما يتعلق بها وفقاً لأسس الشريعة الإسلامية، وأصبح رائداً في مجال الخدمات والمنتجات البنكية الإسلامية.

وتم تسجيله لاحقاً كشركة مساهمة عامة طبقاً لقانون الشركات التجارية الاتحادي رقم 1984 يتعامل البنك مع جميع العقود والعمليات والمعاملات التجارية والمالية وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية وتتركز أهدافه على تقديم حلول بنكية إسلامية للعالم أجمع، وتكمن رؤيته في أن يصبح مجموعة مالية إسلامية رائدة في المنطقة والعالم، ويمثل بنك دبي الإسلامي أكبر بنك في الإمارات العربية المتحدة إذ يبلغ رأسماله 3768.6 مليون درهم، ويصل عدد العاملين فيه إلى 1533 موظفاً، ويمارس نشاطه من خلال مكتبه الرئيس في دبي، إضافة إلى فروع العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

كما تشير التقارير المالية للبنك إلى أن هناك 23 شركة تابعة له، كما توجد لدى البنك استثمارات في مشاريع مشتركة بلغ عددها حتى نهاية 2016 خمسة مشاريع وبنسبة ملكية 50%.¹

ويعتبر بنك دبي الإسلامي أول بنك متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في العالم، والبنك الإسلامي الأكبر في دولة الإمارات العربية المتحدة من حيث الموجودات، حيث يتمتع بإجمالي موجودات تقارب 46 مليار دولار أمريكي، ورأس مال يعادل 7 مليار دولار أمريكي، وقوى عاملة للمجموعة كاملة تفوق 8000 موظفاً، كما أنه يحضاً بحضور قوي في جميع أنحاء الإمارات، ونمو أولي في نطاق عملياته.²

2. رسالة البنك

تتمثل رسالته في أن يرتقي بمكانته ويحافظ عليها في صدارة البنوك الإسلامية الرائدة في العالم من خلال تقديم خدمات متميزة لعملائه والسير قدماً في مسيرة النمو والابتكار وضمان مشاركة الموظفين الدائمة.

3. الشركات التابعة الرئيسية لبنك دبي الإسلامي

وتتمثل الشركات التابعة لبنك دبي الإسلامي فيما يلي:³

أ. تمويل: تمويل شركة رائدة في مجال التمويل العقاري إقليمياً تأسست عام 2004 في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتقوم بتمويل عقارات تزيد قيمتها عن 10 مليار درهم. وتقدم مجموعة واسعة من المنتجات التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، مدعومة بخدمة عملاء ذات جودة عالية وحلولاً مبتكرة لتمويل البيوت وتقدر نسبة استحواذ بنك دبي الإسلامي بـ 92%.

ب. ديار: ديار للتطوير هي شركة تطوير عقاري محلي ودولي، ولإدارة العقارات والمرافق، وخدمات الوساطة والتأجير، تأسست عام 2002 وتقدر نسبة استحواذ بنك دبي الإسلامي بـ 44.9%.

¹ هناء محمد هلال الحنيطي، دور الصكوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية (دراسة حالة)، دراسات مجلة العلوم الإدارية، المجلد 42، العدد 2، جامعة الأردن، 2015، ص: 560.

² سهام الكردودي، عمارية بختي، هيئة الرقابة الشرعية الداخلية في المصارف الإسلامية تجربة مصرف دبي الإسلامي، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 37، ديسمبر 2017، جامعة باتنة، ص: 92.

³ الموقع الرسمي لبنك دبي الإسلامي:

ج. دار الشريعة: تم تأسيس شركة دار الشريعة للاستثمارات المالية في عام 2007، لتقديم الخدمات الاستشارية للمؤسسات البنكية الإسلامية في تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية وتحقيق الحلول المبتكرة الفعالة تجارياً والملائمة قانونياً، وتقدر نسبة استحواذ بنك دبي الإسلامي بـ 60%.

د. بنك دبي الإسلامي باكستان المحدودة: هي شركة تابعة مملوكة بنسبة 100% لبنك دبي الإسلامي بدأت مزاولة أعمالها في باكستان في عام 2006، وتقدم مجموعة متكاملة من المنتجات والخدمات المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية على أعلى المستويات العالمية للمؤسسات والأعمال الصغيرة والمتوسطة للأفراد.

هـ. بنك الخرطوم: استحوذ بنك دبي الإسلامي على حصة إستراتيجية في بنك الخرطوم، أحد أكبر البنوك في السودان من حيث عدد الفروع وأجهزة الصراف الآلي وتقدر نسبة الاستحواذ بـ 29.5%.

و. بنك البوسنة الدولي: تأسس عام 2000 كأول بنك في أوروبا يعمل وفقاً لمبادئ الخدمات البنكية الإسلامية، وقدرت نسبة استحواذ بنك دبي الإسلامي بـ 27.3%.

ز. بنك كينيا المركزي: تم الترخيص من بنك كينيا المركزي في ماي 2017 لتوفير خدمات بنكية متوافقة مع الشريعة في كينيا.

4. الأهداف الإستراتيجية لبنك دبي الإسلامي:

تتمثل إستراتيجية البنك فيما يلي:¹

- نشر الامتياز الإسلامي الأساسي للخدمات البنكية للأفراد والشركات من خلال التركيز على ابتكار المنتجات، استقطاب المتعاملين واختراق الأسواق، البيع المتبادل؛
- بناء وتعزيز التحالفات الإستراتيجية مع الكيانات السيادية وشبه السيادية، كبار المتعاملين المؤسسات المالية والجهات المعنية الرئيسية، لتحقيق أقصى استفادة من فرص التمويل الإسلامي وضمان زيادة توسع بنك دبي الإسلامي في هذا المجال؛
- تطوير ثقافة التميز لتمهيد الطريق لبنك دبي الإسلامي ليصبح أفضل مزود للخدمات من الطراز الأول؛

– تعزيز الحضور العالمي من خلال أجنحة توسعية تركز على الأسواق في مناطق الشرق الأقصى وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا وأوروبا.

ثانياً: نبذة عن بنك أبو ظبي الإسلامي

1. نشأة وتعريف بنك أبو ظبي الإسلامي

تأسس بنك أبو ظبي الإسلامي في يوم 20 ماي 1997، كشركة مساهمة عامة من خلال المرسوم الأميري رقم 9 لعام 1997، بدأ البنك العمليات التجارية في 18 من شهر نوفمبر 1998، وأفتتح رسمياً من قبل عبد الله بن زايد آل نهيان وزير المعلومات والثقافة في 18 أبريل 1999، تتم جميع العقود والعمليات والمعاملات وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.

بدأ بنك أبو ظبي الإسلامي عملياته برأس مال مدفوع قدره مليار درهم مقسمة إلى مئات من ملايين الأسهم.¹

2. رؤية البنك وقيمه:

تتمثل رؤية البنك في أن يصبح البنك الرائد إقليمياً، أما قيمه فتتمثل في:²

- تقديم خدمات بنكية تتسم باليسر والسهولة؛
- التميز بالشفافية؛
- العمل من أجل المنفعة المشتركة؛
- كرم الضيافة والسماحة؛
- الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والسير على هديها.

3. الأهداف الاستراتيجية لبنك أبو ظبي الإسلامي

تشتمل إستراتيجية البنك بشكل عام على ثلاث ركائز رئيسية هي:³

- تعزيز موقعه الريادي في دولة الإمارات العربية المتحدة:

¹ أسماء سعد الدين، شركات إماراتية، مصرف أبو ظبي، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <https://www.almrsal.com/category/emirates-news-le-28/03/2018htm> 16:50

² التقرير السنوي لبنك أبو ظبي الإسلامي لسنة 2016، ص-ص: 5-7.

³ التقرير السنوي لسنة 2016، ص-ص: 5-7.

- تتمثل الوحدات الرئيسية لخدمات العملاء في كل من قطاع الخدمات البنكية للمؤسسات، الخدمات البنكية للأفراد، الخدمات البنكية للأعمال، الخدمات البنكية الخاصة، والخدمات البنكية المجتمعة والتي تدعها بطاقات الدفع، المعاملات البنكية، منتجات الخزينة، تمويل الشركات والخدمات البنكية الإستراتيجية، وإدارة الثروات.
- إن الإستراتيجية المتركزة على خدمة العملاء هي انعكاس للتميز في مجال خدمة العملاء لمختلف القطاعات في البنك.
- إستراتيجية الاستمرار والتميز في مجال الخدمات البنكية للأفراد بشكل يحافظ فيه بنك أبو ظبي الإسلامي على موقعه الريادي.

– إنشاء مجموعة متكاملة لتقديم الخدمات المالية:

- يواصل بنك أبو ظبي الإسلامي أعمال التوسع بغية بناء مجموعة خدمات مالية إسلامية متنوعة.
- يقدم البنك حاليا لعملائه العديد من الخدمات التي تتنوع بين إدارة العقارات والاستثمارات (من خلال شركة أبو ظبي الوطنية للتكامل)، وتجارة الأسهم من خلال (شركة أبو ظبي الإسلامي للأوراق المالية) مما يساعد على طرح برامج عمل خاصة بالتداولات في العملات، كما قام البنك بإطلاق خدمات حلول الدفعات للمتاجر من خلال شركة ADIMAC وخدمات الصرف والتحويلات من خلال شركة ARABLINK.

– البحث عن فرص النمو على المستوى الدولي:¹

- مع نمو الصيرفة الإسلامية وانتشارها في جميع أنحاء العالم. يسعى بنك أبو ظبي الإسلامي إلى التركيز على توسع انتشاره الجغرافي وفقا لخطة البنك.
- بدأت أعمال التوسع الدولي لبنك أبو ظبي الإسلامي في جمهورية مصر العربية وتتبع ذلك تأسيس عمليات البنك في العراق، المملكة المتحدة، المملكة العربية السعودية، قطر، والسودان.

¹ زايدي مريم، اتفاقية بازل 3 لقياس كفاية رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (LMD) في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017، ص: 208.

4. الشركات التابعة لبنك أبو ظبي الإسلامي:

تتمثل الشركات التابعة لبنك أبو ظبي الإسلامي فيما يلي¹:

أ. **إم بي إم العقارات**: هي إحدى شركات بنك أبو ظبي الإسلامي، وقد تأسست في أكتوبر 2005 برأس مال مدفوع قيمته 500 مليون درهم إماراتي، لتكون ذراع الاستثمار العقاري للبنك إم بي إم العقارية.

ب. **ضمانات ADIB**: تعد شركة أبو ظبي الإسلامي للأوراق المالية إحدى الشركات التابعة لبنك أبو ظبي الإسلامي، حيث تم تأسيسها في عام 2005 لتكون ذراع البنك في خدمات الوساطة المالية وتتخذ الشركة من أبو ظبي مقراً لأعمالها، وقد بلغ رأس المال المدفوع لشركة أبو ظبي الإسلامي للأوراق المالية 30 مليون درهم، حيث تبلغ حصة بنك أبو ظبي الإسلامي من رأس المال 95% في حين تملك شركة أبو ظبي الوطنية للتكافل 5%، وتقدم الشركة خدمات وساطة مالية إسلامية للأوساط المحلية والعالمية مع الحرص بالالتزام بقوانين الشريعة الإسلامية.

ت. **شركة بيت التقسيط السعودي**: تعتبر شركة "بيت التقسيط السعودي" من أوائل الشركات التي أدركت الحاجة لتوفير التمويل الإسلامي في المملكة، تأسست شركة بيت التقسيط السعودي عام 1990 كواحدة من الشركات الرائدة في مجال تمويل الأفراد برأس مال بلغ 10 مليون ريال سعودي، وبملكية كاملة لشركة عبد الله إبراهيم الخريف وأبنائه، وكان الهدف الرئيسي من وراء إطلاق أعمال الشركة توفير منتجات وحلول تمويلية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وفي شهر سبتمبر 2011 استحوذ بنك أبو ظبي الإسلامي على نسبة 51% من رأس مال الشركة.

المطلب الثالث: نبذة تعريفية عن بنك الإمارات الإسلامي²

أولاً: التعريف ببنك الإمارات الإسلامي

أنشأ بنك الإمارات الإسلامي في عام 2006، ويقدم البنك مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات التي تتوافق مع معايير التمويل الإسلامي. بالإضافة إلى الأنشطة ومنتجات بنك الإمارات الإسلامي، مثل حسابات التمويل والاستثمارية وبطاقات الشحن، ويشرف عليها هيئة الرقابة الشرعية التي

¹ الموقع الرسمي لمصرف أبو ظبي الإسلامي:

www.adib.ae.ar le 08/04/2018 htm 17:00.

² أسماء سعد الدين، **مصرف الإمارات الإسلامي**، مقال منشور في الموقع الإلكتروني:

https://www.almsal.com/category/emirates-news le 25/03/2018 htm 16:50

تتكون من عدد من علماء الشريعة الإسلامية المرموقة. يحتفظ بنك الإمارات الإسلامي بشبكة بين الفروع في دولة الإمارات، وله عدة أجهزة للصراف الآلي، وأجهزة الإيداع النقدي والشيكات.

ثانياً: الشركات التابعة لبنك الإمارات الإسلامي

1- شركة الإمارات الإسلامية للوساطة المالية:

هي إحدى الشركات التابعة والمملوكة بالكامل لبنك الإمارات الإسلامي، تقدم الإمارات الإسلامية للوساطة المالية خدمات الوساطة بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية بأسلوب مهني يتميز بتطبيق أحدث الوسائل التكنولوجية، إلى جميع المستثمرين الذين يتطلعون للحصول على خدمات وساطة قيمة في الوقت الذي تقوم فيه بالتركيز على أسواق الأوراق المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة، تخطط لزيادة نطاق خدماتنا الأسواق النشطة الأخرى بالمنطقة.¹

2- شركة صكوك بنك الإمارات الإسلامي المحدود -جزر كايمان-

هي شركة استثمارية رائدة مقرها في دولة الإمارات العربية المتحدة، تفخر بمنهجها المبتكر القائم على الشريعة الإسلامية في تقديم المنتجات والخدمات المالية إلى قاعدة كبيرة ومتنوعة من العملاء الأفراد والعملاء المؤسساتيين وذوي الدخل العادي، تقدم الصكوك الوطنية فرصاً آمنة لتنمية الثروة والإدخارات من خلال خطة توفير تعتمد على المضاربة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وهي تعد الأولى من نوعها على مستوى العالم، وهي تابعة لبنك الإمارات الإسلامي بنسبة ملكية 100%.²

3- شركة الإمارات الإسلامية للتمويل المحدود:

تقدر نسبة ملكية بنك الإمارات الإسلامي لهذه الشركة بـ 100%.³

¹ الموقع الرسمي لشركة الإمارات الإسلامية للوساطة المالية:

www.eifb.ae، 25/03/2018، htm 13:00.

² الموقع الرسمي لشركة الصكوك الوطنية

www.nationalbonds.ae le 26/03/2018 htm 15:00.

³ www.argaam.com

المبحث الثاني: تحليل مؤشرات الأداء المالي في البنوك محل الدراسة

يرجع سبب الاهتمام بدراسة وتحليل مؤشرات الأداء المالي في البنوك الإسلامية عينة الدراسة قبل وبعد الأزمة المالية العالمية لمعرفة مدى تأثيرها بالأزمة أم لا، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى قياس وتحليل مؤشرات الأداء المالي لكل من بنك دبي الإسلامي، أبو ظبي الإسلامي، الإمارات الإسلامي وذلك بالاعتماد على معيار CAMELS.

المطلب الأول: تحليل نسب الأداء المالي في بنك دبي الإسلامي

ويوضح الجدول التالي نسب الأداء المالي في بنك دبي الإسلامي :

الجدول رقم (03): نسب الأداء المالي في بنك دبي الإسلامي (%)

		بعد الأزمة			سنة الأزمة	قبل الأزمة				
2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	بيان	
17.4	18.2	17.8	17.5	10.7	13.1	15.9	17.21	16.73	كفاية رأس المال	
18.3	20.6	16.7	20.7	23.00	11.2	10.9	9.4	8.01	جودة الأصول	
1.25	1.6	9	4.4	2.0	3.0	2.4	2.5	1.56	معدل العائد على الأصول	
11.2	10.3	5.31	13.4	17.4	23.5	17.8	27.6	15.4	معدل العائد على حقوق الملكية	
23.7	21.1	11.8	23.6	29.4	41.8	34.4	39.4	31.3	معدل هامش الربح الصافي	
21.2	9.73	10.44	9.57	8.75	10.45	10.11	10.13	10.04	نسبة السيولة المتداولة	
5.12	22.00	18.9	18.7	11.01	7.2	6.3	10	8	نسبة السيولة السريعة	
1.6	1.42	1.24	1.37	7.4	5.8	4.8	4.3	6.7	نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك محل الدراسة خلال (2004-2012).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03) تذبذب نسبة كفاية رأس المال في بنك دبي الإسلامي بين الارتفاع والانخفاض من سنة إلى أخرى قدرت أدنى نسبة لها بـ 10,7% سنة 2008، إلا أنها تبقى

أعلى من الحد الأدنى المقدر من طرف لجنة بازل للرقابة البنكية الذي حددته بـ 8% ثم بـ 10%، كما أن أغلب النسب تفوق الحد الأدنى المحدد من طرف البنك المركزي الاماراتي الذي حددها بـ 12% في بازل 2 ثم بـ 12.5% في بازل 3، وهذا ما يدل على أن البنك يتمتع بملاءة مالية جيدة.

بالنسبة لجودة الأصول كانت متزايدة خلال الفترة (2004-2008) حيث قدرت سنة 2008 بـ 23% نتيجة زيادة حجم الاستثمارات لهذا البنك في هذه الفترة وبنسبة تفوق حجم الأصول، ثم بدأت بالانخفاض خلال (2009-2012) السنوات التي تلت حدوث الأزمة المالية، حيث قدرت سنة 2012 بـ 18,3% نتيجة انخفاض في حجم الاستثمارات بالمقارنة مع إجمالي الأصول التي يمتلكها البنك.

وبالنسبة لنسب الربحية في البنك فإن معدل العائد على الأصول كان متزايداً خلال الفترة (2004-2007) حيث قدر سنة 2007 بـ 3% نتيجة النمو المرتفع في قيمة الأرباح الصافية التي حققها بنك دبي في هذه الفترة وبنسبة نمو تفوق نسبة النمو في إجمالي الموجودات، مدعومة بجودة الموارد المالية التي يمتلكها وزيادة الإقبال على التمويلات الإسلامية، ثم بدأ في الانخفاض خلال (2008-2010) السنوات التي تلت حدوث الأزمة المالية، حيث قدر سنة 2010 بـ 0.09%، نتيجة انخفاض صافي أرباح البنك بسبب انخفاض إيراداته من المراجحات الدولية والاستثمارات العقارية تأثراً بالأزمة، مقابل ارتفاع قيمة موجوداته، ليبدأ في الارتفاع خلال (2011-2012) نتيجة ارتفاع أرباح البنك خلال هذه الفترة.

ونفس الحال بالنسبة لمعدل العائد على حقوق الملكية فقد كان متزايداً خلال الفترة (2004-2007) حيث بلغت سنة 2007 بـ 23.5%، وهذا نتيجة للنمو المتزايد في صافي الأرباح لبنك دبي الإسلامي مقارنة مع إجمالي حقوق الملكية التي يمتلكها هذا البنك، ليبدأ في الانخفاض خلال (2008-2010) حيث بلغ سنة 2010 بـ 11% وهذا راجع لانخفاض الأرباح الصافية أو نموها بنسبة أقل من نمو حقوق الملكية في هذه الفترة، أما نسبة لمعدل هامش الربح الصافي كان متزايداً خلال الفترة من (2004-2007) حيث بلغت سنة 2007 بـ 41.8% وهذا راجع إلى ارتفاع أرباح البنك خلال هذه الفترة بنسبة نمو تفوق سنة النمو في إجمالي الإيرادات المحققة لهذا البنك، لتبدأ في الانخفاض سنة 2008 حيث قدرت بـ 29% لتصل سنة 2012 إلى 23.7%، وهذا راجع إلى انخفاض أرباح البنك خلال هذه الفترة أو نموها بنسب تقل عن نسب نمو إجمالي الإيرادات.

أما بالنسبة لنسبة السيولة المتداولة كانت متزايدة خلال الفترة (2004-2007)، حيث قدرت سنة 2007 بـ 10.45% نتيجة النمو في قيمة الموجودات المتداولة التي حصلها بنك دبي في هذه الفترة وبنسبة نمو تفوق النمو في إجمالي المطلوبات المتداولة، ثم بدأ في الانخفاض خلال الفترة (2008-2009) أي السنوات التي تلت حدوث الأزمة المالية حيث قدرت سنة 2009 بـ 9.57% نتيجة

الانخفاض في قيمة الموجودات مقارنة بالمطلوبات المتداولة، ليبدأ في الارتفاع خلال الفترة (2010-2012) لتصل قيمتها إلى 21.2%، كما أن نسبة السيولة السريعة كانت منخفضة خلال الفترة (2004-2007) حيث قدرت سنة 2007 بـ 7.2% وهذا راجع إلى الانخفاض في قيمة الموجودات السائلة مقارنة مع المطلوبات المتداولة، وبالنسبة لنسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول فقد شهدت انخفاضا في حجم النقد وأرصدة لدى البنك المركزية وأرصدة وودائع لدى البنوك ومؤسسات مالية أخرى مقارنة بإجمالي الأصول، أما في عام 2008 سنة الأزمة فقد ارتفعت بنسبة 7.4% لتشهد بعدها انخفاضا خلال الفترة (2009-2012) حيث قدرت بقيمة 1.6% سنة 2011.

المطلب الثاني: تحليل نسب الأداء المالي في بنك أبو ظبي الإسلامي

الجدول التالي يوضح نسب الأداء المالي في بنك أبو ظبي الإسلامي لكل من كفاية رأس المال جودة الأصول، ربحية وسيولة البنك

الجدول رقم(04): نسب الأداء المالي في بنك أبو ظبي الإسلامي (%)

		بعد الأزمة			سنة الأزمة	قبل الأزمة				
2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	بيان	
21.42	17.39	16.03	16.96	11.84	18.00	12.19	14.1	21.4	كفاية رأس المال	
6.2	3.8	3.5	3	4.7	5.7	4.3	6.1	6.2	جودة الأصول	
1.4	1.5	1.3	0.12	1.66	1.74	1.57	1.55	9.6	معدل العائد على الأصول	
9.4	13.4	12.6	1.09	15	14.1	20.6	12.4	6.09	معدل العائد على حقوق الملكية	
27.4	26.7	24.8	22	27.9	26.6	24.2	23.7	25	معدل هامش الربح الصافي	
7.28	7.23	7.4	7.63	7.05	8.1	7.7	7.71	7.8	نسبة السيولة المتداولة	
22.1	22.4	13.4	10.7	9.2	6.4	4.7	5.5	5.4	نسبة السيولة السريعة	
13.1	15	7.1	5.1	5.5	5.2	3.9	5	4.8	نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك محل الدراسة خلال (2012-2004)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (04) تذبذب نسبة كفاية رأس المال بين الارتفاع والانخفاض من سنة إلى أخرى حيث قدرت أدنى نسبة لها 11,84% سنة 2008، إلا أنها تبقى أعلى من الحد الأدنى لكفاية رأس المال المحدد من طرف لجنة بازل للرقابة البنكية المحددة بـ 8% ثم بـ 10% أي أن البنك يتمتع بملاءة مالية جيدة.

أما بالنسبة لجودة الأصول في بنك أبو ظبي الإسلامي كانت منخفضة خلال الفترة (2004-2008) حيث قدرت سنة 2008 بـ 4,7% نتيجة انخفاض حجم الاستثمارات لهذا البنك في هذه الفترة بالمقارنة بحجم الأصول، ثم بدأت بالارتفاع خلال (2010-2012) أي السنوات التي عقيت الأزمة المالية حيث قدرت سنة 2012 بـ 6.2% نتيجة الزيادة في قيمة الاستثمارات لدى البنك مقارنة بحجم الأصول.

أما بالنسبة لنسب الربحية فإن معدل العائد على الأصول كان متزايدا خلال الفترة (2004-2007) لتصل نسبته 1,74% سنة 2007 نتيجة ارتفاع صافي أرباح البنك في تلك الفترة، وهو ما يعكس مقدرة البنك على مواجهة مشاكل السيولة وتحقيقه للإيرادات باستخدام ما يملك من أصول لينخفض خلال الفترة (2008-2009) قدرت نسبته بـ 0,12% ويعود ذلك لانخفاض صافي أرباح البنك في هذه السنة مقابل ارتفاع موجوداته، وهو ما يدل على عدم مقدرة البنك على تحقيق الأرباح في هذه السنة ثم بدأ في الارتفاع ببقية سنوات الدراسة إذ وصلت نسبته 13,4% سنة 2011، كما أن معدل العائد على حقوق الملكية كان متزايدا خلال الفترة (2004-2006) حيث قدرت سنة 2006 بـ 20,6%، وسبب ذلك هو ارتفاع صافي أرباح البنك نتيجة ارتفاع إيراداته من المربحات الدولية والاستثمارات العقارية، ثم انخفض خلال الفترة (2007-2009) تأثرا بأزمة الرهن العقاري وانخفاض صافي الأرباح، نتيجة انتقال آثار الأزمة المالية العالمية إلى البنوك الإسلامية عندما بدأ تأثير الأزمة ينتقل إلى القطاع الحقيقي وحدث الركود الاقتصادي العالمي، كما أن معدل هامش الربح الصافي كان متزايدا خلال الفترة (2004-2008) حيث قدر سنة 2008 بـ 27,9% وهذا راجع إلى ارتفاع أرباح بنك أبو ظبي الإسلامي خلال هذه الفترة بالمقارنة إلى إجمالي الإيرادات المحققة لهذا البنك، لتتخفف سنة 2009 إلى 22% نتيجة انخفاض أرباح البنك خلال هذه الفترة بالمقارنة مع إجمالي الإيرادات المحققة.

أما بالنسبة لنسبة السيولة المتداولة تذبذب بين الارتفاع والانخفاض من سنة إلى أخرى في بنك أبو ظبي حيث قدرت أدنى نسبة لها بـ 7,05% سنة 2008، أما نسبة السيولة السريعة كانت منخفضة خلال الفترة (2004-2007) حيث قدرت سنة 2007 بـ 6,4%، لترتفع سنة 2010 إلى 13,4% نتيجة الارتفاع في قيمة الموجودات السائلة مقارنة بالمطلوبات المتداولة، أما نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول شهدت تذبذبا في قيمتها خلال الفترة (2004-2007) قبل الأزمة، نتيجة التغير في

حجم النقد وأرصدة لدى البنك المركزي وأرصدة وودائع لدى البنوك ومؤسسات مالية أخرى و ارتفاع إجمالي الأصول، حيث قدرت بـ 5,1% سنة 2009 ثم بدأ في الارتفاع باقي السنوات التي عقيبت الأزمة حيث وصلت نسبته إلى 13,1% سنة 2012.

المطلب الثالث: تحليل نسب الأداء المالي في بنك الإمارات الإسلامي

الجدول التالي يوضح نسب الأداء المالي في بنك الإمارات الإسلامي المتمثلة في كفاية رأس المال، جودة الأصول، ربحية وسيولة البنك.

جدول رقم (05): نسب الأداء المالي في بنك الإمارات الإسلامي (%)

بعد الأزمة				سنة الأزمة	قبل الأزمة				بيان
2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
12.24	18.3	18	17.14	10.84	-	-	-	-	كفاية رأس المال
10.8	14.5	12.6	20.7	19.9	14.5	18	8.8	7.3	جودة الأصول
2.1	1.97	1.81	5.1	15	14	11.2	9.2	1.2	معدل العائد على الأصول
3.09	18.1	2	4.6	23.9	17.8	12.2	5.2	3.6	معدل العائد على حقوق الملكية
6.03	38.4	3.7	8.6	26.7	24.8	21.2	7.98	11.7	معدل هامش الربح الصافي
6.46	17.26	11.3	9.36	9.23	8.93	8.96	4.81	12.9	نسبة السيولة المتداولة
4.32	3.16	4.1	6	1.71	5.9	5.1	8.5	12.8	نسبة السيولة السريعة
5.3	5.2	3.4	4.5	9.55	5.25	4.69	5	6.3	نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك محل الدراسة خلال (2004-2012).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (05) أن جودة الأصول كانت متزايدة خلال الفترة (2004-2009) حيث قدرت سنة 2009 بـ 20,7% نتيجة زيادة حجم الاستثمارات في هذه الفترة وبنسبة نمو تفوق نمو حجم الأصول، ثم بدأت بالانخفاض خلال السنوات الأخيرة التي تلت حدوث الأزمة المالية حيث وصلت سنة 2012 بـ 10,8% نتيجة انخفاض حجم الاستثمارات مقارنة بزيادة حجم الأصول التي يمتلكها البنك. وبالنسبة لنسب الربحية في البنك فإن معدل العائد على الأصول كان متزايداً خلال الفترة (2004-2007) حيث قدر سنة 2007 بـ 15% نتيجة النمو المرتفع في قيمة الأرباح الصافية التي حققها بنك الإمارات في هذه الفترة، وبنسبة نمو تفوق نسبة النمو في إجمالي الموجودات مدعومة بجودة الموارد المالية التي يمتلكها وزيادة الإقبال على التمويلات الإسلامية ثم انخفاضاً شديداً خلال الفترة (2009-2012) قدر بـ 1,81% سنة 2010 ثم بدأ في الارتفاع بقية سنوات الدراسة، كما أن معدل العائد على حقوق الملكية كان متزايداً خلال الفترة (2004-2008) حيث قدرت سنة 2008 بـ 23,9%، وسبب ذلك هو ارتفاع صافي أرباح البنك نتيجة ارتفاع إيراداته من مختلف صيغ التمويل ليبدأ في الانخفاض خلال (2009-2010) من 23,9% سنة 2008 إلى 2% سنة 2010 نتيجة انخفاض نمو الأرباح الصافية التي حققها البنك بالمقارنة مع إجمالي حقوق الملكية، إن معدل هامش الربح الصافي كان متزايداً خلال الفترة (2004-2008) حيث قدرت سنة 2008 بـ 26,7% وهذا راجع إلى ارتفاع أرباح بنك الإمارات الإسلامي خلال هذه الفترة بالمقارنة مع إجمالي الإيرادات المحققة لهذا البنك، لتبدأ في الانخفاض خلال الفترة (2009-2012) بعد الأزمة وهذا راجع إلى انخفاض أرباح البنك خلال هذه الفترة بالمقارنة مع إجمالي الإيرادات المحققة لهذا البنك قدرت سنة 2012 بنسبة 6,03%.

أما بالنسبة لنسبة السيولة المتداولة فقد كانت متناقصة خلال الفترة (2004-2007) في بنك الإمارات الإسلامي حيث قدرت سنة 2007 بنسبة 8,93% نتيجة الانخفاض في قيمة الموجودات المتداولة، ثم بدأت في الارتفاع خلال الفترة (2009-2011) نتيجة النمو في قيمة الموجودات المتداولة التي حصلها بنك الإمارات في هذه الفترة عقب أزمة الرهن العقاري، أما نسبة السيولة السريعة كانت منخفضة خلال الفترة (2004-2008) حيث قدرت سنة 2008 بـ 1,71% ثم أخذت قيمة متذبذبة خلال الفترة (2009-2012) أي السنوات التي تلت الأزمة المالية حيث قدرت أعلى نسبة لها سنة 2012 بـ 4,32% نتيجة ارتفاع في قيمة الموجودات السائلة مقارنة بالمطلوبات المتداولة، كما أن نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول قد شهدت انخفاضاً خلال الفترة (2004-2006) حيث قدرت سنة 2006 بـ 4,69% نتيجة انخفاض في حجم النقد وأرصدة لدى البنك المركزي وأرصدة وودائع لدى البنوك ومؤسسات مالية أخرى مقارنة بإجمالي الأصول، ثم أخذت قيمت متذبذبة خلال الفترة (2009-2012) حيث قدرت بنسبة 5,3% سنة 2012.

المبحث الثالث: اختبار فرضيات البحث

للإجابة على الفرضية الرئيسية التي جاءت كما يلي: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للأزمة المالية العالمية على الأداء المالي للمصارف الإسلامية، بحيث ترفض الفرضية العدمية إذ قدر مستوى الدلالة 5% أو أقل، وفيما يلي الإجابة على الفرضيات الفرعية.

المطلب الأول: اختبار الفرضية الأولى

للإجابة على الفرضية الأولى التي جاءت كما يلي: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال البنوك الإسلامية قبل وبعد الأزمة المالية، بحيث ترفض الفرضية العدمية إذ قدر مستوى الدلالة بـ 5% أو أقل، ويمكن عرض النتائج الخاصة بهذه الفرضية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (06): نتائج اختبار (T) للمقارنة بين كفاية رأس مال البنوك الإسلامية قبل وبعد الأزمة

البيانات	متوسط قبل	متوسط بعد	قيمة (T)	مستوى الدلالة
بنك دبي الإسلامي	15.7350	16.0500	0.135	0.901
بنك أبو ظبي الإسلامي	16.4225	15.5550	0.284	0.795

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 22 (دالة إحصائية عند المستوى 5% أو أقل).

يتضح من خلال الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال البنوك محل الدراسة قبل وبعد الأزمة المالية، فمستويات الدلالة الإحصائية أكبر من 5% ومتوسط النسبة بعد الأزمة بالنسبة لبنك دبي الإسلامي أكبر من متوسط النسبة قبل الأزمة أي وجود الارتفاع في هذه النسبة ولكنه غير دال إحصائياً، ومتوسط النسبة قبل الأزمة في بنك أبو ظبي الإسلامي أكبر من متوسطها بعد الأزمة المالية العالمية، إلا أن ذلك لا يعني عدم تمتعها بملاءة مالية جيدة، فرغم انخفاض كفاية رأس المال بعد الأزمة بنسب قليلة إلا أن البنوك بقيت محافظة على الحدود الدنيا لكفاية رأس المال المقررة من طرف لجنة بازل للرقابة البنكية، والتي حددتها بـ 8% ثم بـ 10%، وهذا ما يدل على تمتع البنوك الإسلامية بملاءة مالية جيدة.

المطلب الثاني: اختبار الفرضية الثانية

للإجابة على الفرضية الثانية التي جاءت كما يلي: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين جودة أصول البنوك الإسلامية قبل وبعد الأزمة المالية، بحيث ترفض الفرضية العدمية إذ قدر مستوى الدلالة 5% أو أقل، ويمكن عرض النتائج الخاصة بهذه الفرضية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (07): نتائج اختبار (T) للمقارنة بين جودة أصول البنوك الإسلامية قبل وبعد الأزمة

البيانات	متوسط قبل	متوسط بعد	قيمة (T)	مستوى الدلالة
بنك دبي الإسلامي	0.099	0.202	-5.454	0.012
بنك أبو ظبي الإسلامي	0.055	0.037	3.787	0.032
بنك الإمارات الإسلامي	0.121	0.169	-1.071	0.362

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 22 (دالة إحصائية عند المستوى 5% أو أقل)

يتضح من خلال الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين جودة الأصول في بنك دبي الإسلامي قبل وبعد الأزمة ، فمتوسط النسبة بعد الأزمة أكبر من متوسطها قبل الأزمة، وقيمة (T) السالبة ومستويات الدلالة الإحصائية أقل من 5%، وكذلك الحال في بنك أبو ظبي الإسلامي يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية لجودة الأصول ولكن لصالح فترة ما قبل الأزمة.

أما في بنك الإمارات فلا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين جودة الأصول قبل وبعد الأزمة لأن مستويات الدلالة أكبر من 5%، ومتوسط النسبة بعد الأزمة أكبر من متوسط النسبة قبل الأزمة.

المطلب الثالث: اختبار الفرضية الثالثة

للإجابة على الفرضية التي جاءت كما يلي: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين ربحية البنوك الإسلامية قبل وبعد الأزمة، بحيث ترفض الفرضية العدمية إذ قدر مستوى الدلالة 5% أو أقل، ويمكن عرض النتائج الخاصة بهذه الفرضية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (08): نتائج اختبار (T) للمقارنة بين ربحية البنوك الإسلامية قبل وبعد الأزمة

مستوى الدلالة	قيمة (T)	متوسط بعد	متوسط قبل	البيانات	
0.351	-1.102	0.0425	0.0236	معدل هامش الربح الصافي	بنك دبي الإسلامي
0.090	2.467	0.1160	0.2108	معدل العائد على الأصول	
0.047	3.262	0.2148	0.3673	معدل العائد على حقوق الملكية	
0.275	1.331	0.0115	0.0360	معدل هامش الربح الصافي	بنك أبوظبي الإسلامي
0.580	0.619	0.1052	0.1330	معدل العائد على الأصول	
0.447	0.872	0.1980	0.2450	معدل العائد على حقوق الملكية	
0.475	0.815	0.0104	0.0341	معدل هامش الربح الصافي	بنك الإمارات الإسلامي
0.725	-0.382	0.1215	0.0970	معدل العائد على الأصول	
0.510	0.745	0.1935	0.3438	معدل العائد على حقوق الملكية	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 22 (دالة إحصائية عند المستوى 5% أو أقل).

يتضح من خلال الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين ربحية البنوك محل الدراسة قبل وبعد الأزمة المالية، فمستويات الدلالة الإحصائية أكبر من 5%، أي أن انخفاض متوسط نسب الربحية بعد الأزمة غير دال إحصائياً، أي لا يوجد أثر مهم للأزمة المالية العالمية على ربحية البنوك الإسلامية.

المطلب الرابع: اختبار الفرضية الرابعة

للإجابة على الفرضية الرابعة التي جاءت كما يلي: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين سيولة البنوك الإسلامية قبل وبعد الأزمة، بحيث ترفض الفرضية العدمية إذ قدر مستوى الدلالة 5 % أو أقل ويمكن عرض النتائج الخاصة بهذه الفرضية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (09): نتائج اختبار (T) للمقارنة بين سيولة البنوك الإسلامية قبل وبعد الأزمة

البيانات	متوسط قبل	متوسط بعد	قيمة (T)	مستوى الدلالة	
بنك دبي الإسلامي	نسبة السيولة المتداولة	1.0182	0.9622	1.669	0.194
	نسبة السيولة السريعة	0.0788	0.1768	-3.821	0.032
	نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول	0.0615	0.0226	0.087	2.504
بنك أبو ظبي الإسلامي	نسبة السيولة المتداولة	0.7825	0.7300	2.719	0.073
	نسبة السيولة السريعة	0.0550	0.1355	-2.977	0.059
	نسبة الموجودات إلى إجمالي الأصول	0.0473	0.0817	-1.554	0.218
بنك الإمارات الإسلامي	نسبة السيولة المتداولة	0.8900	1.1788	-1.150	0.334
	نسبة السيولة السريعة	0.0808	0.1320	-0.747	0.510
	نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول	0.0531	0.0566	-0.353	0.748

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 22 (دالة إحصائية عند المستوى 5% أو أقل).

يتضح من خلال الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين سيولة البنوك محل الدراسة قبل وبعد الأزمة، فمستويات الدلالة الإحصائية أكبر من 5%، ومتوسط النسب بعد الأزمة المالية العالمية أكبر من متوسطها قبل الأزمة، أي وجود ارتفاع في هذه النسب ولكنه غير دال إحصائياً.

وهذا يدل على عدم وجود أثر سلبي للأزمة على سيولة البنوك محل الدراسة.

خلاصة:

على ضوء التحليل الذي قمنا به للبيانات المتوفرة على بعض المؤشرات في البنوك الإسلامية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية، وبعد إدراج هذه البيانات للمعالجة الإحصائية يمكن توضيح مجمل النتائج المتوصل إليها في النقاط التالية:

- بينت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين معدل كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية عينة الدراسة قبل وبعد الأزمة المالية العالمية، فلقد حافظت هذه البنوك على الحد الأدنى المقرر من طرف لجنة بازل للرقابة البنكية والنسب المقررة من طرف البنوك المركزية التابعة لدول هذه البنوك مما يدل على تمتعها بملاءة مالية جيدة؛
- بينت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين جودة الأصول في بنك دبي و أبو ظبي قبل وبعد الأزمة المالية العالمية، فمستويات الدلالة أقل من 5%، إلا أن الأثر إيجابي بالنسبة لبنك دبي الإسلامي أما بنك الإمارات الإسلامي بينت النتائج عدم وجود أثر للأزمة المالية العالمية على جودة أصول هذا البنك ذلك أن مستويات الدلالة أكبر من 5%؛
- بينت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين ربحية البنوك الإسلامية عينة الدراسة قبل وبعد الأزمة المالية العالمية، لأن مستويات الدلالة الإحصائية لهذا المؤشر أكبر من 5%، أي أن انخفاض متوسط نسب الربحية بعد الأزمة غير دال إحصائياً، أي لا يوجد أثر للأزمة المالية العالمية على ربحية البنوك الإسلامية؛
- بينت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين سيولة البنوك الإسلامية عينة الدراسة قبل وبعد الأزمة المالية العالمية، لأن مستويات الدلالة لهذا المؤشر أكبر من 5%، فلقد شهدت هذه البنوك ارتفاعاً في حجم الأصول وحجم الودائع "المطلوبات" وهذا ما يدل على زيادة الإقبال على التعامل مع البنوك الإسلامية.

خاتمة

يقوم الاقتصاد الإسلامي على مجموعة من القواعد والضوابط التي تقيه من الأزمات المالية المختلفة التي يتعرض لها الاقتصاد باستمرار، فهو اقتصاد أخلاقي يحرم الغش والكذب والتدليس والمقامرة والاحتكار وبيع الغرر، فالتزام الأفراد سواء كانوا مستهلكين أو منتجين بالقيم والأخلاق الإسلامية يقي المجتمع ويحصنه من الأزمات المالية، ويقوم الاقتصاد الإسلامي كذلك على محاربة الفوائد الربوية والبديل عن ذلك هو أن الله يربي الصدقات التي تعم فوائدها المجتمع بأسره مسلما وغير مسلم، ففوق الأزمة المالية واستمرارها سببه الأساسي هو الفوائد المفروضة على القروض لأنها تمحق النعم وتدع البشر يستغل بعضهم بعضا مما يشيع الفساد في الأرض ويهلك النسل والحرث، كما يقوم نظام التمويل الإسلامي على قاعدة المشاركة في الربح والخسارة، وعلى أن تداول الأموال النقدية والسلعية مضبوطة بضابط الحلال ومحكومة بالأولويات الإسلامية وتحقيق المقاصد الشرعية التي من أجلها شرعت المعاملات، فكل عقود الاستثمار والتمويل الإسلامي محصنة من إمكانية تعرضها لهزات مالية.

هذه المبادئ والقواعد التي يتميز بها الاقتصاد الإسلامي جعلت تأثر المصارف الإسلامية بالأزمة المالية محدودا، لأنها لم تتعرض لإفلاس أو صعوبات مالية استدعت تدخلا من المصارف المركزية بسبب الأزمة كما حدث في المصارف التقليدية، كما أن بعضا من التأثير كان إيجابيا كبروز ظاهرة المصارف الإسلامية واعتراف المجتمع الدولي بها، وزيادة انتشارها وتزايد نشاط المؤتمرات والندوات ومراكز البحوث التي تتناول الاقتصاد الإسلامي بشكل عام والعمل البنكي الإسلامي بشكل خاص وافتتاح الكثير من المصارف الإسلامية خاصة في دول الخليج العربي وبقية دول العالم، مما أدى إلى زيادة ودائع المصارف الإسلامية وزيادة حجم أصولها، أي أن ما تطبقه المصارف الإسلامية من مبادئ وأسس قد حالت دون تشوه بنيتها الأساسية، وفيما يلي أهم النتائج المتوصل إليها في هذا البحث:

أولا: نتائج البحث

- تعتبر أزمة الرهن العقاري من أشد الأزمات التي شهدتها العالم منذ الكساد الكبير، فقد ترتب عنها العديد من الآثار المدمرة في معظم الاقتصاديات المتقدمة والنامية، ولم تقتصر تداعياتها على الأسواق المالية والمصارف فحسب بل امتدت إلى الجانب الحقيقي من الاقتصاد، وكانت لها انعكاسات بالغة الخطورة على معظم الاقتصاديات العالمية، مما استدعى اتخاذ العديد من الإجراءات على المستويات الدولية والقطرية لمواجهة آثارها السلبية؛
- تلتزم المصارف الإسلامية بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها البنكية والاستثمارية وتعتمد على قاعدة المشاركة في الربح والخسارة، وهذا ما يحصنها من إمكانية تعرضها للأزمات؛

- استطاعت المصارف الإسلامية أن تحقق قفزات كبيرة، بحيث فرضت نفسها على الساحة البنكية العالمية وامتد نشاطها إلى معظم أنحاء العالم، وعرفت تطورا هائلا من حيث وجودها الكمي ونتائجها المالية وإنجازاتها المحققة، وقد تنامي الاعتراف بها على المستويين المحلي والدولي، وبالتالي فإن رفع أهداف هذه المصارف جعلها تتميز عن غيرها من المصارف والمؤسسات المالية.
- أضفت الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية المزيد من الاهتمام والقبول الواسع إقليميا وعالميا واعتراف المجتمع الدولي بها وإفساح المجال لعملها بل والإشادة الدولية بها، وزيادة عدد المؤتمرات والندوات التي تناولت موضوع المصارف الإسلامية والاقتصاد الإسلامي بصفة عامة.
- بينت نتائج البحث عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الملاءة المالية في المصارف الإسلامية محل الدراسة قبل وبعد الأزمة المالية العالمية، فلقد حافظت هذه المصارف على الحد الأدنى المقترح من طرف لجنة بازل للرقابة البنكية، والنسب المقررة من طرف المصارف المركزية التابعة لدول هذه المصارف مما يدل على تمتعها بملاءة مالية جيدة؛
- بينت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين جودة الأصول قبل وبعد الأزمة المالية العالمية في بنك دبي الإسلامي وبنك أبو ظبي الإسلامي، لكن ذلك لصالح فترة ما بعد الأزمة في بنك دبي ولصالح فترة ما قبل الأزمة لبنك أبو ظبي، أما بنك الإمارات الإسلامي فبينت النتائج عدم وجود أثر للأزمة المالية العالمية على جودة الأصول لهذا البنك؛
- بينت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين ربحية المصارف الإسلامية محل الدراسة قبل وبعد الأزمة المالية العالمية، أي أن انخفاض متوسط نسب الربحية بعد الأزمة غير دال إحصائيا أي لا يوجد أثر للأزمة المالية العالمية على ربحية المصارف الإسلامية؛
- بينت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين سيولة المصارف الإسلامية محل الدراسة قبل وبعد الأزمة المالية العالمية، فلقد شهدت هذه المصارف ارتفاع في حجم الأصول وحجم الودائع "المطلوبات" وهذا ما يدل على زيادة الإقبال على التعامل مع البنوك الإسلامية.
- كخلاصة لما سبق نقول أنه لا يوجد أثر للأزمة المالية العالمية على الأداء المالي للمصارف الإسلامية وأنها حافظت على استقرارها المالي، كما أضفت الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية المزيد من الاهتمام والقبول الواسع إقليميا وعالميا واعتراف المجتمع الدولي بها وإفساح المجال لعملها بل والإشادة الدولية بها، وزيادة عدد المؤتمرات والندوات التي تناولت موضوع المصارف الإسلامية والاقتصاد الإسلامي بصفة عامة.

ثانياً: توصيات البحث

نوصي في نهاية هذا البحث على:

- البعد عن القروض بكل أنواعها باعتبارها أداة تمويلية تبتعد بالتمويل عن السوق الحقيقية للإنتاج والتبادل، واعتماده على قاعدة المشاركة في الربح والخسارة، وعدم تداول الديون أو توريقها مما يشكل أهم الضمانات لعدم تكرار الأزمة وعدم الوقوع فيها.

- تشديد الرقابة على النظام المالي والبنكي وخاصة في مجال منح قروض الرهن العقاري والحرص على مدى توفر معايير الجدارة الائتمانية في المقترض، وضرورة الإفصاح التام للوضع المالي في المؤسسات المالية؛

- يجب على الدول والحكومات الإسلامية اغتنام الفرصة وبذل الجهود من أجل النهوض بالصيرفة الإسلامية، من خلال تطوير وابتكار منتجات مالية إسلامية من أجل ضمان تلبية جميع الطلبات ولكن في ظل الحدود الشرعية؛

- تفعيل أدوار ومهام المنظمات الدولية التي تحتضن العمل البنكي الإسلامي، مثل البنك الإسلامي للتنمية بجدة، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين، المجلس العام للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين، المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات بجدة، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية بماليزيا بالإضافة إلى هيئات الإفتاء المختلفة، ولا شك أن اشتراك غالبية المصارف الإسلامية في عضوية هذه الجهات سوف يدعم توجهاتها بالتحرك محلياً وإقليمياً ودولياً لعرض الأفكار ووجهات النظر الرامية إلى تثبيت النظام وتعزيزه.

- ضرورة التعاون فيما بين المصارف الإسلامية لكي تكتسب قوة أكبر تعطيها القدرة على المنافسة الدولية، وتسهيل عمليات الاندماج فيما بينها للاستفادة من وفرة الحجم الكبير من خلال الحصول على بنك واحد قادر على مواجهة المنافسة البنكية العالمية، ويتحقق ذلك من خلال تنويع الخدمات والمنتجات البنكية وتحسين جودة تلك الخدمات وسرعة أداءها.

- تشجيع البحث العلمي في المجال الإسلامي، من خلال إعداد البحوث والدراسات حول الأعمال البنكية والمالية تتناول أحدث المستجدات العلمية والتطبيقية عن المؤسسات المالية الإسلامية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1. قائمة المراجع باللغة العربية:

أولاً: قائمة الكتب

- 1- إبراهيم بن حبيب الكروان السعدي، قراءة في الأزمة المالية المعاصرة، الطبعة الثانية، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2009.
- 2- أبو الفتوح علي الفضانة، التحليل المالي وإدارة الأموال، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة-مصر، 1999 .
- 3- إسماعيل يونس يامن، حسين سمحان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2016.
- 4- أنس البكري، وليد الصافي، النقود بين النظرية والتطبيق، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2010.
- 5- تركستاني، عبد الله القرين، هل يمكن للاقتصاد الإسلامي أن يحل محل الرأسمالية؟ الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من المنظور الإسلامي (مجموعة باحثين)، مركز أبحاث الاقتصادي الإسلامي، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2014.
- 6- توفيق محمد عبد المحسن، تقييم الأداء مدخل جديد لعالم جديد، دار الفكر العربي، مصر، 2004،
- 7- حسين سعيد سعيان، العمليات البنكية الإسلامية-الطرق المحاسبية الحديثة-، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2011.
- 8- حكيم براضية، جعفر هني محمد، دور التصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2005.
- 9- حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية، أدائها المالي وآثارها على سوق الأوراق المالية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2011.
- 10- خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات البنكية المحلية والدولية، دار الوائل للنشر، عمان-الأردن-، 2006.
- 11- خبايا عبد الله، الاقتصاد المصرفي، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية-مصر-، 2008

- 12- رانية زيدان شحادة العلونة، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مؤسسة الوارق للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2015.
- 13- سامر جلدة، المصارف التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2009.
- 14- طالب ومشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2011.
- 15- سميح مسعود، الأزمة المالية العالمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- 16- شهاب أحمد سعيد العززي، إدارة المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان-الأردن- 2012.
- 17- طارق الحاج، مبادئ التمويل، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2010.
- 18- عبد السلام محمد خميس، الأزمات المالية-أسبابها ونتائجها-، إثراء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2010.
- 19- عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية-أزمة الرهن العقاري الأمريكية-، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.
- 20- عبد الناصر البراني أبو شهد، إدارة المخاطر والمصارف الإسلامية، دار النفائس، عمان-الأردن-
- 21- عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2008.
- 22- علاء فرحان طالب، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2011.
- 23- علي عبد الفتاح أبو شرار، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2011.
- 24- فهد نصر حمود، أثر السياسات الإقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2009.
- 25- فؤاد توفيق ياسين، أحمد عبد الله درويش، المحاسبة المصرفية في المصارف التجارية والإسلامية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2013.

- 26- مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2007.
- 27- محمد قاسم خصاونة، أساسيات الإدارة المالية، دار الفكر الناشر والموزعون، عمان-الأردن، 2010.
- 28- محمد قدري حسن، إدارة الأداء المتميز-قياس الأداء-تحسين الأداء مؤسسيا فرديا، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية-مصر-، 2015.
- 29- محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2009.
- 30- محمد محمود العجلوني، المصارف الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن-، 2008، محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي-شركات وأسواق مالية، ط2، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2009.
- 31- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2010.
- 32- محمود حسين الوادي وآخرون، الإقتصاد الإسلامي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن-، 2010.
- 33- محمود حسين الوادي، سهيل أحمد سمحان، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن-، 2010.
- 34- مصطفى العمواسي وآخرون، الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها على الشرق الأوسط، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2009.
- 35- نجاح عبد العليم، عبد الوهاب أبو الفتوح، أصول المصرفية والأسواق المالية الإسلامية، جدارة للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2014.
- 36- نوري عبد الرسول الحاقاني، المصرفية الإسلامية-الأسس النظرية وإشكالية التطبيق، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2010.
- 37- نيفين حسين-خبير اقتصادي، المصارف التقليدية والإسلامية في الإمارات إدارة التخطيط ودعم القرار، الربع الثالث لعام 2017، الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد.

38- وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، إثراء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2009.

39- منير إبراهيم الهندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الخامسة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2003.

40- شاكر فؤاد، الصيرفة الإلكترونية، القضايا المتعلقة بإدارة المخاطر بالنسبة للسلطات المصرفية الرقابية، إتحاد المصارف العربية، بيروت، 2001.

ثانياً: قائمة المذكرات

41- دوفي قرمية، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على مستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017.

42- زابدي مريم، اتفاقية بازل 3 لقياس كفاية رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (LMD) في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والمصارف والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017.

43- مصطفى العرابي، محاولة فحص مدى قدرة المصارف الإسلامية على الصمود أمام الأزمات المالية -أزمة الرهن العقاري نموذجاً-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف 2016.

44- شوقي بورقية، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011.

45- عمر تيمجدين، دور إستراتيجية التنوع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013.

46- زاهر صبحي بوشناق، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية والتقليدية، باستخدام المؤشرات المالية-دراسة مقارنة للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة-فلسطين-، 2011-2012.

47- أمال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع دراسات مالية محاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012.

- 48- دبار حمزة، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الأمن الغذائي في الوطن العربي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، 2012.
- 49- بهاء الدين بسام مشتهي، دور المصارف الإسلامية في دفع عجلة الاستثمارات المحلية في فلسطين، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر، غزة-فلسطين، 2011.
- 50- عبد الغاني بن علي، أزمة الرهن العقاري وأثرها في الأزمة المالية العالمية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010.
- 51- محمد الأمين خفاوي، التمويل العقاري في المصارف التجارية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017.
- 52- سناء مسعودي، تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية، دراسة حالة وكالتي BNA و CPA بالوادي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مصارف، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي-الجزائر، 2015.
- 53- رقية غزال، أثر السياسات الاقتصادية على تقييم الداء المالي للمصارف التجارية-دراسة حالة المصرف الوطني الجزائري وكالة الوادي-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص مصارف، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي-الجزائر-، 2015.
- 54- بوضياف جهاد، إدارة مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.
- 55- خلوفي عبد الكريم، محددات تمويل الاستثمار في المصارف الإسلامية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015.
- 56- جلاوي رشيدة، الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء المصارف، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاديات المالية والمصارف، جامعة أكلي محمد أولحاج البويرة، 2014.
- 57- تميصة سهام، تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نموذج CAMELS، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، علوم اقتصادية، تخصص مالية وبنوك جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014.

58- معطا الله مبروكة، تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة شركة البناء للجنوب والجنوب الكبير BATISUD بورقلة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013.

59- عباسي عصام، تأثير جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

60- تالي رزيفة، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، المركز الجامعي أكفي محمد أوالحاج، البويرة، 2011.

ثالثا: قائمة المجالات

61- سهام الكردودي، عمارية بختي، هيئة الرقابة الشرعية الداخلية في المصارف الإسلامية تجربة مصرف دبي الإسلامي، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 37، ديسمبر 2017، جامعة باتنة.

62- زكريا شعباتي، المصارف الإسلامية: الحل الأمثل لمشاكل الأزمات المالية (الأزمة المالية العالمية 2008)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 2، جوان 2015.

63- عبد الكريم أحمد قندوز، هامش الملاعة في شركات التأمين وشركات إعادة التأمين بالسعودية، مقال منشور في مجلة العلوم الاقتصادية، العدد الثامن والثلاثون، المجلد العاشر، المملكة العربية السعودية، 2015.

64- هناء محمد هلال الحنيطي، دور الصكوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية (دراسة حالة)، دراسات مجلة العلوم الإدارية، المجلد 42، العدد 2، جامعة الأردن، 2015.

65- يوسف بوخلخال، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS، على فعالية نظام الرقابة على المصارف التجارية، دراسة حالة مصرف الفلاحة والتنمية الريفية، مجلة الباحث، عدد 10، جامعة عمار تليجي، الأغواط-الجزائر-، 2012.

66- نبال محمود قصبه، تحليل الأزمة المالية العالمية الراهنة الأسباب والتداعيات والعلاج، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، 2012.

67- فريد كورنيل، كمال رزيق، الأزمة المالية: مفومها، أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 20، 2009.

رابعاً: قائمة المؤتمرات والملتقيات العلمية والبحوث

- 68- عبدوس عبد العزيز، العرابي مصطفى، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية، الملتقى الدولي: الاقتصاد الإسلامي الواقع والرهانات، جامعة غرداية -الجزائر-، 23-24 فيفري 2011.
- 69- سالم محمد عبد العزيز سالم، المعالجة الإسلامية للأزمة المالية العالمية الحالية ودور المصارف الإسلامية في إيجاد حل لها، بحث قدم لمؤتمر الأزمة الاقتصادية المعاصرة أسبابها وتداعياتها، وعلاجها، جامعة الجرش، الأردن، 14-16 ديسمبر 2010.
- 70- حسن ثابت فرحان، أثر الأزمة المالية العالمية الحالية على أداء المصارف الإسلامية والتنمية، مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع...وتحديات المستقبل، صنعاء، الجمهورية العربية اليمنية، 20-21 مارس 2010.
- 71- حامدي محمد، التأسيس النظري للأزمة المالية العالمية، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي، المنعقد يومي: 20-21 أكتوبر، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009.
- 72- حمادي محمد، التأسيس النظري للأزمة المالية العالمية، الملتقى الدولي للأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكمة العالمية، جامعة سطيف، 20/21 أكتوبر 2009.
- 73- خبابة عبد الله، اقتصاد المشاركة آلية لحماية الاقتصاد الوطني من الأزمة المالية، مداخلة في إطار أعمال الملتقى العلمي الدولي للأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 أكتوبر 2009.
- 74- صحراوي بن شيخة، بن حبيب عبد الرزاق، تأثير نتائج الأزمة المالية العالمية على التنمية الاقتصادية في الجزائر، مداخلة في إطار أعمال الملتقى العلمي الدولي للأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 أكتوبر 2009.
- 75- علوني عمار، آثار الأزمة المالية على التشغيل، مداخلة في إطار أعمال الملتقى العلمي الدولي للأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 أكتوبر 2009.
- 76- علي فلاح المناصير، وصفي عبد الكريم الكساسبة، الأزمة المالية العالمية- حقيقتها...أسبابها...تداعياتها...وسبل العلاج، المؤتمر العالمي الدولي حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال "التحديات - الفرص - الآفاق"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، عمان، الفترة 10-11 نوفمبر 2009.

77- عيسى بن ناصر، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية، الملتقى الدولي للأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، 21/20 أكتوبر 2009.

78- فؤاد محمد محيسن، الأزمة المالية العالمية وآثارها على المؤسسات المالية الإسلامية، المؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دمشق، سوريا، 01 جوان 2009.

79- فوزي عبد الرزاق، كاتية بوروبه، الأزمة المالية والبدائل المطروحة في ظل النظام الرأسمالي، بحوث وأوراق عمل، الملتقى الاقتصادي الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبدائل المصارف الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية يومي 6-7 أبريل 2009، قسنطينة.

80- يوسفات علي، بوزيان رحمان، التوريق والأزمة المالية العالمية، الملتقى الدولي الثاني للأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، جامعة أدرار، 05-06 ماي 2009.

II. قائمة التقارير والمواقع الإلكترونية

81- التقارير المالية السنوية للبنوك محل الدراسة خلال الفترة 2004-2016.

82- صباح نعوش، خطورة الأزمة المالية الأمريكية على الاقتصاد العالمي، مقال منشور على الموقع التالي:

<http://www.aljazeera.net>

83- نوربيل روبيني، تأميم المصارف المفلسة حول العالم، مقال منشور على الموقع التالي:

<http://www.aleqt.com>

84- محمد بن ناصر بن محمد القرني، الربا وأثره على الأزمة الاقتصادية العالمية، رؤية إسلامية للحل، منشور في الموقع الإلكتروني:

www.iefpedia.com

85- دعوات في الغرب لتطبيق الشريعة الإسلامية كحل للأزمة المالية، مقال منشور في موقع:

www.alukal.net

86- الأزمة المالية العالمية، صيد الفوائد، مقال منشور في موقع إلكتروني:

<http://www.saaaid.net/arabic/index.htm>.

87- مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <http://www.aliqtisad.com>

88- مقال منشور على الموقع الإلكتروني www.udbonline.com

89- الموقع الرسمي لبنك دبي الإسلامي:

www.dib.ae/aboutdil_mission.htm

90- أسماء سعد الدين، شركات إماراتية، مصرف أبو ظبي، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

<https://www.almrsal.com/category/emirates-news>

91- الموقع الرسمي لمصرف أبو ظبي الإسلامي:

www.adib.ae.ar

92- أسماء سعد الدين، مصرف الإمارات الإسلامي، مقال منشور في الموقع الإلكتروني:

<https://www.almrsal.com/category/emirates-news>

93- الموقع الإلكتروني www.argaam.com

94- الموقع الرسمي لشركة الصكوك الوطنية

www.nationalbonds.ae

96- الموقع الرسمي لشركة الإمارات الإسلامية للوساطة المالية:

www.eifb.ae

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
23	تصنيف المصارف حسب طريقة CAMELS	01
57	موجودات وتمويل المصارف الإسلامية	02
64	نسب الأداء المالي في بنك دبي الإسلامي	03
66	نسب الأداء المالي لبنك أبو ظبي الإسلامي	04
68	نسب الأداء المالي لبنك الإمارات الإسلامي	05
70	نتائج اختبار (T) للمقارنة بين كفاية رأس مال البنوك الإسلامية قبل وبعد الأزمة	06
71	نتائج اختبار (T) للمقارنة بين جودة أصول البنوك الإسلامية قبل وبعد الأزمة	07
72	نتائج اختبار (T) للمقارنة بين ربحية البنوك الإسلامية قبل وبعد الأزمة	08
73	نتائج اختبار (T) للمقارنة بين سيولة البنوك الإسلامية قبل وبعد الأزمة	09

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
99	نتائج اختبار (T) للمقارنة بين مؤشرات الأداء المالي في بنك دبي الإسلامي قبل وبعد الأزمة	1
100	نتائج اختبار (T) للمقارنة بين مؤشرات الأداء المالي في بنك أبو ظبي الإسلامي قبل وبعد الأزمة	2
101	نتائج اختبار (T) للمقارنة بين مؤشرات الأداء المالي في بنك الإمارات الإسلامي قبل وبعد الأزمة	3

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	كلمة شكر وتقدير
	الإهداء
	الملخص
-	مقدمة
27-1	الفصل الأول: مؤشرات الأداء المالي في المصارف الإسلامية
02	تمهيد
03	المبحث الأول: أساسيات حول المصارف الإسلامية
03	المطلب الأول: نشأة وتطور المصارف الإسلامية
04	المطلب الثاني: تعريف المصارف الإسلامية
06	المطلب الثالث: أهداف وأسس المصارف الإسلامية
09	المبحث الثاني: الإطار النظري للأداء المالي في المصارف الإسلامية
09	المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي في المصارف الإسلامية
13	المطلب الثاني: القواعد الأساسية لتقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية
14	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية
16	المبحث الثالث: قياس الأداء المالي في المصارف الإسلامية
16	المطلب الأول: نسب الربحية والسيولة في المصارف الإسلامية
20	المطلب الثاني: نسب الملاءة المالية والنشاط المالي في المصارف الإسلامية
22	المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة في تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية
27	خلاصة
51-28	الفصل الثاني: انعكاسات الأزمة المالية على الاقتصاد العالمي والمصارف الإسلامية
29	تمهيد
30	المبحث الأول: أسباب ومراحل أزمة الرهن العقاري
30	المطلب الأول: مفهوم أزمة الرهن العقاري
32	المطلب الثاني: أسباب الأزمة المالية العالمية
35	المطلب الثالث: مراحل أزمة الرهن العقاري

فهرس المحتويات

39	المبحث الثاني: انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي
39	المطلب الأول: انعكاسات الأزمة المالية العالمية على أمريكا
40	المطلب الثاني: آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي ككل
41	المطلب الثالث: آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاديات العربية
45	المبحث الثالث: انعكاسات الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية
45	المطلب الأول: الآثار الإيجابية للأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية
47	المطلب الثاني: الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية
48	المطلب الثالث: الطرح الإسلامي حول الأزمة المالية العالمية
51	خلاصة
الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية العالمية على الأداء المالي لعينة من المصارف الإسلامية 52-75	
53	تمهيد
54	المبحث الأول: التعريف بالبنوك الإسلامية محل الدراسة
54	المطلب الأول: نظرة عامة عن النظام المصرفي الإماراتي
57	المطلب الثاني: نبذة تعريفية عن مصرف دبي الإسلامي وأبوظبي الإسلامي
62	المطلب الثالث: نبذة تعريفية عن مصرف الإمارات الإسلامي
64	المبحث الثاني: تحليل مؤثرات الأداء المالي للمصارف محل الدراسة
64	المطلب الأول: نسب الأداء المالي في مصرف دبي الإسلامي
66	المطلب الثاني: نسب الأداء المالي في مصرف أبوظبي الإسلامي
68	المطلب الثالث: نسب الأداء المالي في مصرف الإمارات الإسلامي
70	المبحث الثالث: اختبار فرضيات البحث
70	المطلب الأول: اختبار الفرضية الأولى
70	المطلب الثاني: اختبار الفرضية الثانية
71	المطلب الثالث: اختبار الفرضية الثالثة
73	المطلب الرابع: اختبار الفرضية الرابعة
75	خلاصة

فهرس المحتويات

79-77	خاتمة
89-81	قائمة المراجع
91-90	قائمة الجداول
93-92	قائمة الملاحق
97-94	فهرس المحتويات
101-98	الملاحق

الملاحق

الملحق رقم (01): نتائج اختبار (T) للمقارنة بين مؤشرات الأداء المالي في بنك دبي الإسلامي قبل وبعد الأزمة

Statistiques des échantillons appariés

		Moyenne	N	Ecart type	Moyenne erreur standard
Paire 1	A1	1.0182	4	.01825	.00912
	A2	.9622	4	.06938	.03469
Paire 2	B1	.0788	4	.01578	.00789
	B2	.1768	4	.04636	.02318
Paire 3	C1	.0615	4	.01091	.00545
	C2	.0226	4	.03477	.01738
Paire 4	D1	.0236	4	.00597	.00299
	D2	.0425	4	.03400	.01700
Paire 5	E1	.2108	4	.05519	.02760
	E2	.1160	4	.05103	.02552
Paire 6	F1	.3673	4	.04752	.02376
	F2	.2148	4	.07327	.03664
Paire 7	G1	15.7350	4	1.83812	.91906
	G2	16.0500	4	3.57817	1.78909

Test des échantillons appariés

		Différences appariées				t	ddl	Sig. (bilatéral)	
		Moyenn e	Ecart type	Moyenne erreur standard	Intervalle de confiance de la différence à 95 %				
					Inférieur				Supérieur
Paire 1	A1 - A2	.05600	.06710	.03355	-.05077-	.16277	1.669	3	.194
Paire 2	B1 - B2	-.09800-	.05130	.02565	-.17962-	-.01638-	-3.821-	3	.032
Paire 3	C1 - C2	.03891	.03108	.01554	-.01054-	.08836	2.504	3	.087
Paire 4	D1 - D2	-.01885-	.03421	.01711	-.07329-	.03559	-1.102-	3	.351
Paire 5	E1 - E2	.09473	.07680	.03840	-.02749-	.21694	2.467	3	.090
Paire 6	F1 - F2	.15250	.09350	.04675	.00373	.30127	3.262	3	.047
Paire 7	G1 - G2	-.31500-	4.6786	2.33930	-7.75971-	7.12971	-1.135-	3	.901

الملحق رقم (02): نتائج اختبار (T) للمقارنة بين مؤشرات الأداء المالي في بنك أبو ظبي الإسلامي قبل وبعد الأزمة

Statistiques des échantillons appariés

		Moyenne	N	Ecart type	Moyenne erreur standard
Paire 1	A1	.7825	4	.01893	.00946
	A2	.7300	4	.02582	.01291
Paire 2	B1	.0550	4	.00698	.00349
	B2	.1355	4	.05866	.02933
Paire 3	C1	.0473	4	.00574	.00287
	C2	.0817	4	.04631	.02316
Paire 4	D1	.0360	4	.04000	.02000
	D2	.0115	4	.00699	.00350
Paire 5	E1	.1330	4	.05964	.02982
	E2	.1052	4	.06367	.03184
Paire 6	F1	.2450	4	.01291	.00645
	F2	.1980	4	.11799	.05900
Paire 7	G1	16.4225	4	4.10577	2.05289
	G2	15.5550	4	2.54087	1.27044

Test des échantillons appariés

		Différences appariées				t	ddl	Sig. (bilatéral)	
		Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard	Intervalle de confiance de la différence				
					à 95 %				
					Inférieur	Supérieur			
Paire 1	A1 - A2	.05250	.03862	.01931	-0.0896-	.11396	2.719	3	.073
Paire 2	B1 - B2	-.08050-	.05408	.02704	-.16655-	.00555	-2.977-	3	.059
Paire 3	C1 - C2	-.03450-	.04441	.02221	-.10517-	.03617	-1.554-	3	.218
Paire 4	D1 - D2	.02458	.03693	.01847	-.03419-	.08334	1.331	3	.275
Paire 5	E1 - E2	.02775	.08963	.04481	-.11487-	.17037	.619	3	.580
Paire 6	F1 - F2	.04700	.10775	.05387	-.12445-	.21845	.872	3	.447
Paire 7	G1 - G2	.86750	6.10138	3.05069	-8.84116-	10.57616	.284	3	.795

الملحق رقم (03): نتائج اختبار (T) للمقارنة بين مؤشرات الأداء المالي في بنك الإمارات الإسلامي قبل وبعد الأزمة

Statistiques des échantillons appariés

		Moyenne	N	Ecart type	Moyenne erreur standard
Paire 1	A1	.8900	4	.33032	.16516
	A2	1.1788	4	.37691	.18846
Paire 2	B1	.0808	4	.03468	.01734
	B2	.1320	4	.12618	.06309
Paire 3	C1	.0531	4	.00699	.00349
	C2	.0566	4	.02695	.01348
Paire 4	D1	.0341	4	.05220	.02610
	D2	.0104	4	.00834	.00417
Paire 5	E1	.0970	4	.06566	.03283
	E2	.1215	4	.10543	.05272
Paire 6	F1	.3438	4	.30783	.15392
	F2	.1935	4	.16098	.08049

Test des échantillons appariés

		Différences appariées				t	ddl	Sig. (bilatéral)	
		Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard	Intervalle de confiance de la différence à 95 %				
					Inférieur				Supérieur
Paire 1	A1 - A2	-.28875-	.50228	.25114	-1.08799-	.51049	-1.150-	3	.334
Paire 2	B1 - B2	-.05125-	.13730	.06865	-.26973-	.16723	-.747-	3	.510
Paire 3	C1 - C2	-.00353-	.01999	.00999	-.03533-	.02828	-.353-	3	.748
Paire 4	D1 - D2	.02368	.05809	.02905	-.06876-	.11612	.815	3	.475
Paire 5	E1 - E2	-.02450-	.12814	.06407	-.22839-	.17939	-.382-	3	.728
Paire 6	F1 - F2	.15025	.40343	.20171	-.49170-	.79220	.745	3	.510